

الْبَدْرُ السَّامِيُّ

تَحْقِيقُ الْإثْبَاتِ لِلْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
وَحَقِيقَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْقَدْرِ وَالشَّرْعِ

تَأليف

شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامِ الْمُحَافِظِ

أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْكَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَمِيمَةَ

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

د. د. فخر بن شبيب الغريحي

مَكْتَبَةُ أَهْلِ الْأَشْرَافِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِن (١)

الحمدُ لله ، [نَحْمَدُهُ وَ] (٢) نَسْتَعِينُهُ ، [وَنَسْتَهْدِيهِ] (٣) ،
وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ،
مَنْ يَهْدِهِ (٤) اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ (٥) أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا .

أَمَّا بَعْدُ ؛ فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ أَنْ أَكْتُبَ لَهُمْ
مَضْمُونَ مَا سَمِعُوهُ مِنِّي فِي بَعْضِ الْمَجَالِسِ ، مِنْ الْكَلَامِ فِي
التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ ، وَفِي الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ ؛ لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى
تَحْقِيقِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ ، وَكَثْرَةِ الْأَضْطِرَابِ فِيهِمَا ، فَإِنَّهُمَا مَعَ حَاجَةِ

(١) فِي «د» : «وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ» ، وَفِي «ش» : «وَبِهِ تَوْفِيقِي» .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ «ش» .

(٣) مِنْ «ش» .

(٤) فِي «ع» : «يَهْدِي» .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ«د» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَالَّذِي قَبْلَهُ : «وَنَشْهَدُ» ، وَالْمَثْبُوتُ

مِنْ «ع» ، وَ«ش» .

كُلُّ أَحَدٍ إِلَيْهِمَا ، وَمَعَ أَنَّ ^(١) أَهْلَ النَّظَرِ وَالْعِلْمِ ^(٢) ، وَالْإِرَادَةِ
وَالْعِبَادَةِ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ أَنْ يَخْطُرَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَوَاطِرِ
وَالْأَقْوَالِ مَا يَحْتَاجُونَ مَعَهُ إِلَى بَيَانِ الْهُدَى مِنَ الضَّلَالِ ، لَا سِيَّمَا
مَعَ كَثْرَةِ مَنْ خَاصَّ فِي ذَلِكَ بِالْحَقِّ تَارَةً ، وَبِالْبَاطِلِ تَارَاتٍ ،
وَمَا يَعْتَرِي الْقُلُوبَ فِي ذَلِكَ مِنَ الشُّبْهِ الَّتِي تُوقِعُهَا فِي أَنْوَاعِ
الضَّلَالَاتِ .

فَالْكَلَامُ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ هُوَ : مِنْ بَابِ الْخَبَرِ ،
الدَّائِرِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ .

وَالْكَلَامُ فِي الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ هُوَ : مِنْ بَابِ الطَّلَبِ وَالْإِرَادَةِ ،
الدَّائِرِ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْمَحَبَّةِ ، وَبَيْنَ الْكَرَاهَةِ وَالْبُغْضِ ، نَفْيًا وَإِثْبَاتًا .

وَالْإِنْسَانُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ،
وَالْتَّصَدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ ، وَبَيْنَ الْحُبِّ وَالْبُغْضِ ، وَالْحَضِّ
وَالْمَنْعِ ، حَتَّى إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا النَّوعِ وَبَيْنَ النَّوعِ الْآخَرِ مَعْرُوفٌ
عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ ، مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَصْنَافِ الْمُتَكَلِّمِينَ
فِي الْعِلْمِ ، كَمَا ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ «الْإِيمَانِ» ،
وَكَمَا ذَكَرَهُ الْمُقَسِّمُونَ لِلْكَلَامِ ، مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالنَّحْوِ وَالْبَيَانِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : «فَإِنَّهُمَا مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَيْهِمَا ، وَأَنَّ أَهْلَ ..» ، وَالْمُثَبِّتِ
مِنْ بَقِيَةِ النِّسْخِ .

(٢) فِي «ش» : «الْعِلْمُ وَالنَّظَرُ» .

فَذَكَّرُوا أَنَّ الْكَلَامَ نَوْعَانِ :

خَبَرٌ ، وَإِنْشَاءٌ .

وَالْخَبَرُ دَائِرَتَانِ بَيْنَ : النَّفْيِ ، وَالْإِثْبَاتِ .

وَالْإِنْشَاءُ : أَمْرٌ ، أَوْ نَهْيٌ ، أَوْ إِبَاحَةٌ .

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يُثَبَّتَ لِلَّهِ مَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ لَهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ ، وَيَنْفَى عَنْهُ مَا يَجِبُ نَفْيُهُ عَنْهُ مِمَّا يُضَادُّ هَذِهِ الْحَالَ .

وَلَا بُدَّ لَهُ فِي أَحْكَامِهِ مِنْ أَنْ يُثَبَّتَ خَلْقُهُ وَأَمْرُهُ :

فَيُؤْمِنُ بِخَلْقِهِ الْمُتَضَمِّنِ كَمَالَ قُدْرَتِهِ ، وَعُمُومَ مَشِئَتِهِ .

وَيُثَبَّتُ أَمْرُهُ الْمُتَضَمِّنُ بَيَانَ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ ، مِنْ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ .

وَيُؤْمِنُ بِشَرْعِهِ وَقَدَرِهِ إِيْمَانًا خَالِيًا مِنَ الرَّلَلِ .

وَهَذَا يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي عِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَهُوَ

التَّوْحِيدُ فِي : الْقَصْدِ ، وَالْإِرَادَةِ ، وَالْعَمَلِ ^(١) .

(١) انظر في هذا وما بعده : «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٨٦١-٨٦٢) ،

و«الصفدية» (٢/ ٢٢٨-٢٢٩) ، و«درء تعارض العقل والنقل»

(٧/ ٣٩١) ، و«شرح الأصبهانية» (٤٣٣) ، و«اجتماع الجيوش

الإسلامية» (٩٤) ، و«الصواعق» (٢/ ٤٠١) ، و«زاد المعاد» (١/ ٣١٦) ،

و«النونية» (٤٧٨٠-٤٧٨٨) ، و«بدائع الفوائد» (١/ ١٣٨) .

والأَوَّلُ يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى
هَذَا سُورَةُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ .

وَدَلَّتْ عَلَى الْآخِرِ سُورَةُ: ﴿قُلْ يَتَأْتِيَهَا الْكَافِرُونَ﴾ .

وهما سُورتا الإِخْلَاصِ ، وبهما كَانَ يَقْرَأُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ
الْفَاتِحَةِ فِي :

رَكَعَتِي الْفَجْرِ^(١) ، وَرَكَعَتِي الطَّوَافِ^(٢) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ^{(٣)(٤)} .

فَأَمَّا الْأَوَّلُ ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي الصِّفَاتِ :

فَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ : أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا وَصَفَ بِهِ

-
- (١) رواه مسلم (٥٠٢/١) رقم ٧٢٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) رواه مسلم (٨٨٦/٢) رقم ١٢١٨ ضمن حديث جابر رضي الله عنه الطويل
في ذكر صفة حج النبي ﷺ .
(٣) في «الأصل» : «وغيرهما» . والمثبت من بقية النسخ .
(٤) وقرأ بهما في الركعتين بعد المغرب كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما
الذي رواه أحمد (٥٠١/٩) رقم ٥٦٩١ ، ٥٧٤٢ ، والترمذي
(٤٤١/١) رقم ٤١٧ ، والنسائي في «المجتبى» (١٧٠/٢) رقم ٩٩٢ ،
و«الكبرى» (١٧/٢) رقم ١٠٦٦ ، وابن ماجه (٣٦٣/١) رقم ١١٤٩ ،
وابن حبان (٢١٢/٦) رقم ٢٤٥٩ .
وفي الوتر كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما : الذي رواه أحمد
(٤٥٢/٤) رقم ٢٧٢٠ ، وابن أبي شيبه (٥١٢/٤) رقم ٦٩٥١ ،
والترمذي (٤٧٧/١) رقم ٤٦٢ ، وابن ماجه (٣٧١/١) رقم ١١٧٢ ،
والبزار (٦٢/١١) رقم ٤٧٥٩ ، ٥٠١٦ .

نَفْسُهُ ، وبما وَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ ^(١) نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا ، فَيُثَبَّتَ لِلَّهِ تَعَالَى
مَا أُثْبِتَهُ لِنَفْسِهِ ، وَيُنْفَى عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ .

وقد عَلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأُثْمَتِهَا ^(٢) :

إِثْبَاتُ مَا أُثْبِتَهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ :

مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ ، وَلَا تَمْثِيلٍ ، وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ .
وكَذَلِكَ يَنْفَوْنَ عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ -مَعَ مَا أُثْبِتَهُ مِنْ
الصِّفَاتِ- مِنْ غَيْرِ إِلْحَادٍ : لَا فِي أَسْمَائِهِ ، وَلَا فِي آيَاتِهِ ^(٣) .

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ ^(٤) فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ ، كَمَا قَالَ
تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ
سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف : ١٨٠] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا أَفَنَ يُلْقَى فِي
النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾
[فصلت : ٤٠] .

(١) فِي «د» : «رَسُولُهُ» ، وَفِي «ش» : «وَصَفَتُهُ» .

(٢) انْظُرْ : «الْفَتَاوَى» (٣/١٦٥) ، (٦/٣٨ ، ٥١٨) ، (٨/٤٣٢) ،
(١٣/١٦٠) ، وَ«مَنْهَاجُ السَّنَةِ» (٢/٥٢٣) ، وَ«الْمَسْأَلَةُ الْحُمُومِيَّةُ»
(١٢٩) ، وَ«بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (١/٥) ، وَ«جَامِعُ الْمَسَائِلِ»
(١/٣٣١) .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، وَ«د» ، وَ«ش» : «الْآيَاتُ» ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «ع» .

(٤) فِي «د» : «ذَمُّ الْمُلْحِدِينَ» .

فطريقتهم : تَتَضَمَّنُ إثباتَ الأسماءِ والصفاتِ ، مع نفْيِ مُمَثِّلَةٍ
المخلوقاتِ ، إثباتًا بلا تشبيهٍ ، وتنزيهاً بلا تعطيلٍ ، كما قال
تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .

ففي قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ردٌّ للتشبيهِ والتَّمثِيلِ .

وقوله : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ردٌّ للإلحادِ والتَّعْطِيلِ .



واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَعَثَ رُسُلَهُ^(١) ب : «إثباتِ مُفَصِّلٍ ، ونفْيِ
مُجْمَلٍ»^(٢) .

فأثبتوا له الصفاتِ على وجهِ التَّفْصِيلِ ، ونَفَوْا عنه ما لا يَصْلَحُ
له مِنَ التَّشْبِيهِ والتَّمثِيلِ ، كما قال تعالى : ﴿ فَأَعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٦٥] .

قال أهلُ اللُّغَةِ : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ أي : نظيرًا يَسْتَحِقُّ مِثْلَ
اسمِهِ ، ويُقَالُ : مُسَامِيًّا يُسَامِيهِ^(٣) .

(١) في «د» : «رَسُولُهُ ﷺ» .

(٢) انظر : «الفتاوى» (٦/٣٧ ، ٦٦ ، ٥١٥) ، (١٢/٤٣٢) ، و«اقتضاء
الصراط المستقيم» (٢/٨٦٣) ، و«جامع المسائل» (١/١٠٦) ،
و«منهاج السنة» (٢/١٨٥) ، و«الدرء» (٥/١٦٣) .

(٣) انظر : «الغريبين» للهروي (٣/١٩٣) ، و«المحكم والمحيط الأعظم»
لابن سيده (٨/٤١٥) ، و«الصحاح» للجوهري (٦/٢٣٨٣) .

وهذا معنى ما يُروى عن ابن عباسٍ : «هل تعلمُ له مثلاً
أو شُبَّها»^(١) .

وقال تعالى : ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ ۖ ﴿٢﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا
أَحَدٌ﴾ [الإخلاص] .

وقال تعالى : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
[البقرة: ٢٢] .

وقال تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ
كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] .

وقال تعالى : ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ
وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ۖ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ﴾ [الأنعام] .

وقال تعالى : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ
نَذِيرًا ۖ ﴿١﴾ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ
فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان] .

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٨٥ / ١٥) ، والبيهقي في «الاعتقاد»
(٣٩) ، و«الأسماء والصفات» (٤٠ / ٢) رقم (٦١٠) ، و«الشعب»
(١ / ٢٧١ رقم ١٢١) . وفي «ع» : «مثلاً» .

وقال تعالى : ﴿ فَاسْتَفْتِهِم أَلَبَّنَا وَلَهُمُ الْبُتُونَ ﴾ (١١٩) ﴿ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴾ ، إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴾ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الصفات] (١).

فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ (٢) الْمُفْتَرُونَ الْمُشْرِكُونَ ، وَسَلَّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ، لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنَ الْإِفْكِ وَالشَّرِّكَ ، وَحَمْدَ نَفْسِهِ ؛ إِذْ هُوَ سُبْحَانَهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْحَمْدِ بِمَا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، وَبَدِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ .

وَأَمَّا الْإِثْبَاتُ الْمُفْصَّلُ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مَا أَنْزَلَهُ فِي مُحْكَمِ آيَاتِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الْآيَةَ بِكَمَالِهَا .

وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص] السُّورَةَ .

وقوله : ﴿ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [التحريم: ٢] ، ﴿ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ﴾ [الروم: ٥٤] ، ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] ، ﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الجاثية: ٣٧] ، ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [يونس: ١٠٧] ، ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﴾ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج] ، ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ

(١) في «ع» ساق الآيات تامة من قوله : ﴿ فَاسْتَفْتِهِم أَلَبَّنَا وَلَهُمُ الْبُتُونَ ﴾ (١١٩) ﴿ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴾ (١٨٠) .

(٢) في «د» ، و«ع» : «يصف» .

وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢﴾ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا
وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ
بَصِيرٌ ﴿[الحديد: ٢٨]﴾ .

وقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة : ٥٤] .

وقوله : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [المائدة : ١١٩] .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ
فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [محمد : ٢٨] .

وقوله : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ
خَالِدًا فِيهَا ۖ وَعْظِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ ۖ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾
[النساء : ٩٣] .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ
أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر : ١٠] .

وقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ
وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [البقرة : ٢١٠] .

وقوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِنَا طَوْعًا
أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت : ١١] .

وقوله : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] .

وقوله : ﴿ وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْتَهُ نَحْيًا ﴾ [مريم : ٥٢] .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص : ٦٢] .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] .

وقوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عِلْمُهُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ^(١) ﴿٢٢﴾ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الحشر] .

إلى أمثال هذه الآيات ، والأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في أسماء الرب تعالى وصفاته ، فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل ، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل ما ^(٢) هدى الله به عباده إلى سواء السبيل ، فهذه طريقة الرُّسل صلى الله عليهم أجمعين .



(١) هذه الآية من «د» .

(٢) في الأصل : «مِمَّا» ، والمثبت من البقية .

وَأَمَّا مَنْ زَاغَ وَحَادَ عَنْ سَبِيلِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمَشْرِكِينَ وَالَّذِينَ
 أُوتُوا الْكِتَابَ ، وَمَنْ دَخَلَ فِي هَؤُلَاءِ مِنَ الصَّابِئَةِ وَالْمُتَفَلْسِفَةِ
 وَالْجَهْمِيَّةِ ، وَالْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ ، وَنَحْوِهِمْ ؛ فَإِنَّهُمْ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ :
 فَإِنَّهُمْ يَصِفُونَهُ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ .

وَلَا يُشَبِّتُونَ إِلَّا وُجُودًا مُطْلَقًا لَا حَقِيقَةً لَهُ عِنْدَ التَّحْصِيلِ ،
 وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى وُجُودٍ فِي الْأَذْهَانِ يَمْتَنِعُ تَحَقُّقُهُ فِي الْأَعْيَانِ ^(١) .

(١) الوجودُ المُطلقُ : هو الذي لا يتقيدُ بصفاتٍ . وهذا الوجودُ لا يُمكن
 تحقُّقه في الأعيانِ ، وإنَّمَا في الْأَذْهَانِ ، وَالذَّهْنُ قَدْ يَفْرُضُ مَا لَا وَجُودَ
 لَهُ ، فَيَفْرُضُ مَوْجُودًا بِلا صِفَةٍ ، وَلَوْ صِفَةُ الْوُجُودِ ! وَلِذَلِكَ وَصَفَ
 الشَّيْخُ قَوْلَهُمْ بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ غَايَةَ التَّعْطِيلِ ... إلخ .
 ثُمَّ انْقَسَمُوا فِي هَذَا الْقَوْلِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
 الْأَوَّلُ : أَنَّهُ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَعَيَّنُ ،
 وَلَا يَتَخَصَّصُ بِحَقِيقَةٍ يَمْتَازُ بِهَا عَنْ سَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ ، بَلْ حَقِيقَتُهُ
 وَجُودٌ مَحْضٌ مُطْلَقٌ ، بِشَرْطِ نَفْيِ جَمِيعِ الْقِيُودِ وَالْمُعَيِّنَاتِ
 وَالْمَخْصُصَاتِ ، وَهَذَا حَقِيقَةُ قَوْلِ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ ، فَهَمْ يَقُولُونَ :
 لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ .

الثَّانِي : أَنَّهُ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ بِشَرْطِ سَلْبِ الْأُمُورِ الثُّبُوتِيَّةِ ، كَمَا قَالَه
 ابْنُ سِينَا وَأَتْبَاعُهُ ، وَيُعْبَرُونَ عَنْ هَذَا بِأَنَّ وُجُودَهُ لَيْسَ عَارِضًا لشيءٍ
 مِنَ الْمَاهِيَّاتِ وَالْحَقَائِقِ ، وَحَقِيقَةُ هَذَا : نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ ، بَلْ نَفْيُ
 وَجُودِهِ ﷻ ، وَهَذَا أَبْعَدُ مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ قَيَّدَهُ بِسَلْبِ الْأُمُورِ الْوُجُودِيَّةِ
 دُونَ الْعَدَمِيَّةِ .

=

فَقُولُهُمْ يَسْتَلْزِمُ غَايَةَ التَّعْطِيلِ وَغَايَةَ التَّمْثِيلِ ، فَإِنَّهُمْ يُمَثِّلُونَهُ
بِالْمُمْتَنَعَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ وَالْجَامِدَاتِ ، وَيُعْطِّلُونَ الْأَسْمَاءَ
وَالصِّفَاتِ تَعْطِيلًا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الذَّاتِ ^(١) .

فَغَالِيَتُهُمْ ^(٢) يَسْلُبُونَ عَنْهُ النَّقِیْضِیْنَ ، فَيَقُولُونَ : لَا مَوْجُودٌ
وَلَا مَعْدُومٌ ، وَلَا حَيٌّ وَلَا مَيِّتٌ ، وَلَا عَالَمٌ وَلَا جَاهِلٌ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُمْ
-بِزَعْمِهِمْ- ^(٤) إِذَا وَصَفُوهُ بِالْإِثْبَاتِ شَبَّهَهُ بِالْمَوْجُودَاتِ ، وَإِذَا

الثالث : أَنَّهُ الوجودُ الْمُطْلَقُ لَا بِشَرَطِ الْإِطْلَاقِ ، وَهَذَا قَوْلٌ مَلَا حِدَةً
الصُّوفِيَّةِ كَابْنِ عَرَبِيٍّ وَابْنِ سَبْعِينَ ، حَيْثُ جَعَلُوا اللَّهَ هُوَ عَيْنُ
الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَخْلُوقَاتِ . وَرَدَّ الْمُؤَلِّفُ عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي الْمَتْنِ .
انْظُرْ فِي حِكَايَةِ أَقْوَالِهِمْ وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِتَوْسِعٍ : «الفتاوى» (٢/٢٦ ، ٨٩ ،
٩٤ ، ٢٩٥) ، (٥/٣٤١) ، (٦/٥١٧) ، (١٦/٢١١) ، و«الدرء»
(١/٢٨٥-٢٩٣) ، (٣/٣٦٣ ، ٤٣٩) ، (٥/٨٤) ، (٦/٩٥) ،
و«الصفدية» (١/١١٢-١١٥ ، ١٥٩ ، ٢٤٣ ، ٣٠٣) ، و«النبوات»
(١/٣٨٤ ، ٣٩٨-٤٠١) ، و«الجواب الصحيح» (٤/٣٠٨) ، و«الرد على»
الشاذلي» (١٢٤ ، ١٦٢ ، ١٩٥) ، و«الرد على المنطقيين» (١٥٣ ، ٣٠٦)
و«بغية المرتاد» (٤١٠ ، ٤١٧) ، و«شرح العقيدة التدمرية» لابن عثيمين
(٧٥-٧٦) ، و«الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات»
(٣/١٦٢-١٧١) ، و«موسوعة العقيدة» (٦/٣٠٨٥-٣٠٩٠) .

- (١) فِي الْأَصْلِ : «تَعْطِيلُ الْبَاطِنِيَّةِ لِلذَّاتِ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بَقِيَّةِ النَّسْخِ .
(٢) تَحْرَفُ فِي الْأَصْلِ إِلَى : «فَغَالِيَتُهُمْ» ، وَفِي «ع» : «فَغَلَاتُهُمْ» ، وَالْمَثْبُوتُ
مِنْ «د» ، وَ«ش» .
(٣) فِي الْأَصْلِ ، وَ«ش» : «وَلَا جَاهِلٌ وَلَا عَالَمٌ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «د» ، وَ«ع» .
(٤) فِي «د» : «يَزْعَمُونَ أَنَّهُمْ» .

وَصَفَّوْهُ بِالنَّفْيِ شَبَّهَهُ بِالْمَعْدُومَاتِ ، فَسَلَبُوا النَّقِیْضِیْنَ ، وَهَذَا مُمْتَنَعٌ
فِي بَدَائِهِ الْعُقُولِ ، وَحَرَّفُوا مَا أَنْزَلَ ^(١) اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكِتَابِ ^(٢) ،
وَمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ ، فَوَقَعُوا ^(٣) فِي شَرٍّ مِمَّا فَرَّوْا ^(٤) مِنْهُ ،
فَإِنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِالْمُمْتَنَعَاتِ ؛ إِذْ سَلَبُوا النَّقِیْضِیْنَ كَجَمْعِ النَّقِیْضِیْنَ ،
كِلَاهُمَا مِنَ الْمُمْتَنَعَاتِ ^(٥) .

- (١) فِي «د» : «أَنْزَلَهُ» .
- (٢) فِي الْأَصْلِ ، وَ«د» ، وَ«ش» : «الْكِتَاب» ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «ع» .
- (٣) فِي الْأَصْلِ ، وَ«د» ، وَ«ش» : «وَوَقَعُوا» ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «ع» .
- (٤) فِي «د» : «هَرَبُوا» .
- (٥) النَّقِیْضَانِ : أَمْرَانِ ؛ وُجُودِيٌّ ، وَعَدَمِيٌّ ، لَا يَجْتَمِعَانِ مَعًا وَلَا يَرْتَفِعَانِ
مَعًا ، كَالْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ . فَلَا يَجْتَمِعَانِ تَقُولُ : مَوْجُودٌ
مَعْدُومٌ ، وَلَا يَرْتَفِعَانِ تَقُولُ : لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ .
وَالضَّدَّانِ : مَا امْتَنَعَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ ، فَهُمَا
لَا يَجْتَمِعَانِ وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ ، فَالسَّوَادُ وَالْبَيَاضُ لَا يَجْتَمِعَانِ ، وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ
فِي اللَّوْنِ الْأَحْمَرِ .
وَقَالَ الرَّاغِبُ : «الشَّيْئَانِ اللَّذَانِ تَحْتَ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَيَنَافِي كُلُّ الْآخَرِ فِي
أَوْصَافِهِ الْخَاصَّةِ ، وَبَيْنَهُمَا أَبْعَدُ الْبَعْدِ كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، وَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ» .
انْظُرْ : «الْفَتَاوَى» (١/٤٧ ، ٤٨) ، (٦/٣١٩) ، (٩/١٠٧ ، ٢٢٢) ،
(١٢/٣٤٨) ، وَ«الْأَصْبَهَانِيَّةُ» (٥٢٢ ، ٥٢٩) ، وَ«الدَّرءُ» (٢/٣٨٠) ،
(٦/١٢٣) ، (٨/١٧٤) .
وَالْتَعْرِيفَاتُ لِلْجَرَجَانِيِّ (١٣٧) ، وَ«الْمَفْرَدَاتُ» لِلرَّاغِبِ الْأَصْبَهَانِيِّ
(٥٠٣) ، وَ«الْأَسَاسُ فِي الْمَنْطِقِ» لِلْأَبْهَرِيِّ (١٢٥-١٣٣) ، وَ«التَّوْقِيفُ
عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ» لِلْمَنَاوِيِّ (٤٧١ ، ٧٠٩) .

وقد عَلِمَ بالاضطرارِ أَنَّ الوجودَ لا بدَّ له مِنْ مُوجِدٍ قديمٍ ،
واجبٍ غَنِيٍّ بذاته عَمَّا سِواه ، قديمٍ ، أزليٍّ ، لا يَجُوزُ عليه
الحدوثُ ولا العَدَمُ .

فَوَصَفُوهُ بما يَمْتَنِعُ وجودُهُ ، فضلاً عَنِ الوجوبِ أو الوجودِ
أو القِدَمِ .

وقارَبَهُمْ طائفةٌ مِنَ الفلاسفةِ وأتباعِهِمْ : فَوَصَفُوهُ بالسُّلُوبِ
والإضافاتِ ^(١) ، دونَ صفاتِ الإثباتِ ، وجَعَلُوهُ هو الوجودَ
المُطلقَ بشرطِ الإطلاقِ .

(١) الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ : هي الصِّفَاتُ الواقعةُ في سياقِ النَّفيِ بإدخالِ أحدِ
أدواته «ليس ، لا ، ما» ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ،
والسُّلُوبُ أو السَّلْبِيَّةُ عند المتكلمين هي التي تدلُّ على أمرٍ مسلوبٍ
أي منفيٍ لا على أمرٍ ثبوتيٍّ .

مثاله : «العِلْمُ» ، وهو مِنْ صفاتِ الربِّ ﷻ وهو أمرٌ ثبوتيٌّ ، أَنَّ اللهَ
يَتَّصِفُ بالعلمِ ، لكن الثُّفَاةُ يقولون : معناه انتفاءُ الجهلِ ، لا ثبوتُ
العلمِ ، ليس بجاهلٍ ، لا أَنَّهُ عالمٌ عندهم .
والصِّفَاتُ الإِضافِيَّةُ : هي التي لا يُمكنُ أَنْ تَعْقِلَهَا إِلَّا بمعرفةِ الأُخرى ،
كقولهم : ليس في العلوِّ ولا في السفلى ، والعلوُّ والسفلى مِنَ الصِّفَاتِ
الإِضافِيَّةِ ، تصوُّرُكَ للعلوِّ يتوقَّفُ على تصوُّرِكَ للسُّفلى ، وكذلك
العكسُ ، وهكذا الأبوةُ والبُنىةُ ...

وهناك نوعٌ ثالثٌ وهو «المُرَكَّبَةُ مِنَ الإِضافِيَّةِ والسَّلْبِيَّةِ» : أنْ تَدْخَلَ
أداةَ نفيٍ على الصِّفَاتِ الإِضافِيَّةِ فَتُصْبِحَ مُرَكَّبَةً ، كأن تقول : ليس فوقَ
==

وقد عُلِمَ بصريحِ العقلِ أنَّ هذا لا يكونُ إلَّا في الذَّهنِ ، لا فيما خَرَجَ عنه مِنَ المَوْجُودَاتِ ، وجَعَلُوا الصِّفَةَ هي المَوْصُوفَ ، فجَعَلُوا العِلْمَ عَيْنَ العَالِمِ ، مُكَابَرَةً للقضايا البديهيَّاتِ ، وجعلوا هذه الصِّفَةَ هي الأخرى ، فلم يُمَيِّزُوا بينَ العِلْمِ والقُدْرَةِ والمَشِيئَةِ ؛ جَحْدًا للعلومِ الصَّرُورِيَّاتِ .

وقاربَهُم طائفةٌ ثالثةٌ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ مِنَ المُعْتَزِلَةِ وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ ، فَأَثْبَتُوا لَهُ ^(١) الأَسْمَاءَ دُونَ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الصِّفَاتِ :

فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ العَلِيمَ ، والقَدِيرَ ، والسَّمِيعَ ، والبَصِيرَ ؛ كالأعلامِ المَحْضَةِ المُتَرَادِفَاتِ .

العَالَمُ أَوْ لَيْسَ فَوْقَ العَرْشِ وَلَا تَحْتَ العَرْشِ ، فَالْفَوْقِيَّةُ وَالسُّفْلِيَّةُ مِنَ الصِّفَاتِ الإِضَافِيَّةِ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا أَدَاةَ نَفْيٍ فَقُلْتَ : لَيْسَ فَوْقَ وَلَا تَحْتَ ، أَصْبَحَتْ مُرَكَّبَةً مِنَ الإِضَافَةِ وَالسَّلْبِ .

وَبِتَعْرِيفٍ آخَرَ : هِيَ الَّتِي تَكُونُ سَلْبِيَّةً بِاعْتِبَارٍ ، وَإِضَافِيَّةً بِاعْتِبَارٍ آخَرَ . مِثَالُهُ : اسْمُ «الأَوَّلِ» فَلَيْسَ مَعْنَاهُ عِنْدَ النُّفَاةِ تَضَمُّنُهُ ثُبُوتَ صِفَةِ الأَوَّلِيَّةِ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ انْتِفَاءُ الحُدُوثِ عَنْهُ ، يَعْنِي : أَنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ ، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى سَلْبِيَّةٌ مُنْفِيَّةٌ ، وَمَعْنَاهُ -كَذَلِكَ- أَنَّ الْأَشْيَاءَ كَائِنَةٌ بَعْدَهُ ، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى إِضَافِيَّةٌ ، وَبِمَجْمُوعِهِمَا صَارَتْ مُرَكَّبَةً .

انْظُرْ : «الصفات الإلهية» للشيخ د . محمد أمان الجامي (٢٠٠) ، و«شرح الحموية» للشيخ صالح آل الشيخ (٧٤) ، و«مصطلحات في كتب العقائد» للشيخ محمد الحمد (٥٠-٥٣) ، و«النفي في باب صفات الله ﷻ» د . أزرقعي سعيداني (٣٤ وما بعدها) .

(١) فِي «ع» : «لِلَّهِ ... تَضَمَّنَتْهُ» .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : عَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ ، قَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ ، سَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ ،
وَبَصِيرٌ بِلَا بَصِيرٍ ^(١) ؛ فَأَثْبَتُوا الْأَسْمَ دُونَ مَا تَضَمَّنَهُ ^(٢) مِنْ
الْصِّفَاتِ .

والكلامُ على فسادِ مقالةِ هؤلاء ، وبيانِ تناقضِها بصريحِ
المَعْقُولِ الْمُطَابِقِ لصحيحِ المَنْقُولِ مذكورٍ في غيرِ هذه الكلماتِ .

وهؤلاءُ جميعُهُمْ يَفَرُّونَ مِنْ شَيْءٍ فَيَقْعُونَ ^(٣) فِي نَظِيرِهِ وَفِي
شَرِّ مِنْهُ ، مَعَ مَا يَلْزُمُهُمْ مِنَ التَّحْرِيفَاتِ وَالتَّعْطِيلَاتِ ^(٤) .

وَلَوْ أَمَعَنُوا النَّظَرَ لَسَوَّوْا بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَاتِ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ
الْمُخْتَلِفَاتِ ، كَمَا تَقْتَضِيهِ الْمَعْقُولَاتُ ، وَلَكَانُوا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ مَا أُنْزَلَ اللَّهُ إِلَى الرَّسُولِ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِ
وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، وَلَكِنَّهُمْ ^(٥) مِنْ أَهْلِ
الْمَجْهُولَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْمَعْقُولَاتِ ، يُسَفِّسُطُونَ فِي الْعَقْلِيَّاتِ ،
وَيُقَرِّمُطُونَ فِي السَّمْعِيَّاتِ ^(٦) .

(١) فِي «د» ، وَ«ع» : «سَمِيعٌ بَصِيرٌ بِلَا سَمْعٍ وَلَا بَصِيرٍ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «يَتَضَمَّنُهُ» ، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «وَيَقْعُونَ» ، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ .

(٤) فِي «ع» : «التَّحْرِيفُ وَالتَّعْطِيلُ» .

(٥) «الْوَاوُ» مِنْ «ع» ، وَ«ش» .

(٦) انْظُرْ : «الْفَتَاوَى» (١٣٦/٩) ، وَ«الْصَّفْدِيَّةُ» (١٦٠/١) ، وَ«النَّبَوَاتُ»

(٢/٢٢٥) ، وَ«بَغِيَّةُ الْمُرْتَادِ» (١٨٣) .

وذلك أنه قد عُلِمَ بضرورة العقل أنه لا بدّ من موجودٍ^(١) قديمٍ

والسفسطة : لفظة مُعَرَّبَةٌ مِنَ اليونانية ، «سوفيا» الحكمة ، و«أسطس» وهي المُمَوَّهَةُ ، فمعناها : الحِكْمَةُ المُمَوَّهَةُ ، والكلام الباطل المشبّه للحق ، والغرض منها : تغليطُ الخصم وإسكاته ، بالجدالِ الباطل والتشكيك بالواضح .

قال شيخ الإسلام : «كُلُّ مَنْ جَحَدَ القضايا الضرورية المُستَفَرَّةَ في عُقولِ بني آدم التي لم ينقلها بعضهم عن بعض ، كان سوفسطائيًا» .
«الدرء» (١/ ٣٦٠) .

والقرمطة : قال شيخ الإسلام : «القرمطة : هي : تحريفُ الكَلِمِ عن مواضعِهِ ، وإفسادُ الشرع واللغة والعقل ، بالتَّمويه والتَّلبيس ، وُسْمِي قرمطة ؛ لأنَّ القرامطة هم أشهرُ الناسِ بادِّعاءِ عِلْمِ الباطنِ المُخالفِ للظاهر ، ودعوى التأويلاتِ الباطنةِ المخالفةِ للظاهرِ المعلومِ المعقولِ من الكتاب والسنة» .

وبَيَّنَّ أَنَّ حقيقةَ هذا المذهب أنهم : «يتأولون كلامَ الله وكلامَ رسوله بتأويلاتٍ يُعَلِّمُ بالاضطرارِ أَنَّ اللهَ ورسوله لم يُرِدْها بكلامِهِ ، ويتتهون في أدلَّتِهِم العقليةِ إلى ما يُعَلِّمُ فسادُهُ بالحسِّ والضرورةِ العقليةِ» .
«الدرء» (٥/ ٢٥٦) .

«وهذان النوعان : مَجْمَعُ الكذب والبُهتان» . «الدرء» (١/ ٢٧٩) .
انظر : «الرد على المنطقيين» (١٧٥ ، ٣٢٩) ، و«الفتاوى» (١٩/ ١٣٥) ، و«الدرء» (١/ ٢٧٦ ، ٢٨٦) ، (٥/ ١٣٠) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٥٧) ، (٢/ ٥٤) ، (٣/ ٤٥٠) ، (٥/ ٢٨٣) ، و(٧/ ٧٦) ، و«منهاج السنة» (١/ ٢٧٩) ، (٢/ ٥٢٥) ، (٧/ ٤٦٤ - ٤٦٥) ، و«التسعينية» (١/ ١٧٣) ، و«التعريفات» (١٥٨) .

(١) في الأصل : «وجود» ، والمثبت من البقية .

غنيَّ عَمَّا سِوَاهُ ؛ إِذْ نَحْنُ نُشَاهِدُ حَدُوثَ الْمُحَدَّثَاتِ ؛ كَالْحَيَوَانِ ،
وَالْمَعْدِنِ ، وَالنَّبَاتِ ، وَالْحَادِثُ مُمَكِّنٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُمْتَنِعٍ ،
وَقَدْ عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِّ أَنَّ الْمُحَدَّثَ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ ،
وَالْمُمَكِّنَ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ وَاجِبٍ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ
شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطور : ٣٥] .

فَإِذَا لَمْ يَكُونُوا خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ خَالِقٍ ^(١) ، وَلَا هُمْ الْخَالِقُونَ
لأنفسِهِمْ ؛ تَعَيَّنَ أَنَّ لَهُمْ خَالِقًا خَلَقَهُمْ .



وَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ : أَنَّ فِي الْوُجُودِ مَا هُوَ قَدِيمٌ
وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ ، وَمَا هُوَ مُحَدَّثٌ مُمَكِّنٌ يَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ ؛
فَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مَوْجُودٌ وَهَذَا مَوْجُودٌ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ اتِّفَاقِهِمَا فِي
مُسَمًّى «الوجود» أَنْ يَكُونَ وَجُودُ هَذَا مِثْلَ وَجُودِ هَذَا ، بَلْ وَجُودُ
هَذَا يَخُصُّهُ ، وَوُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ .

وَاتِّفَاقُهُمَا فِي اسْمٍ عَامٍّ لَا يَقْتَضِي تَمَازُلَهُمَا فِي مُسَمًّى ذَلِكَ
الاسْمِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ وَالتَّقْيِيدِ وَالتَّخْصِصِ ، وَلَا فِي غَيْرِهِ ،
فَلَا يَقُولُ عَاقِلٌ - إِذَا قِيلَ لَهُ : إِنَّ الْعَرْشَ شَيْءٌ مَوْجُودٌ ، وَإِنَّ
الْبَعُوضَ شَيْءٌ مَوْجُودٌ : إِنَّ هَذَا مِثْلُ هَذَا لَا تَفَاقِهِمَا فِي مُسَمًّى

(١) فِي الْأَصْلِ : «الخالق» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ .

«الشيء» و«الوجود» ؛ لأنه ليس في الخارج شيء موجودٌ غيرُهُما يَشْتَرِكَانِ فيه ، بل الذَّهْنُ يَأْخُذُ مَعْنَى مُشْتَرَكًا كُلِّيًّا هو مُسَمًّى : الاسم المطلق^(١) .

وإذا قيل : هذا موجودٌ وهذا موجودٌ ، فوجودُ كُلِّ منهما يَخْصُهُ لا يَشْرُكُهُ فيه^(٢) غيرُهُ ، مع أنَّ الاسمَ حقيقةٌ في كُلِّ منهما .

ولهذا سَمَّى اللهُ نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ وَسَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ ، وكانت تلك الأسماءُ مُخْتَصَّةٌ به إذا أُضِيفَتْ إليه لا يَشْرُكُهُ فيها غيرُهُ ، وَسَمَّى بعضَ مخلوقاتِهِ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَصَّةٍ بِهِمْ مُضَافَةً إِلَيْهِمْ تُوَافِقُ تلكَ الأسماءَ إذا قُطِعَتْ عَنِ الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ^(٣) .

ولم يَلْزَمْ مِنْ اتِّفَاقِ الاسْمَيْنِ وَتَمَاثُلِ مُسَمَّاهُما أَوْ اتِّحَادِهِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ وَالتَّجْرِيدِ عَنِ^(٤) الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ اتِّفَاقُهُمَا ، ولا تَمَاثُلَ^(٥) المُسَمًّى عِنْدَ الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ ، فَضلاً عَنْ أَنْ

(١) انظر : «الدرء» (١/٢١٦) ، (٤/٢٥٣-٢٥٨) ، (٥/٨١-٨٤ ، ١٣٦) ، و«منهاج السنة» (٢/١١٢ ، ٥٨٨) ، (٣/٣٠١) ، و«الصفدية» (١/٩٩-١٠١) ، (٢/٥-٦) ، و«الفتاوى» (٥/٢٠٢-٢١٠) ، و«الرد على الشاذلي» (٢٦٨-٢٧٠) .

(٢) في الأصل : «في» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) في «د» : «الإضافة عن التخصيص» .

(٤) في «د» : «عند» .

(٥) في الأصل : «يمائل» .

يَتَّحِدَ مُسَمَّاهُما عِنْدَ الْإِضَافَةِ وَالتَّخْصِصِ ^(١).

فَقَدْ سَمَّى اللهُ نَفْسَهُ حَيًّا ، فَقَالَ : ﴿ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ : « وَشَبَّ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ يَكُونُ لِمِشَابَهَتِهِ لَهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي التَّمَاثُلَ الَّذِي يُوجِبُ أَنْ يَشْتَرِكَا فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ .

فَإِذَا قِيلَ : هَذَا حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ، وَهَذَا حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ، فَتَشَابَهَا فِي مُسَمَّى الْحَيِّ وَالْعَلِيمِ وَالْقَدِيرِ ؛ لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُسَمَّى مُمَازِلًا لِهَذَا الْمُسَمَّى فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ .

بَلْ هُنَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :

أَحَدُهَا : الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ ، الَّذِي تَشَابَهَا فِيهِ ، وَهُوَ مَعْنَى كُلِّيٍّ لَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يُوجَدُ كُلِّيًّا عَامًّا مُشْتَرَكًا إِلَّا فِي عِلْمِ الْعَالَمِ .

وَالثَّانِي : مَا يَخْتَصُّ بِهِ هَذَا ، كَمَا يَخْتَصُّ الرَّبُّ بِمَا يَقُومُ بِهِ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ .

وَالثَّالِثُ : مَا يَخْتَصُّ بِهِ ذَاكَ ، كَمَا يَخْتَصُّ بِهِ الْعَبْدُ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْمَقْدِرَةِ ، فَمَا اخْتَصَّ بِهِ الرَّبُّ ﷻ لَا يَشْرُكُهُ فِيهِ الْعَبْدُ ، وَلَا يُجُوزُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ النَّقَائِصِ الَّتِي تَجُوزُ عَلَى صِفَاتِ الْعَبْدِ ، وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ الْعَبْدُ لَا يَشْرُكُهُ فِيهِ الرَّبُّ ، وَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا الرَّبُّ ﷻ .

وَأَمَّا الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ كَالْمَعْنَى الْكُلِّيَّةِ الثَّابِتَةِ فِي ذَهْنِ الْإِنْسَانِ فَهَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ خَصَائِصَ الْخَالِقِ وَلَا خَصَائِصَ الْمَخْلُوقِ ، فَالاشْتِرَاكُ فِيهِ لَا مَحْذُورَ فِيهِ . « الْجَوَابُ الصَّحِيحُ » (٤٤٢ / ٣ - ٤٤٣) .

وَانْظُرْ كَلَامًا بِمَعْنَاهُ لِلْإِمَامِ السَّجْزِيِّ (ت : ٤٤٤ هـ) فِي « الدَّرءِ » (٢ / ٨٩) .

الْقِيَوْمُ ﴿ [البقرة : ٢٥٥] وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ حَيًّا ، فَقَالَ : ﴿ يُخْرِجُ
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [يونس : ٣١] .

وليس هذا الحيُّ مثل هذا الحيِّ ؛ لأنَّ قوله : ﴿ الْحَيُّ الْقِيَوْمُ ﴾
اسمٌ لله ^(١) مُخْتَصٌّ به ، وقوله : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ ، اسمٌ
للحيِّ المَخْلُوقِ مُخْتَصٌّ به ، وإنَّما يَتَّفَقَانِ إِذَا أُطْلِقَا وَجُرِّدَا عَنِ
التَّخْصِيسِ ، ولكن ليس للمُطْلَقِ مُسَمًّى مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ .

ولكنَّ الْعَقْلَ يَفْهَمُ مِنَ الْمُطْلَقِ قَدْرًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمُسَمَّيْنِ ،
وعند الاختصاصِ يُقَيَّدُ ذلك بما يَتَمَيَّزُ به الخالقُ عَنِ الْمَخْلُوقِ ،
والمَخْلُوقُ عَنِ الْخَالِقِ ^(٢) .

(١) في الأصل : «الله» ، والمثبت من البقية .

(٢) الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ هُوَ : الْمَعْنَى الْكُلِّيُّ الَّذِي لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِي الذَّهْنِ .
وبعبارةٍ أُخرى : فَإِنَّ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ الْمَقُولَةِ
عَلَى الرَّبِّ وَعَلَى غَيْرِهِ ، هُوَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ الَّذِي نَفْهَمُهُ مِنْ لُغَةِ
التَّخَاطُبِ -اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ- الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْوَحْيُ ، وَهُوَ الْمُشْتَرَكُ
الْمَعْنَوِيُّ الَّذِي تَتَفَاضَلُ أَفْرَادُهُ ، وَهُوَ : «الْمُشْكِكُ» أَحَدُ أَقْسَامِ
الْمُتَوَاطِعِ ، وَهُوَ : شَبَهٌ بَيْنَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَعَ
التَّفَاضُلِ وَالتَّبَايُنِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ .

وَالْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ ضَرْوَرِيٌّ لِفَهْمِ الْخِطَابِ ، فَالْمُخَاطَبُ لَا يَفْهَمُ
الْمَعْنَى الْمُعَبَّرَ عَنْهَا بِاللَّفْظِ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ عَيْنَهَا أَوْ مَا يُنَاسِبُ عَيْنَهَا
وَيَكُونُ بَيْنَهَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ وَمُشَابَهَةٌ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى ، وَإِلَّا فَلَا يُمَكِّنُ

تفهيمُ الْمُخَاطَبِينَ بِدُونِ هَذَا قَطُّ .

مثاله : « الآخرة » ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَنَا بِمَا وَعَدَنَا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ مِنَ النِّعَمِ وَالْعَذَابِ ، وَأَخْبَرَنَا بِمَا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ وَيُنْكَحُ وَيُفْرَشُ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَلَوْلَا مَعْرِفَتُنَا بِمَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا ؛ لَمْ نَفْهَمْ مَا وَعَدَنَا بِهِ . وَنَحْنُ نَعْلَمُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ تِلْكَ الْحَقَائِقَ لَيْسَتْ مِثْلَ هَذِهِ ، فَبَيْنَ هَذِهِ الْمَوْجُودَاتِ فِي الدُّنْيَا وَتِلْكَ الْمَوْجُودَاتِ فِي الْآخِرَةِ مُشَابَهَةٌ وَمُوَافَقَةٌ وَاشْتِرَاكٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، وَبِهِ فَهَمْنَا الْمُرَادَ وَأَحْبَبْنَاهُ وَرَغَبْنَا فِيهِ ، أَوْ أَبْغَضْنَاهُ وَنَفَرْنَا مِنْهُ ، وَبَيْنَهُمَا مُبَايَنَةٌ وَمُفَاضَلَةٌ لَا يُقَدَّرُ قَدْرُهَا فِي الدُّنْيَا ، وَهَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا نَعْلَمُهُ نَحْنُ ، بَلْ يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى فَمَا أَخْبَرَنَا اللَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ نَعْلَمُ تَفْسِيرَهُ وَمَعْنَاهُ ، وَنَفْهَمُ الْكَلَامَ الَّذِي خُوِطِبْنَا بِهِ ، وَنَعْلَمُ مَعْنَى الْعَسَلِ وَاللَّحْمِ وَاللَّبَنِ وَالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، نَفَرُّقُ بَيْنَ مُسَمِّيَاتِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، وَأَمَّا حَقَائِقُهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَعْلَمَهَا نَحْنُ ... ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي هَذَيْنِ الْمَخْلُوقِينَ ، فَالْأَمْرُ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ أَعْظَمُ ؛ فَإِنَّ مُبَايَنَةَ اللَّهِ لِحَلْقِهِ وَعَظَمَتَهُ وَكِبَرِيَاءَهُ وَفَضْلَهُ : أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِمَّا بَيْنَ مَخْلُوقٍ وَمَخْلُوقٍ ...

فَصِفَاتُ الْخَالِقِ ﷻ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ مِنَ التَّبَايُنِ وَالتَّفَاضُلِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى .. ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ قَدْ عَلِمْنَا بِطَرِيقِ خَبَرِ اللَّهِ ﷻ عَنْ نَفْسِهِ - بَلْ وَبِطَرِيقِ الْإِعْتِبَارِ أَنَّ لِلَّهِ الْمَثَلَ الْأَعْلَى - أَنَّ اللَّهَ يُوصَفُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ : مَوْصُوفٌ بِالْحَيَاةِ ، وَالْعِلْمِ ، وَالْقُدْرَةِ ، وَهَذِهِ صِفَاتُ كَمَالٍ ، وَالْخَالِقُ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الْمَخْلُوقِ ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَتَّصِفَ الْمَخْلُوقُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ دُونَ الْخَالِقِ . وَلَوْلَا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مُشْتَرِكٍ كُلِّيٍّ : يَقْتَضِي مِنَ الْمُوَاطَاةِ ، وَالْمُوَافَقَةِ ، وَالْمُشَابَهَةِ مَا بِهِ نَفْهَمُ وَنُثِبَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي لِلَّهِ ؛ لَمْ نَكُنْ قَدْ عَرَفْنَا عَنْ اللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا صَارَ فِي قُلُوبِنَا

إيمانٌ به ، ولا عِلْمٌ ، ولا معرفةٌ ، ولا محبةٌ ، ولا إرادةٌ لعبادته ودُعائه
وسؤاله ومحَبَّته وتعظيمه ، فإنَّ جميعَ هذه الأمور لا تكونُ إلَّا مع
العلم ، ولا يُمكنُ العلمُ إلَّا بإثباتِ تلك المعاني التي فيها من
المُوافقةِ والمُواطأةِ ما به حصلَ لنا ما حصلَ من العلمِ لَمَّا غابَ عن
شهودنا . [«الفتاوى» (٣٤٦/٥ - ٣٥١) باختصار] .

وهذا القَدْرُ المُشتركُ الضَّروريُّ هو وجهُ الشَّبهِ بين ما يُقالُ على الله
تعالى من الأسماءِ وعلى المخلوقِ ، «وكون الله شبيهاً بخلقه من
بعض الوجوه مُتفقٌ عليه بين سائر المسلمين ؛ لاتِّفاقهم على أن الله
تعالى موجودٌ وشيءٌ وعالمٌ وقادرٌ ، فما من موجودٍ إلَّا وله شبيهٌ من
بعض الوجوه ؛ لاشتراكهما في الوجودِ» . [«بيان تلبس الجهمية»
(٢/٤٩٤)] .

هذا الشَّبهُ هو المعنى اللُّغوي ، ولا يقتضي أبداً مُماثلةً في كيفية
ولا قَدْرٍ ، بل هو موجودٌ مع المُفاضلةِ والمباينةِ .

وعلى هذا لا يصحُّ أن ينفي الشَّبهَ بين الله وبين خَلقه مُطلقاً في أصل
اللُّغةِ ، إنما يكتفي بنفي المُماثلةِ فحسب ، ولذلك جاء القرآنُ والسُّنةُ
بِالثاني دونَ الأوَّلِ .

وأما ما جاء عن بعض الأئمةِ من نفي الشَّبهِ ، فهو مُصطلحٌ مُعيَّنٌ يُقصدُ
به نفي المُماثلةِ فقط ، لا نفي المعنى اللُّغوي والقَدْرُ المُشتركُ .

ومن هذا نعلمُ أنَّ نفي الشَّبهِ من الألفاظِ المُجملةِ - كما تقدم بيانه - .
انظر : «بيان تلبس الجهمية» (٢٧٤/٥) ، (٢٥٤/٦) ، (٥١٦) ، و«الدرء»
(٤/١٢٠ ، ١٤٣ ، ١٩٦-١٩٨) ، (٣٢٧/٥) ، (١٢٤/٦) ، (٣٤٦) ،
و«الفتاوى» (٣/١٩١ ، ٢٠١) ، (١٤٢/١١) ، (٤٧٥/١٢) ،
و«منهاج السنة» (٢/٥٢٦ ، ٥٨٦-٥٩٢) ، و«الحموية» (٣٦-٣٦١) ،
و«الرد على الشاذلي» (٢٦٨-٢٦٩) ، و«شرح الرسالة التدمرية»
للخميس (١٨٣-١٨٧) .

ولا بدَّ من هذا في جميع أسماء الله وصفاته ، يُفهم منها ما دلَّ عليه الاسمُ بالمواطأة والاتِّفاق ، وما دلَّ عليه بالإضافة والاختصاص ، المانعة من مُشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى .

وكذلك سَمَّى اللهُ نفسه عليمًا حليمًا ، وسَمَّى بعض عباده عليمًا ، [فقال : ﴿ وَبَشِّرْهُمْ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ [الذاريات : ٢٨] يعني : إسحق ، وسَمَّى الآخر حليمًا ^(١) ، فقال : ﴿ فَبَشِّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴾ [الصافات : ١٠١] يعني : إسماعيل .

وليس العليمُ كالعليم ، ولا الحليمُ كالحليم .

وسَمَّى نفسه سميعًا بصيرًا ، فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء : ٥٨] وسَمَّى بعض خلقه ^(٢) سميعًا بصيرًا ، فقال : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [الإنسان : ٢] .

وليس السميعُ كالسميع ، ولا البصيرُ كالْبصير .

(١) ما بين المعقوفين من بقية النسخ .

(٢) في «د» ، «ع» : «عباده» .

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ ، فَقَالَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالْكَاسِ
لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالرَّؤُوفِ
الرَّحِيمِ ، فَقَالَ : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ
عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾
[التوبة : ١٢٨] .

وليس الرؤوف كالرؤوف ، ولا الرحيم كالرحيم .

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالْمَلِكِ ، فَقَالَ : ﴿ أَلَمَلِكُ الْقُدُّوسُ ﴾ [الحشر: ٢٣] ،
وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالْمَلِكِ ، فَقَالَ : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ
سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف : ٧٩] ، ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْمِنُ بِهِ؟ ﴾ [يوسف : ٥٠] .

وليس الملك كالملك .

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالْمُؤْمِنِ ، فَقَالَ : ﴿ الْمُؤْمِنُ الْمُهِمِّتُ ﴾
[الحشر: ٢٣] ، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالْمُؤْمِنِ ، فَقَالَ : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ
مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ [السجدة : ١٨] .

وليس المؤمن كالؤمن .

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالْعَزِيزِ ، فَقَالَ : ﴿ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ﴾
[الحشر : ٢٣] ، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالْعَزِيزِ ، فَقَالَ : ﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ
الْعَزِيزِ ﴾ [يوسف : ٥١] .

وليس العزيز كالعزيز .

وَسَمَّى نَفْسَهُ الْجَبَّارَ الْمُتَكَبِّرَ ، وَسَمَّى بَعْضَ خَلْقِهِ بِالْجَبَّارِ
الْمُتَكَبِّرِ ، فَقَالَ : ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾
[غافر : ٣٥] .

وليس الجَبَّارُ كالْجَبَّارِ ، ولا الْمُتَكَبِّرُ كَالْمُتَكَبِّرِ .
ونظائرُ هذا مُتَعَدِّدَةٌ .

وكذلك سَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ ، وَسَمَّى صِفَاتِ عِبَادِهِ بِنَظِيرِ
ذلك ، فَقَالَ : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ﴾ ^(١) [البقرة : ٢٥٥] ،
﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ [النساء : ١٦٦] .

وقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [الذاريات : ٥٨] ،
وقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾
[فصلت : ١٥] .

وَسَمَّى صِفَةَ الْمَخْلُوقِ عِلْمًا وَقُوَّةً ، فَقَالَ : ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ
الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٨٥] .

وقال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف : ٧٦] .

وقال : ﴿ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ [غافر : ٨٣] .

وقال : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعِفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعِفٍ قُوَّةً

(١) في «ش» ، و«ع» تنمة الآية : ﴿ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ .

ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴿الرُّومُ: ٥٤﴾ .

وقال : ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢] .

وقال : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] أي : بقوة .

وقال : ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧] أي : ذا القوة .

وليس العلمُ كالعلمِ ، ولا القوةُ كالقُوَّةِ .

وكذلك وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْمَشِيئَةِ ، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالْمَشِيئَةِ ،
فَقَالَ : ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ
الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾ [التكوير] .

وقال : ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اخْتِذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ (٢٩)
وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ [الإنسان] .

وكذلك وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْإِرَادَةِ ، وَعَبْدَهُ بِالْإِرَادَةِ ، فَقَالَ : ﴿تُرِيدُونَ
عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧] .

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالْمَحَبَّةِ ، وَ[وَصَفَ] ^(١) عَبْدَهُ بِالْمَحَبَّةِ ، فَقَالَ :
﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] ، وَقَالَ : ﴿قُلْ إِنْ
كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] .

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالرِّضَا ، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالرِّضَا ، فَقَالَ : ﴿رَضِيَ

(١) من «د» ، و«ش» .

اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴿ [المائدة : ١١٩] .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ لَيْسَتْ مِثْلَ مَشِيئَةِ الْعَبْدِ ، وَلَا إِرَادَتُهُ مِثْلَ إِرَادَتِهِ ، وَلَا مَحَبَّتُهُ مِثْلَ مَحَبَّتِهِ ، وَلَا رِضَاهُ مِثْلَ رِضَاهُ .

وَكَذَلِكَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ يَمُقْتُ الْكَفَّارَ ، وَوَصَفَهُمْ [بِالْمَقْتِ] ^(١) ، فَقَالَ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُتَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر : ١٠] .

وَلَيْسَ الْمَقْتُ مِثْلَ الْمَقْتِ .

وَهَكَذَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْمَكْرِ وَالْكِيدِ ، كَمَا وَصَفَ عَبْدَهُ [بِذَلِكَ] ^(٢) ، فَقَالَ : ﴿ وَيَمَكُرُونَ وَيَمَكُرُ اللَّهُ ﴾ [الأنفال : ٣٠] .

وَقَالَ : ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۖ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ [الطارق : ١٤-١٥] .

وَلَيْسَ الْمَكْرُ كَالْمَكْرِ ، وَلَا الْكِيدُ كَالْكِيدِ .

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالْعَمَلِ ، فَقَالَ : ﴿ أَوْلَازِيْرُوا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيْنَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴾ [يس : ٧١] .

وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالْعَمَلِ ، فَقَالَ : ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة : ١٧] .

وَلَيْسَ الْعَمَلُ كَالْعَمَلِ .

(١) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٢) من بقية النسخ .

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالْمُنَادَاةِ وَالْمُنَاجَاةِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَنَدَيْتُهُ مِنْ جَانِبِ
الْطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْتُهُ يَحْيَا ﴾ [مريم : ٥٢] .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ ﴾ [القصص : ٦٢] .

وقوله : ﴿ وَنَادَاهُمَا رَهُمَا ﴾ [الأعراف : ٢٢] .

وَوَصَفَ عِبَادَهُ بِالْمُنَادَاةِ وَالْمُنَاجَاةِ ، فَقَالَ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ
يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [الحجرات : ٤] .

وقال : ﴿ إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُولَ ﴾ [المجادلة : ١٢] .

وقال : ﴿ إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَاجَوْا بِالْإِنِّمِ وَالْعُدُونِ ﴾ [المجادلة : ٩] .

وليس المُنَادَاةُ كَالْمُنَادَاةِ ، وَلَا الْمُنَاجَاةُ كَالْمُنَاجَاةِ .

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّكْلِيمِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى
تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٩٤] .

وقوله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَلَّتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] .

وقوله : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾
[البقرة : ٢٥٣] .

وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالتَّكْلِيمِ ^(١) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِنِي بِدَعَا
أَسْتَخْلَصُهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴾ [يوسف : ٥٤] .

(١) في «د» : «بالكلام» .

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّنْبِئَةِ ، وَوَصَفَ بَعْضَ الْخَلْقِ بِالتَّنْبِئَةِ ، فَقَالَ
تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي
الْعَلِيمُ الْخَيْرُ ﴾ [التحریم : ۳] .

وليس الإنباء كالإنباء .

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّعْلِيمِ ، فَقَالَ : ﴿ الرَّحْمَنُ ① عَلَّمَ الْقُرْآنَ ②
خَلَقَ الْإِنْسَانَ ③ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [الرحمن] ، وَوَصَفَ عَبْدَهُ
بِالتَّعْلِيمِ فَقَالَ ^(١) : ﴿ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ﴾ [المائدة : ٤] .

وقال : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ
يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾
[آل عمران : ١٦٤] .

وليس التَّعْلِيمُ كالتَّعْلِيمِ .

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالغَضَبِ فَقَالَ : ﴿ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ ﴾
[الفتح : ٦] ، وَوَصَفَ عَبْدَهُ ^(٢) بِالغَضَبِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى
إِلَى قَوْمِهِ غَضَبَيْنِ أَسْفًا ﴾ [الأعراف : ١٥٠] .

(١) في «د»، و«ع» : «بالتعليم» ، ووصف عبده بالتعليم فقال : ﴿ الرَّحْمَنُ ... ﴾ ،
ووصف قال : ﴿ تَعْلَمُونَهُنَّ ﴾ .

(٢) في «د» : «عباده» .

وليس الغَضْبُ كالغَضْبِ .

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ ، فَذَكَرَ فِي سَبْعَةٍ ^(١)
مَوَاضِعَ فِي ^(٢) كِتَابِهِ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ، وَوَصَفَ بَعْضَ
خَلْقِهِ بِالِاسْتِوَاءِ عَلَى غَيْرِهِ ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : ﴿ لِيَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾
[الزخرف : ١٣] .

وقوله : ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ ﴾ [المؤمنون : ٢٨] ،

وقوله : ﴿ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ [هود : ٤٤] .

وليس الاستِواءُ كالاستِواءِ .

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِبَسْطِ الْيَدَيْنِ ، فَقَالَ : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ
غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [المائدة : ٦٤] .
وَوَصَفَ بَعْضَ خَلْقِهِ بِبَسْطِ الْيَدِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ
مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ [الإسراء : ٢٩] .

وليس اليدُ كاليدِ ، ولا البَسْطُ كالْبَسْطِ .

وإذا كان المرادُ بالبَسْطِ الإِعْطَاءُ والجُودُ ؛ فليس إعطاءُ الله
كإعطاءِ خَلْقِهِ ، ولا جُودُهُ كجُودِهِمْ .

(١) في الأصل ، و«ع» ، و«ش» : «سبع» ، والمثبت من «د» .

(٢) في بقية النسخ : «من» .

ونظائرُ هذا كثيرةٌ^(١).



فلا بدَّ من إثباتِ ما أثبتَه اللهُ لنفسيه ، ونفيِ مُماثلتيه لخلقه^(٢) ،
فَمَنْ قال : ليسَ اللهُ^(٣) عِلْمٌ ، ولا قُوَّةٌ ، ولا رَحْمَةٌ ، ولا كلامٌ ،
ولا يُحِبُّ ولا يَرْضَى ، ولا نادى ولا ناجى ، ولا استوى ؛ كان
مُعْطَلًا ، جاحِدًا ، مُمَثَّلًا اللهُ بالمعدوماتِ والجَماداتِ .

وَمَنْ قال : له عِلْمٌ كِعِلْمِي ، أو قُوَّةٌ كقُوَّتِي ، أو حُبٌّ كحُبِّي ،
أو رِضا كِرِضايَ ، أو يَدُه كيدي^(٤) ، أو استواؤه كاستيوائي ؛ كان
مُشَبَّها ، مُمَثَّلًا اللهُ تعالى بالحيواناتِ ، بل لا بدَّ من إثباتِ
بلا تمثيلٍ ، وتنزيهٍ بلا تعطيلٍ .

وَيَتَبَيَّنُ هذا بأصلينِ شريفينِ ، وبمثَلينِ مَضروبينِ - والله
المَثَلُ الأعلى - ، وبخاتمةٍ جامعَةٍ .



(١) في الأصل : «كثير» ، والمثبت من البقية .

(٢) في «ع» : «بخلقه» .

(٣) في «د» : «له» .

(٤) في «الأصل» : «ومن قال : علمه كعلمي ، قوته ... حبه ... رضاه ...» .
والمثبت من بقية النسخ .

فَصْلٌ

فَأَمَّا الْأَصْلَانِ :

فأحدهما أَنْ يُقَالَ : الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ ^(١) ، فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ :

مَنْ يَقْرَأُ أَنَّ اللَّهَ حَيٌّ بِحَيَاةٍ ، عَلِيمٌ بِعِلْمٍ ، قَدِيرٌ ^(٢) بِقُدْرَةٍ ، سَمِيعٌ بِسَمْعٍ ، بَصِيرٌ بِبَصَرٍ ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ ، مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ . وَيَجْعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ حَقِيقَةً .

وَيُنَازِعُ فِي مُحَبَّتِهِ ، وَرِضَاهُ ، وَغَضَبِهِ ، وَكَرَاهَتِهِ ، فَيَجْعَلُ ذَلِكَ مَجَازًا ، وَيَفْسِّرُهُ إِمَّا بِالْإِرَادَةِ ، وَإِمَّا بِبَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ مِنَ النِّعَمِ وَالْعُقُوبَاتِ .

قِيلَ لَهُ : لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا نَفَيْتَهُ وَبَيْنَ مَا أَثْبَتَهُ ^(٣) ، بَلِ الْقَوْلُ فِي أَحَدِهِمَا كَالْقَوْلِ فِي الْآخَرِ .

(١) انظر : «الفتاوى» (٣٥٢/٥) ، (١١٩ ، ٤٥ / ٦) ، و«الدرء» (١٢٨/١) ،

و«جامع المسائل» (١٧٥ / ٣) ، و«شرح الأصبهانية» (٣٨-٣٥) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «قَادِرٌ» ، وَالْمُثْبِتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، وَ«ش» : «مَا أَثْبَتَهُ وَبَيْنَ مَا نَفَيْتَهُ» ، وَالْمُثْبِتُ مِنْ «د» ، وَ«ع» ،

و«العواصم من القواصم» لابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ) (١٢١/٤) ، وَفِي

«ع» فِي أَوَّلِهِ : «فَيُقَالُ لَهُ» .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ إِرَادَتَهُ مِثْلُ إِرَادَةِ الْمَخْلُوقِينَ ، فَكَذَلِكَ مَحَبَّتُهُ
وَرِضَاهُ وَغَضَبُهُ ، وَهَذَا هُوَ التَّمثِيلُ .

وَإِنْ قُلْتَ : لَهُ إِرَادَةٌ تَلِيْقُ بِهِ ، كَمَا أَنَّ لِلْمَخْلُوقِ إِرَادَةً تَلِيْقُ بِهِ .
قِيلَ لَكَ ^(١) : وَكَذَلِكَ لَهُ مَحَبَّةٌ تَلِيْقُ بِهِ ، وَلِلْمَخْلُوقِ مَحَبَّةٌ تَلِيْقُ
بِهِ ، وَلَهُ رِضًى وَغَضَبٌ يَلِيْقُ بِهِ ، وَلِلْمَخْلُوقِ رِضًى وَغَضَبٌ يَلِيْقُ
بِهِ .

وَإِنْ قَالَ ^(٢) : الْغَضَبُ غَلِيَانُ دَمِ الْقَلْبِ لَطَلَبِ الْإِنْتِقَامِ .
قِيلَ لَهُ ^(٣) : وَالْإِرَادَةُ مِثْلُ النَّفْسِ إِلَى جَلْبِ مَنَفْعَةٍ ، أَوْ دَفْعِ مُضَرَّةٍ .
فَإِنْ قَالَ ^(٤) : هَذِهِ إِرَادَةُ الْمَخْلُوقِ .
قِيلَ لَهُ ^(٥) : وَهَذَا غَضَبُ الْمَخْلُوقِ .

وَكَذَلِكَ ^(٦) يُلْزَمُ بِالْقَوْلِ فِي كَلَامِهِ وَاسْمِعِهِ وَبَصَرِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ ،
إِنْ نَفَى عَنْهُ الْغَضَبَ وَالْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا ^(٧) هُوَ مِنْ

(١) فِي بَقِيَةِ النِّسْخِ ، وَ«الْعَوَاصِمِ» (٤ / ١٢١) : «لَهُ» .

(٢) فِي «ع» : «قُلْتَ» .

(٣) فِي «ع» : «فَيَقَالُ لَكَ» .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَبَقِيَةِ النِّسْخِ : «قُلْتَ» ، وَصَوَّبَهَا فِي الْأَصْلِ إِلَى مَا أُثْبِتَاهُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، وَبَقِيَةِ النِّسْخِ : «لَكَ» ، وَصَوَّبَهَا فِي الْأَصْلِ ، وَالسِّيَاقُ يَدُلُّ
عَلَيْهَا وَعَلَى مَا قَبْلَهَا .

(٦) فِي «ش» : «وَلِذَلِكَ» .

(٧) فِي «ع» ، وَ«د» : «مَا» .

خصائص المخلوقين ، فهذا مُنتَفٍ عَنِ السَّمْعِ والبَصْرِ والكلامِ
وجميع الصفاتِ .

وإنْ قال : إِنَّه لا حقيقةَ لهذا إلَّا ما يَخْتَصُّ بالمخلوقين ،
فيجِبُ نفيهُ عنه .

قيل له : وهكذا السَّمْعُ ، والبَصْرُ ، والكلامُ ، والعِلْمُ ، والقُدْرَةُ .
وهكذا ^(١) المُفَرَّقُ بَيْنَ بعضِ الصفاتِ وبعضِ ، يقالُ له فيما
نَفَاهُ كما يقوله هو لِمَنَازِعِهِ فيما أثبتَهُ ^(٢) .

فإذا قال له المعتزليُّ : ليس له إرادةٌ ولا كلامٌ قائمٌ به ؛ لأنَّ هذه
الصفاتِ لا تقومُ إلَّا بالمخلوقاتِ .

فإنَّه يُبَيِّنُ للمعتزليِّ أنَّ هذه الصفاتِ يَتَّصِفُ بها القديمُ ،
ولا تكونُ كصفاتِ المُحدَثاتِ .

(١) في بقية النسخ : «فهذا» .

(٢) قال شيخ الإسلام : «ومن فَرَّقَ بَيْنَ صِفَةٍ وصفَةٍ مع تساويهما في أسباب
الحقيقة والمجاز : كان مُتناقضًا في قوله ، مُتَهافتًا في مذهبه ، مُشابهًا
لمن آمَنَ ببعض الكتاب وكَفَرَ ببعضٍ .

وإذا تأمَّلَ اللَّيْبُ الفاضلُ هذه الأمورَ تَبَيَّنَ لَهُ أنَّ مذهبَ السَّلَفِ والأئمةِ
في غايةِ الاستقامةِ والسَّدادِ ، والصَّحَةِ والاطِّرادِ ، وأنه مُقتضى المعقولِ
الصَّريحِ والمنقولِ الصَّحيحِ ، وأنَّ مَنْ خالفَهُ كان - مع تناقضِ قوله
المُختلفِ الذي يُؤفكُ عنه مَنْ أُلِفَ - خارجًا عن موجبِ العقلِ والسَّمْعِ ،
مُخالفًا للفطرةِ والسَّمْعِ » . «الفتاوى» (٥ / ٢١٢ - ٢١٣) .

وهكذا ^(١) يقول له المُثْبِتُونَ لسائر الصِّفَاتِ مِنَ المحبَّةِ
والرِّضَا ونحو ذلك .

فإنَّ قال ^(٢) : تلك الصِّفَاتُ أثبتُّها بالعقل ؛ لأنَّ الفعلَ الحادثَ
دَلَّ على القُدرةِ ، والتَّخصيصَ دَلَّ على الإرادةِ ، والإحكامَ دَلَّ
على العِلْمِ ، وهذه الصِّفَاتُ مُستلزِمَةٌ للحياةِ ، والحيِّ لا يخلو
عن السَّمْعِ والبصرِ والكلامِ أو ضدَّ ذلك .

قال له سائرُ أهلِ الإثباتِ : لك جوابان :

أحدهما : أن يُقالَ : عَدَمُ الدَّلِيلِ المُعَيَّنِ لا يَسْتَلزِمُ عَدَمَ
المَدْلُولِ المُعَيَّنِ ^(٣) ، فَهَبْ أَنَّ ما سَلَكَتُهُ مِنَ الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ
لا يُثَبِّتُ ذلك ؛ فإنه لا يَنفِيهِ ، فليس لك أن تَنفِيَهُ بغيرِ دليل ؛ لأنَّ
النَّافِيَّ عليه الدَّلِيلُ كما على المُثَبِّتِ ، والسَّمْعُ قد دَلَّ عليه ،
ولم يعارِضْ ذلك معارِضٌ عَقْلِيٌّ ولا سَمْعِيٌّ ، فيجِبُ إثباتُ
ما أثبتَّهُ الدَّلِيلُ السَّالِمُ عن المعارِضِ المُقاوِمِ ^(٤) .

(١) في بقية النسخ : «فهكذا» .

(٢) في الأصل : «قال المعتزلي» ، والسياق يأبأها ، وليست في بقية النسخ ،
ولا «العواصم» (٤/ ١٢١) .

(٣) قال شيخ الإسلام : «فيلزَمُ من وجودِ الدَّلِيلِ وجودُ المَدْلُولِ عليه ،
ولا يَنعَكِسُ» . «الفتاوى» (١٦/ ٤٣١) .

(٤) انظر : «الفتاوى» (٦/ ٤٦) ، و«الجواب الصحيح» (٣/ ٤٨٢) ،
(٤/ ٤٦٠) ، و«شرح الأصبهانية» (٣٣-٣٤) ، و«الصفدية» (٢/ ٣٧) ،
و«الدرء» (٤/ ٥٩) ، (٥/ ٢٦٩) .

الثَّانِي : أن يُقالَ : يَمَكِّنُ إثباتُ هذه الصِّفَاتِ بنظيرِ ما أثبتَّ به تلكَ مِنَ العقليَّاتِ .

فيُقالَ : نَفَعُ العبادِ بالإحسانِ إليهم يدلُّ على الرَّحْمَةِ ، كدلالةِ التَّخْصِيصِ على المشيئةِ ، وإكرامُ الطَّائِعِينَ يدلُّ على مُحَبَّتِهِمْ ، وعقابُ الكفَّارِ يدلُّ على بُغْضِهِمْ ، كما قد ثبتَ بالشَّهادَةِ والخَبَرِ مِنْ إكرامِ أوليائِهِ وعِقَابِ أعدائِهِ .

والغاياتُ الموجودةُ في مَفْعولاتِهِ ومَأْموراتِهِ -وهي ما تَنْتَهِي إليه مَفْعولاتُهُ ومَأْموراتُهُ مِنَ العَوَاقِبِ الْحَمِيدَةِ- تدلُّ على حِكْمَتِهِ البالِغَةِ كما يدلُّ التَّخْصِيصُ على المشيئةِ أو ^(١) أَوْلَى ؛ لقوَّةِ العِلَّةِ الغائِيَّةِ ^(٢) ، ولهذا كان ما في القرآنِ مِنْ بيانٍ ما في مخلوقاتِهِ مِنَ النِّعَمِ والحِكَمِ أعْظَمَ ممَّا في القرآنِ مِنْ بيانٍ ما فيها مِنَ الدَّلَالَةِ على مُحَضِّرِ المشيئةِ ^(٣) .



(١) في «د»، و«ش»: «و» .

(٢) العِلَّةُ الغائِيَّةُ : ما يوجدُ الشيءُ لأجلِهِ . انظر : «التعريفات» (٢٠٢) .

(٣) انظر : «الأصبهانية» (٣٧) ، و«الفتاوى» (١٣ / ١٢٨) .

وإن كان المُخاطَبُ ممَّن يُنكِرُ الصِّفَاتِ ، ويُقَرُّ بالأَسْمَاءِ ؛
كالمعتزليِّ الذي يقولُ : إنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ ، وينكِرُ أن يتَّصِفَ
بالحياة والعِلْمِ والقُدرة .

قيل له : لا فَرْقَ بين إثباتِ الأَسْمَاءِ وبين إثباتِ الصِّفَاتِ .
فإنَّكَ إن قُلْتَ : إثباتُ الحياةِ ، والعِلْمِ ، والقُدرةِ يَقتَضِي
تشبيهًا أو تجسيمًا ، لأنَّا لا نَجِدُ في الشَّاهدِ مُتَّصِفًا بالصِّفَاتِ
إِلَّا ما هو جِسْمٌ .

قيل لك ^(١) : ولا نَجِدُ في الشَّاهدِ ما هو مُسمًى أنه : حيٌّ عليمٌ
قديرٌ إِلَّا ما هو جِسْمٌ .

فإن نَفَيْتَ ما نَفَيْتَ لكونكَ لم تَجِدْهُ في الشَّاهدِ إِلَّا لجِسْمٍ ؛
فأنفِ الأَسْمَاءَ ، بل وكلَّ شيءٍ ؛ لأنَّكَ لا تَجِدْهُ في الشَّاهدِ
إِلَّا لجِسْمٍ .

فكلُّ ما يَحْتَجُّ به مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ ، يَحْتَجُّ به نافي الأَسْمَاءِ
الحُسْنَى .

فما كان جوابًا لذلك ، كان جوابًا لمُثبتي الصِّفَاتِ .



(١) كتب فوقها في الأصل : «له» .

وإن كان المُخاطَبُ مِنَ الغُلَاةِ ، نُفَاةِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ ،
 وقال : لا أقولُ هُوَ موجودٌ ، ولا حيٌّ ، ولا عليمٌ ، ولا قديرٌ^(١) ،
 بل هذه الأَسْمَاءُ لمخلوقاتِهِ ، أو هي مجازٌ ؛ لأنَّ إثباتَ ذلك
 يستلزمُ التَّشْبِيهَ بالموجودِ الحيِّ العليمِ .

قليلُ له : وكذلك إذا قلتَ : ليسَ بموجودٍ ، ولا حيٍّ ، ولا عليمٍ ،
 ولا قديرٍ ، كان ذلك تشبيهاً بالمعدوماتِ ، وذلك أقبحُ من
 التَّشْبِيهِ بالموجوداتِ .

فإن قال : أنا أنفي النَّفْيَ والإثباتَ .

قليلُ له : فيلزمُكَ التَّشْبِيهُ بما اجتمعَ فيه النَّقِيضَانِ مِنَ
 الْمُمتَنِعَاتِ ، فإنه يمتنعُ أن يكونَ الشَّيْءُ موجوداً معدوماً ،
 أو لا موجوداً ولا معدوماً ، ويمتنعُ أن يُوصَفَ ذلك باجتماعِ
 الوجودِ والعدمِ ، ونفيِ الحياةِ والموتِ ، ونفيِ^(٢) العلمِ والجهلِ .
 فإن قلتَ : إنما يمتنعُ نفيُ النَّقِيضَيْنِ عَمَّا يكونُ قابلاً لهما ،
 وهذانِ يتقابلانِ تقابُلَ العدمِ والمَلَكَةِ ، لا تقابُلَ السَّلْبِ والإيجابِ ،
 فإنَّ الجدارَ لا يُقالُ له : أعمى ولا بصيرٌ ، ولا حيٌّ ولا ميتٌ ،
 إذ ليسَ بقابلٍ لهما .

(١) في الأصل : «قادر» ، والمثبت من البقية .

(٢) قوله : «ونفي» ، في الموضعين في «د» ، و«ش» مكانها : «أو» .

قيل لك :

أولاً : هذا [لا يصح في الوجود والعدم ، فإنهما متقابلان
تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء ، فيلزم من رفع أحدهما
ثبوت الآخر .

وأما ما ذكرته من الحياة والموت ، والعلم والجهل ، فهذا ^(١)
اصطلاح اصطَلَحَ عليه المُتَفَلِّسَةُ المشاؤون ، والاصطلاحات
اللفظية ليست دليلاً في الحقائق العقلية ، وقد قال تعالى :
﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ ^(٢) أَمْوتُ
عَبْرَ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿ [النحل] فسمي الجماد
ميّتا ، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم .

وقيل لك ثانياً : فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت
والعمى والبصر ، ونحو ذلك من المُتَقَابِلَاتِ أنقص مما يقبلُ
ذلك ، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد
الذي لا يقبل واحداً منهما ، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات
القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجامدات ^(٣) التي
لا تقبل ذلك .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو من بقية النسخ .

(٢) في «ش» ، و«العواصم» (٤ / ١٢٤) : «الجمادات» .

وأيضًا : فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم ، بل ومن ^(١) اجتماع الوجود والعدم ، ونفيهما ^(٢) جميعًا ، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعًا مما نفيت عنه الوجود والعدم ، وإذا كان هذا مُمتنعًا في صرائح العقول فذاك ^(٣) أعظم امتناعًا ، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم ، هو أعظم المُمتنعَات ، وهذا غاية التناقض والفساد .

وهؤلاء الباطنيَّة منهم مَنْ يُصرِّحُ برفع النقيضين : الوجود والعدم ، ورفعهما كجمعهما .

ومنهم مَنْ يقول : لا أثبت واحدًا منهما !

وامتناعه عن إثبات أحدهما ^(٤) في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحدٍ منهما في نفس الأمر ، وإنما هو كجهل الجاهل ، وسكوت السَّاكت ، الذي لا يُغيِّرُ الحقائق ^(٥) .

وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعًا مما يُقدَّرُ قبولُهُ لهما مع نفيهما عنه ، فما يُقدَّرُ لا يقبل الحياة ولا الموت ، ولا العلم ولا الجهل ، ولا القدرة ولا العجز ، ولا الكلام

(١) في الأصل : «لوجود والعدم مع اجتماع ..» والمثبت من البقية .

(٢) في الأصل : «أو مع نفيهما» ، والمثبت من البقية .

(٣) في «د» : «فإن هذا» ، وفي «ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٢٥) : «كان هذا» .

(٤) في الأصل : «إحداهما» ، والمثبت من «ش» .

(٥) في «ش» : «لا يُعبَّرُ عن الحقائق» وهي ساقطة من «د» و«ع» .

ولا الخرس ، ولا العمى ولا البصر ، ولا السمع ولا الصمم ،
أقرب إلى المعدوم والمُمتنع مما يُقدَّر قابلاً لهما مع نفيهما عنه .

وحينئذٍ فنفيهما مع كونه قابلاً لهما أقرب إلى الوجود
والممكن ، وما جاز لواجب الوجود قابلاً ، وجب له ؛ لعدم
توقف صفاته على غيره ، فإذا جاز القبول وجب ، وإذا جاز
وجود المقبول^(١) وجب .

وقد بسطَ هذا في مواضع^(٢) آخرَ وبينَ وجوب اتصافه
بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه^(٣) .

وقيل له أيضاً : اتفاق المُسمَّين في بعض الأسماء والصفات ليس
هو التشبيه والتَّمثيل الذي نفته الأدلة السَّمعيَّات والعقليَّات ، وإنما
نفَت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق ، ممَّا^(٤) يختص
بوجوده أو جوازه أو امتناعه ، فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق ،
إذ لا^(٥) يشركه مخلوق^(٦) في شيءٍ من خصائصه سبحانه وتعالى .

(١) في «ش» : «القبول» .

(٢) في «ش» : «موضع آخر» .

(٣) من قوله : «وهؤلاء الباطنية» إلى هنا ليس في «د» ، و«ع» ،
و«العواصم» (١٢٥ / ٤) ، وهو من الأصل ، و«ش» .

(٤) في «د» ، و«ش» ، و«العواصم» : «فما» .

(٥) في بقية النسخ : «ولا» فقط ، والمثبت من «د» .

(٦) في الأصل : «المخلوق» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

وَأَمَّا مَا نَفَيْتَهُ ، فَهُوَ ثَابِتٌ بِالشَّرْعِ وَالْعَقْلِ ، وَتَسْمِيَتُكَ ذَلِكَ
تَشْبِيهَا وَتَجْسِيمًا تَمْوِيَّةً عَلَى الْجُهَالِ ، الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّ كُلَّ مَعْنَى
سَمَاءٍ مُسَمًّى بِهَذَا الْاسْمِ يَجِبُ نَفْيُهُ ، وَلَوْ سَاغَ هَذَا لَكَانَ كُلُّ
مُبْطَلٍ يُسَمَّى الْحَقَّ بِأَسْمَاءٍ يَنْفَرُ عَنْهَا بَعْضُ النَّاسِ ، لِيَكْذِبَ
النَّاسُ بِالْحَقِّ الْمَعْلُومِ بِالسَّمْعِ وَالْعَقْلِ .

وبهذه الطَّرِيقَةِ ^(١) أَفْسَدَتِ الْمَلَا حِدَةُ عَلَى طَوَائِفَ مِنَ النَّاسِ
عَقْلَهُمْ ^(٢) وَدِينَهُمْ ، حَتَّى أَخْرَجُوهُمْ إِلَى أَعْظَمِ الْكُفْرِ وَالْجَهَالَةِ ،
وَأَبْلَغِ الْغَيِّ وَالضَّلَالَةِ .



(١) فِي الْأَصْلِ ، وَ«د» ، وَ«ش» : «الطَّرِيق» ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «ع» ، وَ«الْعَوَاصِم» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «عَقُولُهُمْ» ، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ ، وَ«الْعَوَاصِم» (٤ / ١٢٥) .

وإن قال نفاة الصفات^(١) : إثبات العلم والقدرة والإرادة
يستلزم تعدد الصفات ، وهذا تركيبٌ مُمتنعٌ^(٢) .

قيل : وإذا قلتم : هو موجودٌ واجبٌ ، وعقلٌ وعاقلٌ ومعقولٌ

(١) المراد بهم الفلاسفة كابن سينا وابن رشد انظر فيهم وفي هذه المسألة :
«الدرء» (٢٨٣/١) ، (٤٠٣/٣) ، (٨١/٥) ، (١٤٢ ، ٢٤٧) ،
و«الصفدية» (١٠٥/١) ، و«الرد على المنطقيين» (٤٦٣) ، وبيان
تلبيس الجهمية» (٤٤١/٣) ، (٥٩٨/٧) ، و«منهاج السنة»
(١٦٤/٢) ، و«شرح حديث النزول» (٩٥) .

(٢) قال شيخ الإسلام : «وعُمدة ابن سينا وأمثاله على نفيها هي حجة
التركيب ، وهو أنه لو كان له صفة لكان مركباً ، والمركب مُفتقرٌ إلى
جزئيه ، وجزأه غيره ، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجباً بنفسه .
وقد تكلم الناس على إبطال هذه الحجة من وجوه كثيرة بسبب أن
لفظ : «التركيب» ، و«الجزء» ، و«الافتقار» ، و«الغير» ألفاظٌ مُجملةٌ .
فيراد بالمركب ما ركبهُ غيره ، وما كان مُتفرقاً فاجتمع ، وما يقبل
التفريق ، والله سبحانه مُنزَّهٌ عن هذا بالاتفاق ، وأما الذات الموصوفة
بصفات لازمة لها ، فإذا سَمِيَ المُسمَّى هذا تركيباً ، كان هذا
اصطلاحاً له ليس هو المفهوم من لفظ المركب .
والبحث إذا كان في المعاني العقلية لم يلتفت فيه إلى اللفظ» .
«منهاج السنة» (١٦٤/٢) .

وإنكارهم للصفات مبني على «دليل التركيب» عندهم ، انظر في بيانه
ونقضه : «الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات
والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣/١٠٢-٣١٣) .

[وعاشقٌ ومعشوقٌ وعِشْقٌ ، ولذيدٌ ومُلتذٌ ولَذَّةٌ] ^(١) ، أفليس ^(٢)
المفهومُ من هذا هو المفهومُ من هذا ^(٣) ؟

فهذه ^(٤) معانٍ متعدّدةٌ متغيّرةٌ في العقل ، وهذا تركيبٌ
عندكم ، وأنتم تُثبتونه [وتُسمّونه توحيدًا] ^(٥) .

فإن قالوا : هذا توحيدٌ في الحقيقة ، وليس هذا تركيبًا مُمتنعًا .
قيل لهم : واتّصافُ الذاتِ بالصفاتِ اللازمةِ لها توحيدٌ في
الحقيقة ، وليس هذا تركيبًا مُمتنعًا .

وذلك أنه من المعلوم في صريح المعقول أنه : ليس معنى
كُونِ الشَّيْءِ عالمًا هو معنى كونه قادرًا ، ولا نفسُ ذاته هو نفسُ

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل فقط ، وقد ذكره المؤلف في
بعض مصنفاته بهذا اللفظ انظر : «الدرء» (١٠٠/١) ، (٨٢/٥) ،
٢٤٧) ، و«شرح حديث النزول» (٩٥) ، و«الصفدية» (١٢٧/١) ،
وقد ذكره ابن سينا في «النجاة» (٢٤٥) .

(٢) في الأصل ، والبقية : «فليس» ، والمثبت من «ع» .

(٣) قال شيخ الإسلام : «لفظُ العِشْقِ فيه من التَّشْبِيهِ واحتمالِ النِّقْصِ ما لا يخفى
على عاقل ، وليس في الكتب الإلهية تسميته بعقل ، ولا عاشق ،
ولا معقول ، ولا معشوق ...

ولفظُ اللذة فيها من التَّشْبِيهِ واحتمالِ النِّقْصِ ما لا يخفى على عاقل» .
«الدرء» (٨٢/٥) . وانظر : «الحموية» (٢٧٣-٢٧٥) وتعليقي هناك .

(٤) في الأصل : «وهذه» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٥) من بقية النسخ ، و«العواصم» .

كونه عالمًا قادرًا ، فمن جَوَزَ أن تكونَ هذه الصِّفَةُ هي الأخرى ، وأن تكونَ الصِّفَةُ هي الموصوفَ فهو من أعظم الناسِ سَفْسَطَةً ، ثم إنه متناقضٌ ، فإنه إن جَوَزَ ذلك جازَ أن يكونَ وجودُ هذا هو وجودَ هذا ، فيكونَ الوجودُ واحدًا بالعينِ لا بالنوعِ ، وحينئذٍ فإذا كان وجودُ المُمكنِ هو وجودَ الواجبِ ، كان وجودُ كلِّ مخلوقٍ - يُعَدُّ بعدَ وجودِهِ ، ويُوجدُ بعدَ عَدَمِهِ - هو نفسُ وجودِ الحقِّ القديمِ الدائمِ الباقي ، الذي لا يَقْبَلُ العَدَمَ ^(١) .

(١) قال شيخ الإسلام : «مَنْ سَوَّغَ جَعَلَ الحَقَائِقِ الْمُتَنَوِّعَةِ حَقِيقَةً وَاحِدَةً بالعينِ كان كلامُهُ مُسْتَلْزَمًا أَنْ يَجْعَلَ وجودَ الحَقَائِقِ الْمُتَنَوِّعَةِ وجودًا واحدًا بالعينِ ، بل هذا أولَى ؛ لأنَّ الموجوداتِ مُشْتَرِكَةٌ فِي مُسَمًّى الوجودِ ، فمن اشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَنَّ العِلْمَ هو القُدْرَةُ وأنهما نفسُ الذَّاتِ العالِمَةِ القَادِرَةِ : كان أن يَشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَنَّ الوجودَ واحدٌ أولَى وأَحْرَى . وهذه الحُجَّةُ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى التَّرْكِيبِ هي أَصْلُ قولِ الجَهْمِيَّةِ نُفَاةِ الصِّفَاتِ والأَفْعَالِ ، وهم الجَهْمِيَّةُ مِنَ الْمُتَفَلِسِفَةِ ونحوهم ، وَيُسَمُّونَ ذلك التَّوْحِيدَ . «الدرء» (١ / ٣٠١) .

وقال : «وَمَنْ جَعَلَ كُلَّ صِفَةٍ هِيَ الأخرى ، وجعلَ الصِّفَاتِ هِيَ الموصوفَ ، فهو قولٌ فِي غَايَةِ السَّفْسَطَةِ» . «الجواب الصحيح» (٢١٥ / ٣) .

وانظر : «الصفدية» (١ / ١٢٧) ، (٢ / ٣٦ ، ٣٠٠) ، و«الفتاوى» (٣ / ١٩٦ ، ٢٠٧) ، (٥ / ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ - ٣٤٠) ، (٧ / ٤٠٧) ، (٩ / ٢٧٦) ، (١٧ / ١٤٧) ، و«الجواب الصحيح» (٣ / ٢١٥ ، ٢٩٧) ، (٤ / ٢٢) ، و«الدرء» (١ / ١٠٠ ، ٢٩٤) ، (٥ / ٤٩ ، ٢٤٧) ، (٨ / ٢١٩) ، و«منهاج السنة» (١ / ٣٩٩) ، (٢ / ٤٨٩) .

وإذا قُدِّرَ هذا ، كان الوجودُ الواجبُ موصوفًا بكلِّ تشبيهٍ وتَجَسُّيمٍ ، وكلِّ نقصٍ وكلِّ عيبٍ ، كما يصرِّحُ بذلك أهلُ وَحْدَةِ الوجودِ ، الذين طردوا هذا الأصلَ الفاسدَ ، وحينئذٍ فتكونُ أقوالُ نفاةِ الصِّفَاتِ باطلاً على كلِّ تقديرٍ ^(١) .

وهذا بابٌ مطرَّدٌ : فإنَّ كلَّ واحدٍ من النِّفَاقِ لِمَا أَخْبَرَ به الرَّسُولُ ﷺ من الصِّفَاتِ ، لا ينفي شيئاً - فِراراً ممَّا هو محذورٌ - إلَّا وقد أثبتَّ ما يلزمُهُ فيه نظيرَ ما فرَّ منه .

فلا بدَّ له في آخرِ الأمرِ من أن يُثبِتَ مَوْجودًا واجبًا قديمًا متَّصفًا بصفاتٍ تميِّزه عن غيره ، ولا يكونُ فيها مُماثلاً لخلقه .

فيُقالُ له : هكذا القولُ في جميعِ الصِّفَاتِ ، وكلُّ ما يُثبِتُهُ ^(٢) من الأسماءِ والصِّفَاتِ فلا بدَّ أنْ يَدُلَّ على قَدْرِ مُشْتَرَكٍ تتواطأُ فيه المُسمَّياتُ ، ولولا ذلكَ لَمَّا فَهِمَ الخِطَابُ ، ولكن نعلمُ أنَّ ما اختَصَّ اللهُ به ، وامتازَ عن خلقه أعظمُ ممَّا يخطرُ بالبالِ ويدورُ في الخيالِ .



(١) من قوله : «وذلك أنه من المعلوم» ، إلى هنا انفردت بها نسخة الأصل ، وقد كتبها الناسخ بهامش الأصل .

(٢) في «ع» : «ثبته» .

وهذا يتبين بالأصل الثاني ، وهو أن يُقال : «القولُ في الصِّفاتِ كالقولِ في الذاتِ» .

فإنَّ اللهَ ليسَ كمثله شيءٌ^(١) : لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، فإذا كان له ذاتٌ حقيقةً لا تماثلُ الذَّواتِ ، فالذَّاتُ متَّصِفَةٌ بصفاتٍ حقيقةً لا تماثلُ صفاتٍ سائرِ الذَّواتِ .

فإذا قال السَّائلُ : كيف استوى على العرش ؟

قيل له - كما قال ربيعة^(٢) ، ومالك^(٣) وغيرُهما - :
«الاستواءُ معلومٌ ، والكيفُ مجهولٌ ، والإيمانُ به واجبٌ ،

(١) انظر : «المسألة الحموية» (٢١٨-٢١٩، ٣٥٣-٣٥٤) ، و«الفتاوى» (٣/١٩٦ ، ٢٠٧) ، (٦/٤) ، (٦/٣٥٥) ، (١٢/٥٧٥) ، (٣٣/١٧٧) ، و«الصفدية» (٢/١٢، ١٧، ٢١٠) .

(٢) رواه ابن بطة (٣/١٦٣ رقم ١٢١ ط الوليد) ، واللالكائي (٣/٤٤١ رقم ٦٦٥) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/٣٠٦ رقم ٨٦٨) ، والذهبي في «العلو» (٢/٩١١ رقم ٣٢٢) .

(٣) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٦٦) ، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٢/٢١٤) ، وابن المقرئ في «المعجم» (٣١١ رقم ١٠٢٢) ، وابن أبي زيد القيرواني في «الجامع» (١٥٥) ، واللالكائي (٣/٤٤١ رقم ٦٦٤) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٢٥-٣٢٦) ، والأصبهاني في «الحجة» (٢/١٠٦، ٢٥٧) ، والصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٨٠-١٨٥) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/٣٠٤ رقم ٨٦٦، ٨٦٧) وغيرهم .
وانظر بقية تخريجه في تحقيقي لـ«المسألة الحموية» (١٦٨) .

والسؤال عن الكيفية بدعة ؛ لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ،
ولا يمكنهم الإجابة عنه .

وكذلك ^(١) إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى سماء ^(٢) الدنيا ؟

قيل له : كيف هو ؟

فإذا قال : أنا لا أعلم كيفيته .

قيل ^(٣) له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله ؛ إذ العلم بكيفية الصفة
يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، وهو فرع له ، وتابع له ،
فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه واستوائه
ونزوله ، وأنت لا تعلم كيفية ذاته ^(٤) !

وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر ^(٥) ، مستوجبة
لصفات الكمال ، لا يماثلها شيء ، فسمعه ، وبصره ، وكلامه ،

(١) في «ش» : «ولذلك» .

(٢) في «ش» ، و«العواصم» (١٢٧ / ٤) : «السماء» .

(٣) في «ش» : «قل» .

(٤) قال شيخ الإسلام : «والأصل في هذا : أن الكلام في الصفات فرع على
الكلام في الذات ، ويحتدئ في ذلك حذوه ومثاله ؛ فإذا كان معلوماً
أن إثبات ذات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية ؛
فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف» .
«المسألة الحموية» (٢١٨-٢١٩) .

(٥) زاد في «د» : «مشتق» .

ونزوله ، واستواؤه هو ثابت في نفس الأمر ، وهو متَّصفٌ
بصفات الكمال التي لا يُشابهه فيها سَمْعُ المخلوقين وبصرهم ،
وكلامهم ونزولهم واستواؤهم .

وهذا الكلام لازمٌ لهم في العقليات ، وفي تأويل السمعيَّات ،
فإنَّ مَنْ أثبت شيئاً ، ونفى شيئاً بالعقل ، إذا ألزم فيما نفاه من
الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبتّه ،
ولو طُولِبَ ^(١) بالفرق بين المحذور في هذا وهذا ، لم يجد
بينهما فرقاً .

ولهذا لا يُوجدُ لنفاة بعض الصفات دُونَ بعض - الذين
يُوجبون فيما نفوه إمّا التّفويض ، وإمّا التّأويل المخالف
لمقتضى اللفظ - قانونٌ مستقيمٌ .

فإذا قيل لهم : لِمَ تأولتم هذا ، وأقررتُم هذا ، والسؤال فيهما
واحدٌ ؟

لم يكن لهم جوابٌ صحيحٌ ، فهذا تناقضهم في النفي .
وكذلك تناقضهم ^(٢) في الإثبات : فإنَّ مَنْ تأوّل النصوص على
معنى من المعاني التي يُثبتها ، فإنَّهم إذا صرّفوا النصَّ من ^(٣)

(١) في «ش» : «وطولِبَ» .

(٢) في الأصل في هذا والذي قبله : «يناقضهم» ، والمثبت من البقية .

(٣) في «ع» : «عن» .

المعنى الذي هو مُقتضاهُ إلى معنى آخر ؛ لزمهم في المعنى
المَصروفِ إليه ما كان يلزم في المعنى المَصروفِ عنه .

فإذا قال قائلٌ : تأويلُ محبَّتِهِ وِرْضاهُ وِغْضِهِ وسَخَطِهِ : هو
إرادتهُ للثَّوابِ والعقابِ .

كان ما يلزمه في الإرادةِ نظيرَ ما يلزمه في الحُبِّ والمَقْتِ
والرِّضا والسَّخَطِ .

ولو فسَّرَ ذلك بمفعولاتِهِ - وهو ما يَخْلُقُهُ مِنَ الثَّوابِ
والعِقَابِ - فإنَّه يلزمه في ذلك نظيرُ ما فرَّ منه ؛ فإنَّ الفعلَ
المعقولَ لا بدَّ أن يقومَ أوَّلاً بالفاعلِ ، والثَّوابُ والعقابُ
المعقولُ إنَّما يكونُ على فعلٍ ما يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ ، وَيَسْخَطُهُ^(١)
وَيُبْغِضُهُ الْمُثِيبُ الْمُعَاقِبُ .

فَهُمْ إِنْ أَثْبَتُوا الْفَعْلَ عَلَى مِثْلِ الْوَجْهِ الْمَعْقُولِ فِي الشَّاهِدِ
لِلْعَبْدِ مَثَلُوا ، وَإِنْ أَثْبَتُوهُ^(٢) عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ
الصِّفَاتُ .



(١) في الأصل ، و«ش» : «أو» ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم»
(١٢٩/٤) .

(٢) في الأصل : «أثبتوا» .

فَصْلٌ

وَأَمَّا الْمَثَلَانِ الْمَضْرُوبَانِ :

فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَحْبَرَنَا عَمَّا فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مِنْ أَصْنَافِ الْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ وَالْمَنَاجِحِ وَالْمَسَاكِينِ ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ فِيهَا لَبَنًا ، وَعَسَلًا ، وَخَمْرًا ، وَمَاءً ، وَلَحْمًا ، وَفَاكِهَةً ، وَحَرِيرًا ، وَذَهَبًا ، وَفِضَّةً ، وَحُورًا ، وَقُصُورًا .

وقد قال ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه : «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ مِمَّا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ» ^(١) .

فَإِذَا كَانَتْ تِلْكَ الْحَقَائِقُ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهَا ، هِيَ مُوَافِقَةٌ فِي الْأَسْمَاءِ لِلْحَقَائِقِ الْمَوْجُودَةِ فِي الدُّنْيَا ، وَلَيْسَتْ مُمَازِلَةً لَهَا ، بَلْ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَايُنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، فَالْخَالِقُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْظَمُ مُبَايَنَةً لِلْمَخْلُوقَاتِ مِنْ مُبَايَنَةِ الْمَخْلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ ، وَمُبَايَنَتُهُ لِمَخْلُوقَاتِهِ أَعْظَمُ مِنْ مُبَايَنَةِ مَوْجُودِ الْآخِرَةِ لِمَوْجُودِ الدُّنْيَا ؛ إِذِ الْمَخْلُوقُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَخْلُوقِ الْمُوَافِقِ لَهُ فِي الْأَسْمِ

(١) رواه هناد في «الزهد» (١/٤٩ رقم ٣) ، والطبري (١/٤١٦) ، وابن أبي حاتم (١/٦٦ رقم ٢٦٠) في تفسيريهما ، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٤٧ رقم ١٢٤ ، ١٢٥) ، والبيهقي في «البعث والنشور» (٥٩٣ رقم ٩٠٦) .

مَنْ الْخَالِقِ إِلَى الْمَخْلُوقِ ، وَهَذَا بَيِّنٌ وَاضِحٌ ^(١) .

ولهذا افترقَ النَّاسُ فِي هَذَا الْمَقَامِ ثَلَاثَ فِرَقٍ :

فَالسَّلَفُ وَالْأُتَمَّةُ وَأَتْبَاعُهُمْ : آمَنُوا بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ،
وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ ، مَعَ عِلْمِهِمْ بِالْمُبَايَنَةِ الَّتِي بَيْنَ مَا فِي الدُّنْيَا
وَبَيْنَ مَا فِي الْآخِرَةِ ، وَأَنَّ مُبَايَنَةَ اللَّهِ لَخَلْقِهِ أَعْظَمُ ^(٢) .

[وَالْفَرِيقُ الثَّانِي : الَّذِينَ أَثْبَتُوا مَا أَخْبَرَ بِهِ فِي الْآخِرَةِ مِنَ
الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ ، وَنَفَوْا كَثِيرًا مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ ، مِثْلُ
طَوَائِفٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ ^(٣) .

وَالْفَرِيقُ الثَّلَاثُ : نَفَوْا هَذَا وَهَذَا ؛ كَالْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ ،
وَالْفَلَاسِفَةِ أَتْبَاعِ ^(٤) الْمَشَائِينِ ، وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْمَلَاحِدَةِ الَّذِينَ
يُنْكِرُونَ حَقَائِقَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ .

ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَجْعَلُونَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ،
فَيَجْعَلُونَ الشَّرَائِعَ الْمَأْمُورَ بِهَا ، وَالْمَحْظُورَاتِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا ، لَهَا
تَأْوِيلَاتٌ بَاطِنَةٌ تَخَالِفُ مَا يَعْرِفُهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْهَا ، كَمَا يَتَأَوَّلُونَ

(١) انظر : «المسألة الحموية» (٣٦٠-٣٦٤) والتعليق عليها .

(٢) كَتَبَ فِي حَاشِيَةِ فِي «الأصل» : «يتلوه الوريقة» : والفريق الثاني» . اهـ .

ولم أجد هذه الوريقة ، بل ذكر الفرق ساقط من الأصل - كما سيأتي - .

(٣) فِي «ش» : «المعتزلة ومن وافقهم» .

(٤) فِي «ش» : «وأتباع» .

مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخُمْسِ ، وصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَحَجِّ الْبَيْتِ ،
فَيَقُولُونَ :

إِنَّ الصَّلَوَاتِ الْخُمْسَ : مَعْرِفَةُ أَسْرَارِهِمْ .

وَأَنَّ صِيَامَ [شَهْرِ] ^(١) رَمَضَانَ : كِتْمَانُ أَسْرَارِهِمْ .

وَأَنَّ حَجَّ الْبَيْتِ : السَّفَرُ إِلَى شُيُوخِهِمْ .

وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي يُعَلِّمُ بِالْإِضْطِرَارِ أَنَّهَا كَذِبٌ
وافتراءٌ عَلَى الرُّسُلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَتَحْرِيفٌ لِّكَلَامِ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ عَنْ مَوَاضِعِهِ ، وَالْحَادِثِ فِي آيَاتِ اللَّهِ ^(٢) .

وَقَدْ يَقُولُونَ : إِنَّ الشَّرَائِعَ تَلْزِمُ الْعَامَّةَ دُونَ الْخَاصَّةِ ، فَإِذَا صَارَ
الرَّجُلُ مِنْ عَارِفِيهِمْ وَمُحَقِّقِيهِمْ وَمُؤَحِّدِيهِمْ رَفَعُوا عَنْهُ الْوَاجِبَاتِ ،
وَأَبَاحُوا لَهُ الْمَحْظُورَاتِ ^(٣) .

(١) مِنْ «ش» .

(٢) انْظُرْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَكَلَامَ الْمُؤَلِّفِ عَلَيْهَا : «الْفَتَاوَى» (٦٩/٤) ،
(٣٥٠/٥) ، (٢٩٥/١٠) ، (٢٣٨-٢٣٥/١٣) ، (٣٦٢/١٧) ،
و«الدَّرءُ» (١٢٣/٢) ، (٢٤٣/٨) ، و«بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ»
(٢٩٢/٦) ، (٣٧١-٣٦٦/٨) ، (٥٤٩) ، وَالصَّفْدِيَّةُ (١٣٨/١) ،
و«الْحُمُويَّةُ» (١٤٣-١٤٥) ، و«بَغْيَةُ الْمُرْتَادِ» كُلُّهُ فِي كَشْفِهِمْ .

(٣) انْظُرْ : «الْفَتَاوَى» (٢٥٦/٨) ، و«بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (١٦٧/٢) ،
و«الصَّفْدِيَّةُ» (٢٤١/٢) ، و«الدَّرءُ» (٧/٥) ، و«مَنْهَاجُ السَّنَةِ»
(١٦٧/٣) . وَاَنْظُرْ كِتَابِي : «ابْنُ عَرَبِيٍّ عَقِيدَتُهُ وَمَوْقِفُ عُلَمَاءِ
الْمُسْلِمِينَ مِنْهُ» (٧١-٦٤) .

وقد يَدْخُلُ في الْمُنتَسِبِينَ إِلَى التَّصَوُّفِ وَالسُّلُوكِ مَنْ يَدْخُلُ
فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ ^(١) .

وهؤلاءِ الْبَاطِنِيَّةُ هُمُ الْمَلَاحِدَةُ الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى
أَنَّهُمْ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى .

وَمَا يَحْتَجُّ بِهِ عَلَى الْمَلَاحِدَةِ أَهْلُ الْإِيمَانِ وَالْإِثْبَاتِ يَحْتَجُّ بِهِ
كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالْإِثْبَاتِ عَلَى مَنْ يَشْرِكُ هَؤُلَاءِ فِي
بَعْضِ إِلْحَادِهِمْ ، فَإِذَا أَثْبَتَ اللَّهُ تَعَالَى الصِّفَاتِ ، وَنَفَى عَنْهُ مُمَائِلَةَ
الْمَخْلُوقَاتِ ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ - كَانَ ذَلِكَ هُوَ
الْحَقُّ الَّذِي يُوَافِقُ الْمَنْقُولَ وَالْمَعْقُولَ ، وَيُهْدِمُ أَسَاسَ الْإِلْحَادِ
وَالضَّلَالَاتِ [^(٢)] .

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا تُضْرَبُ لَهُ الْأَمْثَالُ الَّتِي فِيهَا مُمَائِلَةٌ
لِخَلْقِهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا مِثْلَ ^(٣) لَهُ ، بَلْ لَهُ الْمِثْلُ الْأَعْلَى ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَشْتَرِكَ هُوَ وَالْمَخْلُوقُ ^(٤) فِي قِيَاسِ تَمَثِيلٍ ، وَلَا فِي قِيَاسِ شُمُولٍ ^(٥)

(١) فِي «ع» : «هَذَا الْمَذْهَبُ» .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَهُوَ مِنْ بَقِيَةِ النُّسخِ .

(٣) فِي «ع» : «لَا مِثْلُ» .

(٤) فِي «ع» : «وَالْمَخْلُوقَاتُ» .

(٥) قِيَاسُ التَّمَثِيلِ هُوَ : حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ فِي حُكْمٍ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا .

مِثَالُهُ : قِيَاسُ النَّبِيذِ عَلَى الْخَمْرِ فِي تَحْرِيمِ شَرْبِهِمَا ؛ لِأَشْتِرَاكِهِمَا فِي
عِلَّةِ الْإِسْكَارِ .

وقياسُ الشُّمولِ -وُسْمَى القياس المنطقي- هو : قولُ مؤلِّفٍ مِنْ قضايا إذا سُلِّمَتْ لَزَمَ عنها لذاتها قولٌ آخر . أو : ما كانت النتيجة فيه مُستخلصةً من المُقدِّمات ، عن طريق العقل .
مثاله : النَّبِيذُ مُسْكِرٌ ، وكلُّ مُسْكِرٍ حرامٌ ؛ النتيجة : النَّبِيذُ حرامٌ .
ويرى شيخ الإسلام أن كلاً منهما يؤوّل إلى الآخر . انظر :
«الفتاوى» (٢٥٩/٩) .

ومنشأُ الغلطِ عند الفِرَقِ المُخالفةِ هو : في استعمالهم المقاييس الباطلة مِنْ قياس المساواة -تمثيلاً أو شمولاً- فيما يتعلّق بالله تعالى .
فترى بعضهم يقول : لو وصفنا الله بالاستواءِ على العرش لكان يعلو عليه مثل علو المَلِكِ على السَّرِيرِ ، ولو كان مُتَّصِفاً بالصفاتِ أو بعضها لكان جِسْماً ، قياساً على المخلوق ، والله ليس بجسمٍ فوجِبَ نفْيُ الصفاتِ عنه .

وهذا مِنْ قياس التمثيل ، فإنهم قاسوا الخالقَ على المخلوقِ بجامعِ الاتِّصافِ بالصفة ، والحُكْمُ هو : ثُبُوتُ الصِّفةِ للجسمِ [المخلوق] ، وانتفاء الصِّفةِ عمّا ليس بجسمٍ [الخالق] بزعمهم .

وقد يستعملونهم على وجهِ قياس الشمولِ ، فيقولون : المخلوقُ مُتَّصِفٌ بالصفاتِ ، وكلُّ مُتَّصِفٍ بالصفاتِ جِسْمٌ ، والنتيجةُ :
المخلوقُ جِسْمٌ ، والله ليس بجسمٍ ؛ لأنه لا يَتَّصِفُ بالصفاتِ !

فوجهُ غلطِهم في هذا القياس أنهم : أدخلوا الخالقَ والمخلوقَ في قضيةٍ كُليّةٍ استوى فيها الأصلُ والفرعُ ، وهذه القضيةُ الكُليّةُ هي زعمُهم أن كلَّ ما كان مُتَّصِفاً بالصفاتِ فهو جِسْمٌ ، فمثّلوا قبل أن يعطّلوا .

والحاصلُ : أن القياسَ الذي يكون فيما بين صفاتِ الخالقِ وصفاتِ المخلوق لا يجوزُ استعمالُهُ ، وهو مِنْ التَّمثِيلِ والشَّرْكِ بالله ، سواءً

تستوي^(١) أفراده .

ولكن يُستعمل في حقّه المثل الأعلى ، وهو : أن كلّ ما اتّصف به المخلوق من كمال^(٢) فالخالق أولى به ، وكلّ

كان قياس تمثيل أو قياس شمول ، وعلى هذا تحمّل أقوال السلف في المنع من القياس في العقيدة والتوحيد .

انظر : «الفتاوى» (١٢٢-١١٩/٩) ، (٣٤٦-٣٤٨) ، و«منهاج السنة» (٣٧١/١) ، و«الأصبهانية» (١٨٠ ، ٣٩٣-٣٩٧ ، ٤٥٣-٤٥٧) ، و«النبوات» (٧٤٢-٧٤٦/٢) ، و«الدرء» (٢٩/١) ، (١٢٦/٦) ، (٥٩-٦٠ ، ٣٢٢) ، و«موسوعة العقيدة» (٢٣٩٧-٢٤٠٧) ، و«النفي في باب صفات الله بين أهل السنة والمعتلة» (١٧٧-٢٠٢) .

(١) في «د» ، و«ش» : «يستوي» .

(٢) «كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه» . «الدرء» (٢٩/١) . وهو الكمال المطلق .

قال شيخ الإسلام : «كُلُّ كمال لا نقص فيه بوجه ثبت للمخلوق فالخالق أحق به من وجهين :

أحدهما : أن الخالق الموجود الواجب بذاته القديم ، أكمل من المخلوق القابل للعدم المُحدَث المربوب .

الثاني : أن كلّ كمال فيه ، فإنما استفادته من ربه وخالقه ، فإذا كان هو مُبدعاً للكمال وخالقاً له ، كان من المعلوم بالاضطرار أن مُعطي الكمال وخالقه ومُبدعه أولى بأن يكون مُتصفاً به من المُستفيد المُبدع المُعطي ، وقد قال الله تعالى : ﴿ صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ آرَازِقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ ﴾

=

ما يُنَزَّهُ^(١) عنه المخلوق مِن نقصٍ فالخالقُ أَوْلَى بالتَّنْزِيهِ عنه .

فإذا كان المخلوق مُنَزَّهًا عن مُمِثَالَةِ المخلوقِ مع المُوافَقَةِ في الاسم ، فالخالقُ أَوْلَى أن يُنَزَّهَ عن مُمِثَالَةِ المخلوقِ ، وإن حَصَلَتْ^(٢) مُوافَقَةٌ في الاسم^(٣) .



لَحَمْدُ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْنَكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾ [النحل] .
وهذا المَثَلُ وإن كان يُفيدُ الدُّعَاءَ إلى عِبَادَةِ اللَّهِ وحْدَهُ دونَ عِبَادَةِ ما سِوَاهُ ، ونَقْيِ عِبَادَةِ الأوثانِ لوجودِ هذا الفَرْقان ؛ فإذا عَلِمَ انتِفَاءُ التَّساوي بين الكامِلِ والنَّاقِصِ ، وَعَلِمَ أَنَّ الرَّبَّ أَكْمَلُ مِنْ خَلْقِهِ ، وَجَبَ أن يكونَ أَكْمَلُ مِنْهُمْ وأَحَقُّ مِنْهُمْ بِكُلِّ كَمالٍ بطريقِ الأَوْلَى والأَحْرَى . «الأصبهانية» (٥٣٤-٥٣٥) .

- (١) في «ع» : «تنزّه» .
- (٢) في الأصل ، و«ش» : «حصل» ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (١٣٠/٤) .
- (٣) قلتُ : قد أوضحَ شيخُ الإسلامِ المثل الأعلى هنا ، وينظر للاستزادة : «الفتاوى» (٣/٢٩٧، ٣٠٢، ٣٢١)، (٥/٢٥٠، ٢٥١)، (٩/١٩-٢٠)، (١٢/٣٤٤-٣٤٧، ٣٥٠)، (١٦/٣٥٨) ، و«منهاج السنة» (١/٣٧١، ٤١٧)، و«الصفدية» (٢/٢٥، ٢٧)، و«الرد على المنطقيين» (١١٥-١١٦، ١١٩-١٢٠)، و«الأصبهانية» (٥٣٢-٥٣٥) .

وهكذا القول في المثل الثاني : وهو الرُّوحُ التي فينا ^(١) ،
فإنَّها قد وُصِفَتْ بصفاتٍ ثبوتيةٍ وسلبيةٍ ، وقد أَخْبَرَتِ النُّصوصُ
أَنَّها تَعْرُجُ وَتَصْعَدُ مِنْ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ ، وَأَنَّها تُقْبِضُ مِنَ الْبَدَنِ ،
وَتُسَلُّ مِنْهُ كَمَا تُسَلُّ الشَّعْرَةُ مِنَ الْعَجِينِ ، وَالنَّاسُ مُضْطَرِبُونَ
فِيهَا ^(٢) :

فمنهم طوائفٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ : يَجْعَلُونَهَا جُزْءًا مِنَ الْبَدَنِ ،
أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ؛ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : إِنَّهَا النَّفْسُ أَوْ الرِّيحُ الَّتِي
تَتَرَدَّدُ فِي الْبَدَنِ ، وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : إِنَّهَا الْحَيَاةُ ، أَوْ الْمَرْجُ ،
أَوْ نَفْسُ الْبَدَنِ .

ومنهم طوائفٌ مِنْ أَهْلِ الْفَلَسَفَةِ : يَصِفُونَهَا بِمَا يَصِفُونَ بِهِ
وَاجِبَ الْوُجُودِ عِنْدَهُمْ ، وَهِيَ أَمُورٌ لَا يَتَّصِفُ بِهَا إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ
الْوُجُودِ ، فيقولون : لَا هِيَ دَاخِلُ الْبَدَنِ وَلَا خَارِجُهُ ، وَلَا مُبَايَنَةٌ
لَهُ وَلَا مُدَاخَلَةٌ لَهُ ، وَلَا مُتَحَرِّكَةٌ وَلَا سَاكِنَةٌ ، وَلَا تَصْعَدُ وَلَا تَهْبِطُ ،

(١) انظر : «الفتاوى» (٤/٢٩٢) ، (٥/١١٥-١١٦ ، ٤٣٧) ، (٩/٢٧١) ،
(١٢/٣١٧) ، (١٧/٣٤١-٣٤٣ ، ٣٤٨) ، و«الحموية» (٣٦٢-٣٦٤) ،
و«الصفدية» (٢/٢٦٧) ، و«الرد على الشاذلي» (١٧١) ، و«بيان تلبيس
الجهمية» (١/٤٦١) ، (٤/٥٦٠) ، (٦/٥٦٦-٥٧٢) ، و«الدرء»
(٦/١٣١) ، (٨/٥٢) ، (١٠/٢٩٢) .

(٢) انظر : «مقالات الإسلاميين» للأشعري (٢/٢٨) ، و«الملل والنحل»
للشهرستاني (١/٥٥) ، و«المقالات» للبلخي المعتزلي (٣٨٠) .

ولا هي جسمٌ ولا عَرَضٌ .

وقد يقولون : إنها لا تُدْرِكُ الأمورَ المُعَيَّنَةَ ، والحقائقَ الموجودةَ في الخارجِ ، وإنما تُدْرِكُ الأمورَ الكليَّةَ المُطلَقَةَ .

وقد يقولون : إنها لا داخلَ العالمِ ولا خارجه ، ولا مباينةٌ له ولا مداخلَةٌ .

وربَّما قالوا : ليستَ داخلَةٌ في أجسامِ العالمِ ولا خارجَةٌ عنها ، مع تفسيرِهم للجسمِ بما يقبَلُ الإشارةَ الحسيَّةَ ، فيصِفُونها بأنَّه لا يمكنُ الإشارةَ إليها ونحو ذلك من الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ التي تُلَحِّقُهَا^(١) بالمعدومِ والمُمتنعِ .

وإذا قيل لهم : إثباتٌ مثلِ هذا مُمتنعٌ في ضرورةِ العقلِ . قالوا : بل هذا مُمكنٌ^(٢) ، بدليلِ أَنَّ الكليَّاتِ موجودةٌ ، وهي غيرُ مُشارٍ إليها .

وقد غفلُوا عن كونِ الكليَّاتِ لا تُوجَدُ كليَّةً إلَّا في الأذهانِ لا في الأعيانِ ، فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ والمعادِ على مثلِ هذا الخيالِ^(٣) الذي لا يخفى فسادهُ على غالبِ الجُهَّالِ .

(١) في الأصل : «يلحقها» ، والمثبت من البقية .

(٢) في الأصل : «يمكن» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (١٣١ / ٤) .

(٣) في «ش» : «المحال» .

واضطرابُ النُّفَاةِ والمُثَبِّتَةِ فِي الرُّوحِ كَثِيرٌ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ
الرُّوحَ - الَّتِي تُسَمَّى بِالنَّفْسِ النَّاطِقَةِ عِنْدَ الْفَلَّاسِفَةِ - لَيْسَتْ هِيَ
مِنْ جِنْسِ هَذَا الْبَدَنِ ، وَلَا مِنْ جِنْسِ الْعُنَاصِرِ وَالْمَتَوَلِّدَاتِ ^(١)
مِنْهَا ، بَلْ هِيَ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ مُخَالَفٍ ^(٢) لِهَذِهِ الْأَجْنَاسِ ، فَصَارَ
هَؤُلَاءِ لَا يَعْرِفُونَهَا إِلَّا بِالسُّلُوبِ الَّتِي تُوجِبُ ^(٣) مُخَالَفَتَهَا
لِلْأَجْسَامِ الْمَشْهُودَةِ ، وَأَوَّلُكَ يَجْعَلُونَهَا مِنْ جِنْسِ الْأَجْسَامِ
الْمَشْهُودَةِ ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ خَطَأٌ .

وَإِطْلَاقُ الْقَوْلَيْنِ ^(٤) عَلَيْهَا بِأَنَّهَا جِسْمٌ أَوْ لَيْسَتْ بِجِسْمٍ يَحْتَاجُ
إِلَى تَفْصِيلٍ ، فَإِنَّ لَفْظَ «الْجِسْمِ» لِلنَّاسِ فِيهِ أَقْوَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ
اصْطِلَاحِيَّةٌ غَيْرُ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ ^(٥) .

-
- (١) فِي «ع» ، وَ«الْعَوَاصِمِ» : «وَالْمَوْلِدَاتِ» ، وَفِي «ش» : «وَالْمَتَوَلِّدَاتِ» .
(٢) فِي الْأَصْلِ ، وَ«ش» : «مُخَالَفَةٍ» ، وَالْمُثَبِّتِ مِنَ الْبَقِيَّةِ ، وَ«الْعَوَاصِمِ» .
(٣) فِي الْأَصْلِ : «يُوجِبُ» .
(٤) فِي «د» ، وَ«الْعَوَاصِمِ» (١٣٢/٤) : «الْقَوْلِ» .
(٥) انْظُرْ فِي لَفْظِ «الْجِسْمِ» وَمَا فِيهِ مِنَ الْإِجْمَالِ : «الْفَتَاوَى» (٣٦/٦) ،
٧٤ ، ١٠٢-١٠٤ (١٢/٣١٦) ، (١٣/١٤٦) ، (١٧/٣١٢-٣٢٦) ،
و«الْجَوَابُ الصَّحِيحُ» (٤/٤٢٨-٤٣١) ، وَ«مَنْهَاجُ السَّنَةِ» (٢/١٣٤-
١٣٦ ، ١٩٨-٢٠٠ ، ٢١١-٢١٤) ، وَ«الدَّرْعُ» (١/١١٩) ، (٦/١٣١) ،
و«الْصَفْدِيَّةُ» (١/١١٧) ، (٢/١٧٨) ، وَ«بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ»
(١/٢١٩-٢٢٥ ، ٢٧٢ ، ٣٧٢) ، (٣/٢٠٥-٢١٩ ، ٤٦٠ ، ٢١٩ ، ٥٥٥) ،
(٥/٣٢٤ ، ٣٤٢) ، وَ«الْأَصُولُ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا الْمُبْتَدِعَةُ مَذْهَبَهُمْ فِي
الْصِّفَاتِ» (٢/٣٥٦-٣٨٤) ، وَ«مَوْقِفُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ
وَابْنِ الْقَيْمِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ» (١/٢٨٠-٢٩٨) .

فأهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن . وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسماً ، ولهذا يقولون : الروح والجسم^(١) ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ ﴾ [المنافقون : ٤] ، [وقال تعالى] ^(٢) : ﴿ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ﴾ [البقرة : ٢٤٧] .

وأما أهل الكلام^(٣) :

فمنهم من يقول : الجسم هو الموجود .

ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه .

ومنهم من يقول : هو المركب من الجواهر المنفردة^(٤) .

(١) في «ش» : «في الجسم» .

(٢) من بقية النسخ ، و«العواصم» .

(٣) انظر : «المقالات» للبلخي (٤٤٣-٤٤٩) ، و«الاقتصاد» للغزالي

(١٥١) ، و«تأسيس التقديس» للرازي (٥٩ ، ٦١ ، ٦٤ ، ١١٣) .

(٤) الجوهر الفرد : هو الجزء الصغير الذي لا يمكن تقسيمه ، أو الجزء الذي لا يتجزأ ، وهذا قد ثبت بطلانه في العصر الحديث ، كما أنكره ابن تيمية قبل سبعة قرون ، فقد ثبت علمياً أن الذرة - والتي تُقابل الجوهر الفرد عند المتكلمين - تتكوّن من إلكترونات ، ونواة بها بروتونات ونيوترونات ، وهذه النواة أصغر من الذرة بألاف المرات ، وأن هذه النواة تنقسم ويولد انقسامها طاقة هائلة .

وأهل الكلام من متأخري المعتزلة والأشاعرة والماتريدية يقولون :

إِنَّ الْأَجْسَامَ تَتَأَلَّفُ مِنْ أَفْرَادِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ بِانْضِمَامِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ ،
وَالْجَوْهَرُ الْفَرْدُ لَا يَتَجَزَّأُ ، وَلَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ ! وَهَذَا بَاطِلٌ ؛ إِذْ مَا مِنْ
مَوْجُودٍ إِلَّا وَيَتَمَيَّزُ مِنْهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ ، وَالْجِسْمُ - كَالْمَاءِ - : يَقْبَلُ
انْقِسَامَاتٍ مُتَنَاهِيَةً إِلَى أَنْ تَتَصَاغَرَ أَجْزَاؤُهُ ، فَإِذَا تَصَاغَرَتْ اسْتَحَالَتْ
إِلَى جِسْمٍ آخَرَ ، كَالْقَطْرَةِ الصَّغِيرَةِ مِنْهُ ، لَا بَدَّ أَنْ تَسْتَحِيلَ هَوَاءً أَوْ تَرَابًا ،
أَوْ تَنْضَمَّ إِلَى مَاءٍ آخَرَ .

وَلَمَّا قَرَّرَ الْمُتَكَلِّمُونَ أَنَّ الْعَالَمَ مَكُونٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ ،
تَكَلَّمُوا فِي إِثْبَاتِهَا ، ثُمَّ انْتَقَلُوا إِلَى تَقْرِيرِ حُدُوثِهَا ؛ لِيَصِلُوا بَعْدَ ذَلِكَ
إِلَى إِثْبَاتِ حُدُوثِ الْعَالَمِ الْمَكُونِ مِنْهَا ، وَعَلَيْهِ غَلَّوْا فَادَّعَوْا تَوْقُفَ
الْإِيمَانِ بِاللَّهِ عَلَى ثُبُوتِهِ ، وَظَنُوا أَنَّ الْقَوْلَ بِإِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَخَلْقِ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِإِثْبَاتِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ ، فَجَعَلُوهُ أَصْلًا
لِلْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ نَفْيَهُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْإِلْحَادِ !
فَهُمْ يَرُونَ أَنَّ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ ، وَالْأَعْرَاضُ تَقُومُ بِالْجَوَاهِرِ ، وَهِيَ
مُتَحَيِّزَةٌ [مَا يَحُوزُهُ أَوْ يَحِيطُ بِهِ غَيْرُهُ] ، وَالْمُتَحَيِّزُ جِسْمٌ ، فَكُلُّ جِسْمٍ
مُتَحَيِّزٌ [وَالْجِسْمُ مَا يَشَارُ إِلَيْهِ] ، وَالْجِسْمُ مُرَكَّبٌ مِنَ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ ،
وَهَذَا يَجْعَلُ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ لِلَّهِ تَجْسِيمًا بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ .

وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى : يَقُولُونَ رَبُّنَا لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ؛ لِأَنَّ الْجَوَاهِرَ تَتَكُونُ مِنْهَا
الْأَجْسَامُ ، وَالْعَرَضُ يَقُومُ بِالْجِسْمِ ، وَالْأَعْرَاضُ حَادِثَةٌ ، وَالْحَوَادِثُ
تَقُومُ بِالْحَادِثِ ، وَرَبُّنَا لَيْسَ بِحَادِثٍ .

وَهَذَا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّشْبِيهِ عِنْدَهُمْ ، وَعَلَى الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ الَّذِي ثُبِتَ
بُطْلَانُهُ قَدِيمًا وَتَأَكَّدَ ذَلِكَ حَدِيثًا ، وَعَلَى أَصُولٍ بَنَوْهَا عَلَى عِلْمِ الْكَلَامِ
الَّذِي أَخَذُوهُ مِنَ الْفَلَسِيفَةِ وَغَيْرِهِمْ .

وَمَعْلُومٌ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وَالصَّحَابَةَ
وَالتَّابِعِينَ وَأُئِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَتَّبِعُوا شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الدِّينِ عَلَى ثُبُوتِ
الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ وَلَا انْتِفَائِهِ .

=

ومنهم مَنْ يَقُولُ : هو المركَّبُ مِنَ المادَّةِ والصُّورَةِ ^(١) .

وكلُّ هؤلاءِ يَقُولُونَ ^(٢) : إِنَّهُ يُشارُ إِلَيْهِ إشارةً حِسيَّةً .

ومنهم مَنْ يَقُولُ : ليسَ بِمركَّبٍ لا مِنْ هذا ولا مِنْ هذا ، بل هو ما يُشارُ إِلَيْهِ ، ويقالُ : إِنَّهُ هنا أو هناك .

فعلى هذا إذا كانت الرُّوحُ ممَّا يُشارُ إِلَيْهِ ويتَّبَعُهُ ^(٣) بَصَرُ الميِّتِ

ثم عامَّةُ المُتكلِّمين شَكُّوا فِيهِ فِي آخرِ عَمَرِهِمْ كأبي الحسَنِ البَصْرِيّ
المعتزلي ، وإمام الأشعرية أبي المعالي الجويني ، وإمام الفلاسفة
والمُتكلِّمين الرازي .

وهذه الطُّرُق التي اسْتَخْدَموها صَعْبَةٌ ، وَمَسالِكُها وعِرَّةٌ ، وطرائقُها
خَطِرَةٌ ، لها مَقَدِّماتٌ طَوِيلَةٌ لا يَفْهَمُها أَكْثَرُ النّاسِ ، بل النّادِرُ مِنْهُمْ مَنْ
يَفْهَمُها ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُكَلِّفَ اللهُ النّاسَ بِما لا يَسْتَطِيعُونَ . فَخَرَّ عَلَيْهِمُ
السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

انظر : «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٢٤٣-٢٦١) ، و«الفتاوى»
(٩/ ٢٩٩) ، و«الدرء» (١/ ١٠٠-١٠٢) ، و«الأصبهانية» (٣٠٦ ،
٣٦٤) ، و«الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات»
(٢/ ٢٩٨-٢٩٥) ، (٣/ ١٩٥-١٩٨) و«موسوعة العقيدة»
(٢/ ٩١٢-٩١٥) .

(١) في «د» : «هو المركب المادّة والصُّورة ، ومنهم مَنْ يَقُولُ : هو
المركَّبُ مِنَ الجواهرِ المُفْرَدَةِ» .

(٢) في الأصل : «يقول» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العواصم» .

(٣) في «ع» : «ويتبعها» .

- كما قال النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ الرُّوحَ إِذَا خَرَجَ تَبِعَهُ البَصَرُ » ^(١) - ،
وإنَّهَا تُقْبَضُ وَيُعْرَجُ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ ، كَانَتِ الرُّوحُ جِسْمًا بهذا
الاصطلاح .

والمقصودُ : أنَّ الرُّوحَ إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً حَيَّةً عَالِمَةً قَادِرَةً ،
سَمِيعَةً بَصِيرَةً ، تَصْعَدُ وَتَنْزِلُ ، وَتَذْهَبُ وَتَجِيءُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ
الصِّفَاتِ ^(٢) ، وَالْعُقُولُ قَاصِرَةٌ عَنْ تَكْيِيفِهَا وَتَحْدِيدِهَا ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ
يُشَاهِدُوا لَهَا نَظِيرًا ، وَالشَّيْءُ إِنَّمَا تُدْرِكُ حَقِيقَتُهُ : إِمَّا بِمُشَاهَدَتِهِ ،
أَوْ بِمُشَاهَدَةِ نَظِيرِهِ ، فَإِذَا كَانَتِ الرُّوحُ مُتَّصِفَةً بِهَذِهِ الصِّفَاتِ مَعَ
عَدَمِ مُمَائِلَتِهَا لِمَا يُشَاهَدُ ^(٣) مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ ، فَالْخَالِقُ أَوْلَى
بِمُبَايَنَتِهِ لِمَخْلُوقَاتِهِ مَعَ اتِّصَافِهِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ،
وَأَهْلُ الْعُقُولِ هُمْ أَعْجَزُ عَنْ أَنْ يَحْدُوهُ أَوْ يُكَيِّفُوهُ مِنْهُمْ عَنْ أَنْ

(١) رواه مسلم (٢/٦٣٤ رقم ٩٢٠) وفيه : «إِذَا قَبِضَ تَبِعَهُ ..» من حديث
أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٢) قال شيخ الإسلام : «وَأَمَّا الْخَوْضُ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوحِ : هَلْ هِيَ قَائِمَةٌ
بِنَفْسِهَا ، أَمْ هِيَ عَرَضٌ ؟ فَكَلَامُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ
فِي أَنَّ الرُّوحَ : عَيْنٌ بِنَفْسِهَا تَخْرُجُ مِنَ الْبَدَنِ ، وَتَصْعَدُ وَتَعْرُجُ ، وَتُنَعَّمُ
وَتُعَذِّبُ ، وَتَتَكَلَّمُ وَتُسْأَلُ وَتُجِيبُ ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَ
سَطْرُهُ هُنَا . «الدرء» (٨/٥٢) . وَانْظُرْ كَذَلِكَ : «الفتاوى»
(١٧/٣٤١) .

(٣) فِي «ع» : «نُشَاهَدُ» .

يَحُدُّوا الرُّوحَ أَوْ يُكَيِّفُوهَا ^(١).

فإذا كان مَنْ نَفَى صِفَاتِ الرُّوحِ جاحِدًا مُعْطَلًا لها ، وَمَنْ مَثَّلَهَا
بما يُشَاهِدُهُ مِنْ ^(٢) المخلوقاتِ جاهلًا مُمَثِّلًا لها بغيرِ شَكْلِهَا ،
وهي مع ذلك ثابتةٌ بحقيقةِ الإثباتِ ، مُسْتَحِقَّةٌ لِمَا لها مِنْ
الصِّفَاتِ ؛ فالخالقُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَنْ نَفَى
صِفَاتِهِ جاحِدًا مُعْطَلًا ، وَمَنْ قَاسَهُ بِخَلْقِهِ جاهلًا به مُمَثِّلًا ،
وهو سُبْحَانَهُ ثابتٌ بحقيقةِ الإثباتِ ، مُسْتَحِقٌّ لِمَا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ
وَالصِّفَاتِ .



(١) في الأصل والبقية ، و«العواصم» (٤/ ١٣٣) : «يكيفوه» ، والمثبت من «ع» .

(٢) في الأصل ، و«ش» : «بمشاهدة» ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» .

فَصْلٌ

وَأَمَّا الْخَاتِمَةُ الْجَامِعَةُ ففِيهَا قَوَاعِدُ نَافِعَةٌ :

الْقَاعِدَةُ الْأُولَى^(١)



أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مَوْصُوفٌ بِالْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ :

فَالْإِثْبَاتُ ؛ كإِخْبَارِهِ أَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَالنَّفْيُ ؛ كَقَوْلِهِ : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ^(٢) أَنَّ النَّفْيَ لَيْسَ فِيهِ مَدْحٌ وَلَا كَمَالٌ ، إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ إِثْبَاتًا ، وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ النَّفْيِ لَيْسَ فِيهِ مَدْحٌ وَلَا كَمَالٌ ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ الْمَحْضَ عَدَمٌ مَحْضٌ ، وَالْعَدَمُ الْمَحْضُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ هُوَ كَمَا قِيلَ : لَيْسَ بِشَيْءٍ ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ

(١) انظر : «الفتاوى» (٤٣٢/١٢) ، (١٢٣/١٦) ، (١٠٩-١١١) ،
و«الأصبهانية» (٤٣٥-٤٣٢) ، و«الصفدية» (٩١/١) ، (١١٦-١١٧) ،
(٦٤-٦٢/٢) .

(٢) في الأصل : «تعلم» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (١٣٤/٤) .

مَدْحًا أَوْ كَمَالًا^(١).

وَلَأَنَّ النَّفْيَ الْمَحْضَ يُوصَفُ بِهِ الْمَعْدُومُ وَالْمُتَنَبِّعُ ،
وَالْمَعْدُومُ وَالْمُتَنَبِّعُ لَا يُوصَفُ بِمَدْحٍ وَلَا كَمَالٍ ، فَلِهَذَا كَانَ
عَامَّةً مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ النَّفْيِ مُتَضَمِّنًا لِإِثْبَاتِ مَدْحٍ ؛
كَقَوْلِهِ : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ إِلَى
قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

فَنَفْيُ السَّنَةِ وَالنَّوْمِ^(٢) : يَتَضَمَّنُ كَمَالَ الْحَيَاةِ وَالْقِيَامِ ؛ فَهُوَ مُبَيَّنٌّ
لِكَمَالِ أَنَّهُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ .

وكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ [البقرة : ٢٥٥] أَي :
لَا يُكْرِئُهُ وَلَا يُثْقِلُهُ ؛ وَذَلِكَ مُسْتَلَزِمٌ لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ وَتَمَامِهَا ،
بِخِلَافِ الْمَخْلُوقِ الْقَادِرِ إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الشَّيْءِ بِنَوْعِ كُلِّفَةٍ
وَمَشَقَّةٍ ، فَإِنَّ هَذَا نَقْصٌ فِي قُدْرَتِهِ ، وَعَيْبٌ فِي قُوَّتِهِ .

وكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي
الْأَرْضِ ﴾ [سبأ : ٣] ، فَإِنَّ نَفْيَ الْعُزُوبِ مُسْتَلَزِمٌ لِعِلْمِهِ بِكُلِّ ذَرَّةٍ فِي
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ .

(١) انظر في أَنَّ الْعَدَمَ الْمَحْضَ لَيْسَ مَدْحًا : «الفتاوى» (١٧/ ١٠٩) ،
و«الدرء» (١٧٦-١٧٧) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٣٣٨) ،
و«الجواب الصحيح» (٣/ ٢٠٩) .

(٢) زَادَ فِي «د» : «الذي» .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ [ق : ٣٨] ، فَإِنَّ نَفْيَ مَسِّ اللُّغُوبِ - الذي هو التَّعَبُ والإعياء - دَلٌّ عَلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ ، وَنَهَايَةِ الْقُوَّةِ ، بخلافِ المخلوقِ الذي يلحقُهُ مِنَ التَّعَبِ ^(١) والكَلالِ مَا يَلْحَقُهُ .

وكذلك قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ ﴾ [الأنعام : ١٠٣] ، إِنَّمَا نَفَى الإدراكَ الذي : هُوَ الإِحَاطَةُ ، كما قالَهُ ^(٢) أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ ، وَلَمْ يَنْفِ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يُرَى ، وَلَيْسَ فِي كَوْنِهِ لَا يُرَى مَدْحٌ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ الْمَعْدُومُ مَمْدُوحًا ، وَإِنَّمَا الْمَدْحُ فِي كَوْنِهِ لَا يُحَاطُ بِهِ وَإِنْ رُئِيَ ، كما أَنَّهُ لَا يُحَاطُ بِهِ وَإِنْ عُلِمَ ، فَكَمَا أَنَّهُ إِذَا عُلِمَ لَا يُحَاطُ بِهِ عِلْمًا ، فَكَذَلِكَ إِذَا رُئِيَ لَا يُحَاطُ بِهِ رُؤْيَةً .

فَكَانَ فِي نَفْيِ الإدراكِ مِنْ إِبْثَاتِ عَظَمَتِهِ ^(٣) مَا يَكُونُ مَدْحًا وَصِفَةً كَمَالٍ ، وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى إِبْثَاتِ الرُّؤْيَةِ لَا عَلَى نَفْيِهَا ، لَكِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى إِبْثَاتِ الرُّؤْيَةِ مَعَ عَدَمِ الإِحَاطَةِ ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَتَمَّتْهَا .

(١) فِي «د» : «النَّصَبِ» .

(٢) فِي «ش» ، وَ«العواصم» : «قال» .

(٣) فِي «د» : «عَظَمَةِ» .

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ ذَلِكَ وَجَدْتَ كُلَّ نَفِي لَا يَسْتَلِزِمُ ثُبُوتًا هُوَ مِمَّا لَمْ يَصِفِ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ ، فَالَّذِينَ لَا يَصِفُونَهُ إِلَّا بِالسُّلُوبِ لَمْ يُثَبِّتُوا فِي الْحَقِيقَةِ إِلَهًا مَحْمُودًا ، بَلْ وَلَا مَوْجُودًا .

وَكَذَلِكَ مَنْ شَارَكَهُمْ فِي بَعْضِ ذَلِكَ كَالَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ ، أَوْ لَا يُرَى ، أَوْ لَيْسَ فَوْقَ الْعَالَمِ ، أَوْ لَمْ يَسْتَوْ عَلَى الْعَرْشِ ، وَيَقُولُونَ : لَيْسَ بِدَاخِلِ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ ، وَلَا مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ ، وَلَا مُحَايِثٌ ^(١) لَهُ ؛ إِذْ هَذِهِ الصِّفَاتُ يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ بِهَا الْمَعْدُومُ ، وَلَيْسَتْ هِيَ مُسْتَلْزِمَةٌ صِفَةً ثُبُوتٍ .

وَلِهَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُبُكْتِكِينَ لِمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فِي الْخَالِقِ : «مَيِّزْ لَنَا بَيْنَ هَذَا الرَّبِّ الَّذِي تُثَبِّتُهُ وَبَيْنَ الْمَعْدُومِ» ؟ ^(٢) .

وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ لَا يَتَكَلَّمُ ، أَوْ لَا يَنْزُلُ ، لَيْسَ فِي ذَلِكَ صِفَةً مَدْحٍ وَلَا كِمَالٍ ، بَلْ هَذِهِ الصِّفَاتُ فِيهَا تَشْبِيهٌُ لَهُ بِالْمَنْقُوصَاتِ

(١) فِي «ش» : «مَجَانِبٌ» ، وَكَتَبَهَا كَذَلِكَ عَلَى هَامِشٍ «ع» .

(٢) ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «الدَّرْعِ» (٢٥٣/٦) ، وَتَلْمِيزُهُ فِي «الصَّوَاعِقِ» (١٢٨٧/٤) .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ : «كَانَ مِنْ أَحْسَنِ مُلُوكِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ إِسْلَامًا وَعَقْلًا وَدِينًا وَجِهَادًا وَمُلْكًا فِي آخِرِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ» . وَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ ، وَأَنَّهُ أَظْهَرَ لِعَنَهُمْ عَلَى الْمَنَابِرِ .

قُلْتُ : تَوَفَّى سَنَةَ (٤٢١هـ) . انْظُرْ : «بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٢٦٨/٤) ، (٢٧٣) ، وَ«الدَّرْعِ» (٢٥٣/٦) ، وَ«مَنْهَاجُ السَّنَةِ» (٤٢٩/٣) ، وَ«الْصَفْدِيَّةُ» (١٦٢/٢) .

أو المعدومات ، فهذه الصفات منها ما لا يتَّصفُ به إلاَّ المعدومُ ،
ومنها ما لا يتَّصفُ به إلاَّ الجمادُ أو^(١) الناقصُ .

فَمَنْ قَالَ : لا هو مُبَايِنٌ للعالمِ ولا مدَاخِلٌ للعالمِ ، فهو بمنزلةِ
مَنْ قَالَ : لا هو قائمٌ بنفسِه ولا بغيرِه ، ولا قديمٌ ولا مُحدثٌ ،
ولا مُتقدِّمٌ على العالمِ ولا مُقارنٌ له .

وَمَنْ قَالَ : إنه ليسَ بحيٍّ ولا سميعٍ ولا بصيرٍ ولا مُتكلِّمٍ ؛ لَزِمَهُ
أَنْ يَكُونَ مَيِّتًا أَصَمًّا أَعْمَى أَبْكَمًا .

فَإِنْ قَالَ : العمى عَدَمُ البصرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَقْبَلَ البصرَ ،
وما لم يَقْبَلِ البصرَ كالحائِطِ لَا يُقَالُ لَهُ أَعْمَى وَلَا بصيرٌ .

قِيلَ لَهُ : هذا اصطلاحٌ اصطَلَحْتُمُوهُ ، وَإِلَّا فَمَا يُوصَفُ بِعَدَمِ
الحياةِ والسَّمْعِ والكلامِ يَمَكِنُ وَصْفُهُ بِالموتِ والعمى والخرسِ
والعُجْمَةِ^(٢) .

وأيضًا : فكلُّ مَوْجُودٍ يَقْبَلُ الاتِّصافَ بهذه الأمورِ ونقائِضِها ،
فإنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى جَعْلِ الجمادِ حيًّا ، كما جَعَلَ عصا موسى حَيَّةً ،
اِبْتَلَعَتِ الحِبَالَ والعِصْيَ .

(١) في «ش» : «و» .

(٢) زاد في «العواصم» (١٣٦/٤) بعدها كالتوضيح : «قال الله تعالى في
صفة الأصنام : ﴿ أَمْوَنُ عَذْرَاءِ خِيَلٍ ﴾ [النحل : ٢١]» .

وأيضاً : فالذي لا يقبل الاتِّصافَ بهذه الصِّفاتِ أعظمُ نقصاً ممَّا يقبلُ الاتِّصافَ بها مع اتِّصافِهِ بنقائضِها ، فالجمادُ الذي لا يُوصَفُ بالبصرِ ولا العمى ، ولا الكلامِ ولا الخرسِ ، أعظمُ نقصاً من الحيِّ الأعمى الأخرسِ .

فإذا قيل : إنَّ الباري لا يمكنُ اتِّصافُهُ بذلك ؛ كان في ذلك من وَصْفِهِ بالنقصِ أعظمُ ممَّا إذا وُصِفَ بالخرسِ والعمى والصَّممِ ونحو ذلك ، مع أنَّه إذا جُعِلَ غيرَ قابلٍ لهما كان تشبيهاً له بالجمادِ الذي لا يقبلُ الاتِّصافَ بواحدٍ منهما ، وهذا تشبيهٌ بالجماداتِ لا بالحيواناتِ ، فكيف يُنكرُ مَنْ قال ذلك على غيره ما يزعمُ أنَّه تشبيهٌ بالحيِّ !

وأيضاً : فنفسُ نفي هذه الصِّفاتِ نقصٌ ، كما أنَّ إثباتها كمالٌ ، فالحيَّةُ من حيثُ هيَّ هي مع قطعِ النَّظرِ عن تعيينِ الموصوفِ بها صِفَةُ كمالٍ .

وكذلك : العِلْمُ ، والقدرةُ ، والسَّمْعُ ، والبصرُ ، والكلامُ ، والفعلُ ونحو ذلك ، وما كان صِفَةُ كمالٍ فهو سُبْحانه وتعالى أحقُّ بأن يتَّصفَ به من المخلوقاتِ ^(١) ، فلو لم يتَّصفَ به مع اتِّصافِ المخلوقِ به لكان المخلوقُ أكملَ منه ^(٢) .

(١) في الأصل ، و«ش» : «المخلوق» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٢) زاد في «العواصم» (١٣٧ / ٤) : «تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً» .

واعلم أن الجهمية المحضة ؛ كالقراطية ومن ضاهاهم ينفون
عنه تعالى اتصافه بالنقيضين حتى يقولوا : ليس بوجود
ولا ليس بوجود ، ولا حي ولا ليس بحي .

ومعلوم أن الخلو عن النقيضين مُمتنع في بدائه العقول ،
كالجمع بين النقيضين .

وآخرون : وصفوه بالنفي فقط ، فقالوا : ليس بحي ولا سميع
ولا بصير .

وهؤلاء أعظم كفرا من أولئك من وجه ، وأولئك أعظم كفرا
من هؤلاء من وجه .

فإذا قيل لهؤلاء : هذا يستلزم وصفه بنقيض ذلك ؛ كالموت ،
والصمم ، والبكم .

قالوا : إنما يلزم ذلك لو كان قابلاً لذلك ، وهذا الاعتذار يزيد
قولهم فساداً .

وكذلك من ضاهى هؤلاء ، وهم الذين يقولون : ليس بداخل
العالم ولا بخارج ، إذا قيل لهم : هذا مُمتنع في ضرورة العقل ،
كما إذا قيل : ليس بقديم ولا مُحدث ، ولا واجب ولا مُمكن ،
ولا قائم بنفسه ولا قائم بغيره .

قالوا : هذا إنما يكون إذا كان قابلاً لذلك ، والقبول إنما يكون

من المتحيز ، فإذا انتفى التحيزُ انتفى قبولُ هذين المتناقضين .

فيُقَالُ لهم : عِلْمُ الخَلْقِ بامتناعِ الخُلُوءِ مِنْ^(١) هذين النقيضين هو عِلْمٌ مُطْلَقٌ ، لا يُسْتثنى منه مَوْجُودٌ ، والتحيزُ المذكورُ إن أُريدَ به كَوْنُ الأحياءِ الموجودةِ تُحيطُ به ، فهذا هو الدَّخْلُ في العَالَمِ ، وإن أُريدَ به أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ المخلوقاتِ ، أي : مُبَايِنٌ لها ، مُتَمَيِّزٌ عنها ، وهذا هو الخُرُوجُ ، فالمتحيزُ^(٢) يُرادُ به تَارَةً ما هو دَاخِلُ^(٣) العَالَمِ ، وتَارَةً ما هو خَارِجُ العَالَمِ .

فإذا قيل : ليس بمتحيزٍ ، كان معناه : ليس بدَاخِلِ العَالَمِ ولا خَارِجِهِ .

فَهُمْ غَيَّرُوا العبارةَ ؛ لِيُوْهِمُوا مَنْ لَا يَفْهَمُ حَقِيقَةَ قولِهِمْ أَنَّ هذا معنى آخَرٌ ، وهو المعنى الذي عِلْمُ فسادِهِ بضرورةِ العقلِ ، كما فَعَلَ أولئك في قولِهِمْ : ليس بحَيٍّ ، ولا مَيِّتٍ ، ولا موجودٍ ، ولا معدومٍ ، ولا عالمٍ ولا جاهِلٍ ، واللهُ أَعْلَمُ .



(١) في الأصل : «عن» ، والمثبت من البقية .

(٢) في «د» ، و«ش» : «فالتحيزُ» .

(٣) زاد في «د» : «في» .

القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ^(١)



أَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ عَنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ ، سَوَاءٌ عَرَفْنَا
مَعْنَاهُ أَوْ لَمْ نَعْرِفْ ؛ لِأَنَّهُ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ، فَمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ الْإِيمَانُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ^(٢) مَعْنَاهُ^(٣) .

وَكذلك مَا ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثْمَتِهَا ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْبَابَ
يُوجَدُ عَامَّتُهُ مَنْصُوصًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ سَلَفِ
الْأُمَّةِ .

وَمَا تَنَازَعَ^(٤) فِيهِ الْمُسْتَأَخِرُونَ^(٥) نَفْيًا وَإِثْبَاتًا ، فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ ،
بَلْ وَلَا لَهُ أَنْ يُوَافِقَ أَحَدًا عَلَى إِثْبَاتِ لَفْظٍ أَوْ نَفْيِهِ ، حَتَّى يَعْرِفَ

(١) انظر : « الدرء » (١/٧٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨-٢٤٣ ، ٢٩٦-٢٩٩) ، (٥/٥٨-
٥٩) ، و« الفتاوى » (٥/٣٠٥) ، (٦/٣٦-٤٣) ، (١٢/١١٤) ،
(١٦/٤٢٦) ، (١٣/١٤٥-١٥٥) ، (١٧/٣٥٥) ، و« منهاج السنة »
(٢/٢١٧ ، ٦١١) .

(٢) فِي « ش » : « نَفَهُم » .

(٣) مَرَادُهُ : أَنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي أَفْهَامِهِمْ ، فَبَعْضُهُمْ لَا يَفْهَمُ مَعْنَى بَعْضِ
الصِّفَاتِ ، فَحِينَهَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَعْنَاهَا ، لَا أَنْ
مَعْنَاهَا غَيْرَ مَعْلُومٍ كَمَا تَقُولُهُ « الْمُفَوَّضَةُ » - أَهْلُ التَّجْهِيلِ - . انظر :
« الْمَسْأَلَةُ الْحَمَوِيَّة » (١٥٢-١٥٣) ، (١٦٩-١٧٢) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « يَنَازَع » ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ بَقِيَةِ النِّسْخِ .

(٥) فِي « ع » ، و« الْعَوَاصِم » (٤/١٣٨) : « الْمَتَأَخِرُونَ » .

مُرَادُهُ ، فَإِنْ أَرَادَ حَقًّا قَبْلَ ، وَإِنْ أَرَادَ بَاطِلًا رُدَّ ، وَإِنْ اشْتَمَلَ
كَلَامُهُ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ لَمْ يُقْبَلْ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يُرَدَّ جَمِيعُ مَعْنَاهُ ،
بَلْ يُوقَفُ اللَّفْظُ ، وَيُفَسَّرُ الْمَعْنَى ، كَمَا تَنَازَعَ النَّاسُ فِي الْجِهَةِ
وَالْتَحِيزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ^(١) .

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ : «فَالْوَاجِبُ أَنْ يُنْظَرَ فِي هَذَا الْبَابِ : فَمَا أُثْبِتَهُ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ أُثْبِتْنَاهُ ، وَمَا نَفَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ نَفَيْنَاهُ ، وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي وَرَدَ بِهَا
النَّصُّ يُعْتَصَمُ بِهَا فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ ، فَتُبَيَّنُ مَا أُثْبِتَهُ النَّصُّ
مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعْنَى ، وَنَنْفِي مَا نَفَتْهُ النَّصُّ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعْنَى .
وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَنَازَعَ فِيهَا مَنْ ابْتَدَعَهَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، مِثْلُ لَفْظِ
«الْجِسْمِ» ، وَ«الْجَوْهَرِ» ، وَ«الْمُتَحَيِّزِ» ، وَ«الْجِهَةِ» وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَلَا تُطْلَقُ
نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا حَتَّى يُنْظَرَ فِي مَقْصُودِ قَائِلِهَا ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَرَادَ بِالنَّفْيِ
وَالْإِثْبَاتِ مَعْنَى صَحِيحًا مُوَافِقًا لِمَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ صَوَّبَ الْمَعْنَى الَّذِي
قَصَدَهُ بِلَفْظِهِ ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِالْأَلْفَاظِ النَّصُوصِ ، لَا يُعَدَّلُ
إِلَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَبَدِّعَةِ الْمُجْمَلَةِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ ، مَعَ قَرَائِنٍ تُبَيِّنُ
الْمُرَادَ بِهَا ، وَالْحَاجَةُ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ مَعَ مَنْ لَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ
مَعَهُ إِنْ لَمْ يُخَاطَبَ بِهَا ، وَأَمَّا إِنْ أُريدَ بِهَا مَعْنَى بَاطِلٍ نُفِيَ ذَلِكَ الْمَعْنَى ،
وَإِنْ جُمِعَ بَيْنَ حَقٍّ وَبَاطِلٍ ، أُثْبِتَ الْحَقُّ وَأُبْطِلَ الْبَاطِلُ .
وَإِذَا اتَّفَقَ شَخْصَانِ عَلَى مَعْنَى وَتَنَازَعَا هَلْ يَدُلُّ ذَلِكَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ،
عُبِّرَ عَنْهُ بِعِبَارَةٍ يَتَّفَقَانِ عَلَى الْمُرَادِ بِهَا ، وَكَانَ أَقْرَبُهُمَا إِلَى الصَّوَابِ مَنْ
وَافَقَ اللُّغَةَ الْمَعْرُوفَةَ» . «مَنْهَاجُ السَّنَةِ» (٢/ ٥٥٤-٥٥٥) .

وَقَالَ : «وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى مَنْ يُرِيدُ كَشْفَ ضَلَالِ هَؤُلَاءِ وَأَمْثَالِهِمْ : أَنْ
لَا يُوَافِقَهُمْ عَلَى لَفْظٍ مُجْمَلٍ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مَعْنَاهُ ، وَيَعْرِفَ مَقْصُودَهُ ،
وَيَكُونَ الْكَلَامُ فِي الْمَعْنَى الْعَقْلِيَّةِ الْمُبَيَّنَةِ ، لَا فِي مَعَانٍ مُشْتَبِهَةٍ بِالْأَلْفَاظِ
مُجْمَلَةٍ» . «الدَّرءُ» (١/ ٢٩٦) .

فلفظُ «الجهَّة»^(١) :

قد يُرادُ به : شيءٌ موجودٌ غيرُ الله فيكونُ مخلوقًا ، كما إذا أُريدَ بالجهَّة نفسُ العرشِ أو نفسُ السَّمَاوَاتِ .

وقد يُرادُ به : ما ليسَ بموجودٍ غيرُ الله تعالى ، كما إذا أُريدَ بالجهَّة ما فوقَ العالمِ .

ومعلومٌ أَنَّهُ ليسَ في النصِّ إثباتُ لفظِ «الجهَّة» ولا نفيُّه ، كما فيه إثباتُ العلُوِّ والاستِواءِ والفوقيَّةِ والعُروجِ إليه ، ونحوُ ذلك ، وقد علِمَ أَنَّهُ ما ثمَّ موجودٌ إلَّا الخالقُ و^(٢) المخلوقُ ، والخالقُ مباينٌ للمخلوقِ - سبحانه وتعالى - ليسَ في مخلوقاتِه شيءٌ من ذاتِه ، ولا في ذاتِه شيءٌ من مخلوقاتِه .

فَيُقَالُ لِمَنْ نَفَى :

أُترِيدُ بالجهَّة أَنَّها شيءٌ موجودٌ مخلوقٌ ، فاللهُ ليسَ داخلًا في المخلوقاتِ .

(١) انظر في لفظ «الجهَّة» : «منهاج السنة» (٢/٣٢١-٣٢٥ ، ٣٤٨ ، ٥٥٨ ، ٦٤٨) ، و«الدرء» (١/٢٥٣) ، (٥/٥٨) ، (٦/٢٤٩) ، (٧/١٥) ، (١٠/٣٠٢) ، و«الفتاوى» (٥/٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٩٨-٣٠٩) ، (٦/٣٨) ، (١٣/١٤٦) ، و«جامع المسائل» (١/٨٨) ، (٣/٢٠٢) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/٢١٨ ، ٣٠٥ ، ٥٩٥ ، ٦٠٧-٦١٥ ، ٦٢٨) ، و«التسعينية» (١/٣١١ ، ١٨٧ ، ٢٢١) .

(٢) في الأصل ، و«ش» : «أو» والمثبت من «د» و«ع» .

أَمْ تَرِيدُ بِالْجَهَةِ مَا وَرَاءَ الْعَالَمِ ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَالَمِ ،
بَاطِنٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ .

وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِمَنْ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ فِي جَهَةٍ : أَتَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ
فَوْقَ الْعَالَمِ ، أَوْ تَرِيدُ بِهِ أَنَّ اللَّهَ دَاخِلٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ ؛
فَإِنْ أَرَدْتَ الْأَوَّلَ فَهُوَ حَقٌّ ، وَإِنْ أَرَدْتَ الثَّانِي فَهُوَ بَاطِلٌ .



كَذَلِكَ لَفْظُ «الْمُتَحَيِّزِ» ^(١) :

إِنْ أَرَادَ بِهِ : أَنَّ اللَّهَ تَحَوُّزُهُ الْمَخْلُوقَاتُ فَاللَّهُ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ ^(٢) ، بَلْ
قَدْ وَسَّعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى :
﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
وَالسَّمَكَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر : ٦٧] .

(١) انظر في لفظ «الحيِّز» : «منهاج السنة» (٢/ ٣٥٠) ، و«الدرء»
(٤/ ١٥٥) ، (٥/ ٥٥) ، (٦/ ٢٤٩) ، (٧/ ١٥) ، (١٠/ ٣٠٢) ،
و«التسعينية» (١/ ١١٣ ، ١٨٧ ، ٢٢٦) ، «الفتاوى» (٥/ ٢٦٤-٢٦٦ ،
٢٩٨ ، ٣٠٩) ، (٦/ ٣٨) ، (١٣/ ١٤٦) ، (١٧/ ٣٤٣-٣٤٤) ، و«بيان
تلبيس الجهمية» (٣/ ٢١٨ ، ٣٠٥-٣٠٨ ، ٦٠٧-٦١٥ ، ٦٢٨) .

(٢) قال شيخ الإسلام : «إِنْ قَالَ : أَعْنِي بِقَوْلِي أَنَّهُ مُتَحَيِّزٌ : أَنَّهُ دَخَلَ فِي
الْمَخْلُوقَاتِ ، وَإِنَّ الْمَخْلُوقَاتِ قَدْ حَازَتْهُ ، وَأَحَاطَتْ بِهِ فَهَذَا بَاطِلٌ» .
«الفتاوى» (١٢/ ٥٢٥) .

وقد ثبتَ في الصَّحاحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاوَاتِ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟»^(١) .

وفي حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ : «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ فِي يَدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَزْدَلَةٍ فِي يَدٍ أَحَدِكُمْ»^(٢) .

وفي حديثِ آخَرَ : «وَإِنَّهُ لَيَذْخُوهَا كَمَا يَذْخُو الصَّبَّانُ بِالْكُرَّةِ»^(٣) .

وإنَّ أَرَادَ بِهِ : أَنَّهُ مُنْحَازٌّ عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ ، أَيِ مُبَايِنٌ لَهَا ،

(١) رواه البخاري (١٢٦/٦ رقم ٤٨١٢) ، ومسلم (٢١٤٨/٤) رقم ٢٧٨٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في «السنن» (٤٧٦/٢ رقم ١٠٩٠) ، والطبري (٢٤٦/٢٠) موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه . وهذا الحديث تأخر في «ع» إلى ما بعده .

(٣) رواه الطبري (٢٤٧/٢٠) ، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٨١ رقم ٥٧) من طريق أبي حازم عن ابن عمر رضي الله عنه ، وأبو حازم الأعرج -سلمة بن دينار- لم يسمع من ابن عمر . انظر : «تهذيب الكمال» للمزي (٢٧٣/١١) .

والدَّخُو : رمي اللاعب بالحَجَرِ والجَوَزِ وغيره . «النهاية» (١٠٦/٢) . والمراد : «يَقْبِضُ السَّمَاوَاتِ مِثْلَمَا يَقْبِضُ الصَّبِيُّ الْكُرَّةَ وَيَرْجُهَا بِيَدِهِ ، وَتَعَالَى اللَّهُ أَنْ يُشَبَّهَ» . قاله شيخنا الإمام ابن عثيمين -رحمته الله- في «شرح العقيدة التدمرية» (٢٢٥) .

مُنْفَصِلٌ عَنْهَا لَيْسَ حَالًا فِيهَا ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ كَمَا قَالَ أُمَّةُ
السُّنَّةِ ^(١) : فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ ^(٢) .



(١) زَادَ فِي «د» : «إِنَّ اللَّهَ» .

(٢) انظر ما كتبه في حكاية إجماع السلف على قولهم : «بائن من خلقه»
في خاتمة تحقيقي لـ «القاعدة المراكشية» للمؤلف (٨٣-٩٥) .

القاعدة الثالثة^(١)

إذا قال القائلُ : ظاهرُ النصوصِ مُرادٌ ، أو ظاهرُها ليسَ بمُرادٍ .
فإنه يُقالُ [له] ^(٢) : لفظُ «الظاهر» فيه إجمالٌ واشتراكٌ ، فإن
كان القائلُ يَعْتَقِدُ ^(٣) أن ظاهرَها التَّمثِيلُ بِصِفَاتِ المخلوقينَ ،
أو ما هوَ مِنْ خَصَائِصِهِمْ ؛ فلا ريبَ أن هذا غيرُ مُرادٍ ، ولكنَّ ^(٤)
السَّلفَ والأئمَّةَ لم يكونوا يُسمُّونَ هذا ظاهرَها ، ولا يرضونَ ^(٥)
أن يكونَ ظاهرُ القرآنِ والحديثِ كُفْرًا وباطلاً ، واللهُ أعلمُ
وأحكمُ مِن أن يكونَ كلامُه الذي وَصَفَ به نفسَهُ لا يَظْهَرُ مِنْهُ
إلا ما هوَ كُفْرٌ وإضلالٌ .

والذين يجعلونَ ظاهرَها ذلكَ يَغْلَطُونَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

- (١) انظر : «الحموية» (٣٣٩-٣٤١ ، ٣٥٢-٣٦٧) ، و«الدرء» (٧/٤٥ ،
١٠٧ ، ١٢٨) ، و«منهاج السنة» (٤/١٧٩) ، و«التسعينية» (٢/٥٤٦ ،
٥٥٧ ، ٥٦٠-٥٦٧) ، و«الفتاوى» (١٢/٢٧٧) ، (٣٣/١٧٧-١٨٢) ،
و«الإيمان» (٨٣) ، و«بيان تلبس الجهمية» (٥/٤٥٤-٤٦٠) .
- (٢) من «د» ، و«العواصم» (٤/١٣٩) .
- (٣) في الأصل : «معتقدٌ» ، وفي «د» : «معتقدًا» ، والمثبت من «ع» ،
و«ش» ، و«العواصم» .
- (٤) «الواو» من «د» ، و«العواصم» .
- (٥) في «ش» : «يرضون» .

تارةً يجعلونَ المعنى الفاسِدَ ظاهرَ اللَّفْظِ ، حتَّى يجعلوه مُحتاجًا^(١) إلى تأويلٍ يخالفُ الظَّاهِرَ ، ولا يكونُ كذلك .

وتارةً يَرُدُّونَ المعنى الحقَّ الذي هو ظاهرُ اللَّفْظِ ، لاعتقادِهِم أَنَّهُ باطلٌ .

والأوَّلُ^(٢) كما قالوا في قولِهِ : «عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي» الحديث^(٣) .

وفي الأثرِ الآخرِ : «الحَجَرُ الأسودُ يَمِينُ اللَّهِ في الأرضِ فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ»^(٤) فَكأنَّما صَافَحَ اللَّهُ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»^(٥) .

وقولِهِ : «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»^(٦) .

(١) في «ش» : «يجعلونه محتاج» .

(٢) في «د» ، و«العواصم» : «فالأوَّل» .

(٣) رواه مسلم (٤/ ١٩٩٠ رقم ٢٥٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه ، ولفظه : «يا ابنَ آدَمَ ! اسْتَطْعِمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي» .

(٤) في «د» : «أو» .

(٥) رواه ابن خزيمة (٤/ ٣٨٤ رقم ٢٧٣٧) ، والحاكم (١/ ٤٥٧) ،

وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٨٥ رقم ٩٤٥) وقال : «لا يثبت» .

وقد تكلم عليه المؤلف وحكم عليه بالضعف في أكثر من موضع من

كتبه ، وأجاب عنه -لو صح- . انظر : «الفتاوى» (٥/ ٣٩٨) ،

و(٦/ ٣٩٧) ، و«بيان تلييس الجهمية» (٦/ ١٣٧) ، و«الدرء»

(٥/ ٢٣٦) ، و«شرح حديث النزول» (٢٠٣-٢٠٥) .

(٦) رواه مسلم (٤/ ٢٠٤٥ رقم ٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه .

فقالوا : قد عَلِمَ أَنْ لَيْسَ فِي قُلُوبِنَا أَصَابُ الْحَقِّ .
 فيُقَالُ لَهُمْ : لو أُعْطِيتُمْ النُّصُوصَ حَقَّهَا مِنْ الدَّلَالَةِ لَعَلِمْتُمْ
 أَنَّهَا لَا ^(١) تَدُلُّ إِلَّا عَلَى الْحَقِّ .

أَمَّا الْوَاحِدُ فَقَوْلُهُ : «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ ، فَمَنْ
 صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ» ^(٢) صَرِيحٌ فِي أَنَّ
 الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ لَيْسَ [هُوَ] ^(٣) صِفَةً لِلَّهِ ^(٤) ، وَلَا هُوَ نَفْسُ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ
 قَالَ : «يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» ، وَقَالَ : «فَمَنْ قَبَّلَهُ وَصَافَحَهُ
 فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ» ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشَبَّهَ لَيْسَ هُوَ الْمُشَبَّهَ
 بِهِ ، فَفِي نَفْسِ الْحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ مُسْتَلِمَهُ لَيْسَ مُصَافِحًا لِلَّهِ ، وَأَنَّهُ
 لَيْسَ هُوَ نَفْسَ يَمِينِهِ ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ ظَاهِرُهُ كُفْرًا ، وَأَنَّهُ مُحْتَاجٌ
 إِلَى التَّأْوِيلِ !

- (١) فِي الْبَقِيَّةِ ، وَ«الْعَوَاصِمُ» : «لَمْ» .
 (٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : «لَيْسَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ
 الثَّابِتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَا نَحْتَاجُ أَنْ نَدْخُلَ فِي هَذَا الْبَابِ» . «الدَّرءُ»
 (٢٣٦ / ٥) .

وَانْظُرْ فِي جَوَابِ الْمُؤَلِّفِ عَنْ احْتِجَاجِهِمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ : «الدَّرءُ»
 (٣ / ٣٨٤) ، (٥ / ٢٣٩) ، وَ«بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٦ / ١٠٨ ، ١٣٧ -
 ١٥٢) ، وَ«الْفَتَاوَى» (٥ / ٣٩٨) ، (٦ / ٥٨٠) ، (٣٣ / ١٨٤) ،
 وَ«التَّسْعِينِيَّةُ» (٢ / ٥٧١) ، وَ«جَامِعُ الْمَسَائِلِ» (٣ / ١٦٣ ، ١٧٢) .

- (٣) مِنْ «د» ، وَ«ع» ، وَ«الْعَوَاصِمُ» .

- (٤) فِي «ش» : «اللَّهُ» .

مع أن هذا الحديث إنما يُعرف عن ابن عباس^(١).

وأما الحديث الآخر فهو في الصحيح مُفسَّر^(٢) : «يقول الله : عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي ، فيقول : رَبِّ كَيْفَ أَطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟

فيقول : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا جَاعٌ ، فَلَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي .

عَبْدِي مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي ، فيقول : رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟

فيقول : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرِضٌ فَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ .

وهذا صريح في أَنَّ الله سبحانه وتعالى نفسه لم يَمْرَضْ ، ولم يَجُوعْ ، ولكن مَرِضَ عَبْدُهُ وَجَاعَ^(٣) ، فجعلَ جُوعَهُ جُوعَهُ ، ومَرَضَهُ مَرَضَهُ ، مُفسِّراً ذلك بأنَّكَ : لو أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذلك عِنْدِي ، ولو عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ .

(١) يعني موقوفاً ، رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٣٩ / ٥) رقم ٨٩١٩ ، ٨٩٢٠ ، والأزرقي في «أخبار مكة» (٣٢٣ / ١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦) ، والفاكهي في «أخبار مكة» (٩٩ / ١ ، ٨٩ رقم ١٧ / ١٨ ، ٢٠) بنحوه .

(٢) في «د» ، و«العواصم» (١٤١ / ٤) : «مفسراً بقول الله ..» .

(٣) زاد في «ش» : «عبدُهُ» .

فلم يبقَ في الحديثِ لفظٌ يحتاجُ إلى تأويلٍ^(١).

وأما قوله : «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» ، فإنه ليسَ في ظاهرِهِ أَنَّ الْقَلْبَ مُتَّصِلٌ بِالْأَصْبُعِ ، وَلَا مُمَاسُّ لَهَا ، وَلَا أَنَّهَا فِي جَوْفِهِ .

ولا في قولِ القائل : هذا بين يديَّ ، ما يقتضي مباشرتهُ ليدِيهِ^(٢) .

وإذا قيل : ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة : ١٦٤]

لم يقتضِ أن يكونَ مُماسًّا لِلسَّمَاءِ^(٣) والأرضِ ، ونظائرُ هذا كثيرةٌ^(٤) .

ومِمَّا يُشَبِّهُ هذا أن يُجْعَلَ اللَّفْظُ نَظِيرًا لِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ ، كما إذا قيل في قوله : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ [ص : ٧٥] ، ف قيل : هو مِثْلُ قوله : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس : ٧١] .

فهذا ليسَ مِثْلَ هذا ؛ لأنَّه هنا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الْإَيْدِي ، فَصَارَ

(١) انظر في الجواب عن احتجاجهم بهذا الحديث : «الجواب الصحيح» (٣/ ٣٤٣ ، ٣٩٣) ، و«الفتاوى» (٢/ ٣٩١ ، ٤٦٢) ، و«جامع المسائل» (١/ ١٢١) ، و«الدرء» (١/ ١٤٩) ، (٥/ ٢٣٣) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٢٥٠) .

(٢) في «ش» : «بيده» .

(٣) في الأصل : «السموات» ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» .

(٤) انظر : «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٧٢) ، و«شرح حديث النزول» (٢٠٥) .

شبيهاً بقوله : ﴿ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى : ٣٠] ^(١) ، وهناك أضاف الفعل إليه ، فقال : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ ﴾ ثم قال : ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ .

وأيضاً فإنه هنا ^(٢) ذكر نفسه المُقدَّسة بصيغة المُفرد ، وفي اليدين ذكرَ لفظَ التَّثنية ، كما ^(٣) في قوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [المائدة : ٦٤] ، وهناك أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع ، فصارَ كقوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر : ١٤] ، وهذا في الجمع نظيرُ قوله : ﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ [الملك : ١] ، و«بيده الخير» ^(٤) في المُفرد .

(١) في النسخ : «بما كسبت أيديهم» ! وجاءت على الصواب في «العواصم» (١٤٢/٤) .

(٢) في «د» : «فإن هناك» . وفي «ش» : «فإن هنا» .

(٣) زاد في «د» : «قال» .

(٤) جاءت أحاديث كثيرة بهذا اللفظ ، منها حديث ابن عمر رضي الله عنهما في

دعاء السوق : رواه أحمد (١/٤١٠ رقم ٣٢٧) ، والترمذي (٥/٤٢٨

رقم ٣٤٢٨) ، وابن ماجه (٢/٧٥٢ رقم ٢٢٣٥) ، والطيالسي

(١/١٤ رقم ١٢) ، والبخاري (١/٢٣٨ رقم ١٢٥) ، والدارمي

(٣/١٧٦٢ رقم ٢٧٣٤) ، والطبراني في «الدعاء» (٢/١١٦٥ رقم

٧٨٩-٧٩٣) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/٢٨٠ رقم

٢١٢) ، والحاكم (١/٥٣٨) ، والضياء في «المختارة» (١/٢٩٧ رقم

١٨٦-١٨٨) والحديث صححه الألباني .

وقد يكون المراد قوله تعالى : ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ [آل عمران : ٢٦] ، لكن

أخطأ النساخ .

فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَذْكُرُ نَفْسَهُ :

تَارَةً بِصِيغَةِ الْمُفْرَدِ ، - مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا - .

وتَارَةً بِصِيغَةِ الْجَمْعِ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ [الفتح : ١]
وَأَمْثَالِ ذَلِكَ .

وَلَا يَذْكُرُ نَفْسَهُ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ قَطُّ ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ الْجَمْعِ تَقْتَضِي
التَّعْظِيمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ ، وَرَبَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانِي أَسْمَائِهِ .

وَأَمَّا صِيغَةُ التَّثْنِيَةِ ، فَتَدُلُّ عَلَى الْعَدَدِ الْمُحْصَوْرِ ، وَهُوَ مُقَدَّسٌ
عَنْ ذَلِكَ .

فَلَوْ قَالَ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] . كَانَ
كَقَوْلِهِ : ﴿ مِمَّا عَمِلْتَ آيَدِينَ ﴾ [يس : ٧١] ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ : ﴿ بِيَدِهِ
الْمُلْكُ ﴾ [الملك : ١] ، وَ«بِيَدِهِ الْخَيْرُ» .

وَلَوْ قَالَ : خَلَقْتَ بِيَدَيَّ بِصِيغَةِ الْإِفْرَادِ ، لَكَانَ مُفَارِقًا لَهُ ،
فَكَيْفَ إِذَا قَالَ : ﴿ خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ .

هَذَا مَعَ دَلَالَةِ الْأَحَادِيثِ الْمُسْتَفِيزَةِ بِلِ التَّوَاتُرَةِ ، وَإِجْمَاعِ
السَّلَفِ عَلَى مِثْلِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ، كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ ،
مِثْلُ قَوْلِهِ : «الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ
الرَّحْمَنِ ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ

وما ولّوا»^(١)، وأمثال^(٢) ذلك .

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص^(٣) المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها ، والظاهر هو المراد في الجميع ، فإن الله تعالى لما أخبر أنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وأن ظاهر ذلك مراد - كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا ، وقدرته كقدرتنا .

ولذلك^(٤) لما اتفقوا على أنه حي حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة ، لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير . فذلك^(٥) إذا قالوا في قوله : ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة : ٥٤] ، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة : ١١٩] ، وقوله : ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف : ٥٤] ، أنه على ظاهره ، لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء^(٦) كاستواء المخلوق ، ولا حباً كحبه ،

(١) رواه مسلم (٣/ ١٤٥٨ رقم ١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه .

(٢) في «د» : «مثل» .

(٣) في «ع» : «النص» .

(٤) في «د» ، و«ش» ، و«العواصم» (٤/ ١٤٣) : «وكذلك» .

(٥) في «ع» : «فلذلك» .

(٦) في «ش» : «ظاهر استوائه» .

ولا رضا كرضاه .

فإن كان المُسْتَمِعُ يَظُنُّ أَنَّ ظَاهِرَ الصِّفَاتِ يُمَاطِلُ^(١) صِفَاتِ
المخلوقين ؛ لِزِمِهِ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ مِّنْ ظَاهِرٍ ذَلِكَ مُرَادًا .

وإن كان يعتقِدُ أَنَّ ظَاهِرَهَا مَا يَلِيقُ بِالْخَالِقِ [وَيَخْتَصُّ بِهِ]^(٢) ؛
لَمْ يَكُنْ لَهُ^(٣) نَفْيُ هَذَا الظَّاهِرِ ، وَنَفْيُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا إِلَّا بِدَلِيلٍ
يُدُلُّ عَلَى النَّفْيِ ، وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَلَا السَّمْعِ مَا يَنْفِي هَذَا إِلَّا مِنْ
جِنْسٍ مَا يَنْفِي بِهِ سَائِرَ الصِّفَاتِ ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ فِي الْجَمِيعِ
وَاحِدًا .

وبيانُ هذا ، أَنَّ صِفَاتِنَا :

منها : مَا هِيَ أَعْيَانٌ وَأَجْسَامٌ ، وَهِيَ أِبْعَاضٌ لَنَا ، كَالْوَجْهِ
وَالْيَدَيْنِ^(٤) .

ومنها : مَا هُوَ مَعَانٍ وَأَعْرَاضٌ ، وَهِيَ قَائِمَةٌ بِنَا ، كَالسَّمْعِ
وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ .

ثُمَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الرَّبَّ لَمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَا يُمَاطِلُ» ، وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ ، وَ«الْعَوَاصِمُ» (٤ / ١٤٤) .

(٢) مِنْ «د» ، وَ«ع» ، وَ«الْعَوَاصِمُ» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «عَلَيْهِ» ، وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ ، وَ«الْعَوَاصِمُ» .

(٤) فِي «د» ، وَ«ش» ، وَ«الْعَوَاصِمُ» : «وَالْيَدِ» .

لم يقل المسلمون إنَّ ظاهرَ هذا غيرُ مرادٍ ؛ لأنَّ مفهومَ ذلك في حَقِّه مثلُ مفهومِهِ في حَقِّنا ؛ فكذلك لَمَّا وصَفَ نَفْسَهُ بأنَّه خَلَقَ آدَمَ بِيَدِيهِ ^(١) ، لم يوجبْ ذلك أن يكونَ ظاهرُهُ غيرَ مُرادٍ ؛ لأنَّ مفهومَ ذلك في حَقِّه كمفهومِهِ في حَقِّنا ، بل صِفَةُ الموصوفِ تُناسِبُهُ .

فإذا كانتْ نَفْسُهُ الْمُقَدَّسَةُ لَيْسَتْ مِثْلَ ذَوَاتِ المَخْلُوقِينَ ، فصفاته كذاته لَيْسَتْ كصفاتِ المَخْلُوقِينَ ، ونِسْبَةُ صفاتِ المَخْلُوقِ إليه كَنِسْبَةِ صِفَةِ الخالقِ إليه ، وليسَ المنسوبُ كالمنسوبِ ، ولا المنسوبُ إليه كالمنسوبِ إليه ، كما قال ﷺ : «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ» ^(٢) ، فشَبَهَ الرُّؤْيَةَ بالرُّؤْيَةِ ، لا المرئيَّ بالمرئيِّ ^(٣) .

وهذا يتبيَّنُ بـ«القاعدةِ الرَّابِعةِ» .



(١) في «ش» : «بِيَدِهِ» .

(٢) رواه البخاري (١١٥ / ١) رقم (٥٥٤) ، ومسلم (٤٣٩ / ١) رقم (٦٣٣) من حديث جرير رضي الله عنه .

(٣) في «د» : «كالمرئيِّ» .

القاعدةُ الرَّابِعَةُ^(١)

وهو أنَّ كثيرًا من النَّاسِ يتوهَّمُ في بعضِ الصِّفَاتِ ، أو كثيرٍ منها ، أو أكثرِها ، أو كلِّها ، أنَّها تُماثلُ صفاتِ المخلوقين ؛ ثم يُريدُ أن ينفيَ ذلك الذي فهمه فيقعُ في أربعةِ أنواعٍ من المحاذيرِ :

أحدها : كونهُ مثَل ما فهمه من النُّصوصِ بصفاتِ المخلوقين ، وظنَّ أنَّ مدلولَ النُّصوصِ هو التَّمثِيلُ .

الثَّاني : أنَّه إذا جعلَ ذلك هو مَفهُومَها وعطَّلَهُ ، بَقِيَتِ النُّصوصُ مُعَطَّلَةً عَمَّا دَلَّتْ عليه من إثباتِ الصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِاللَّهِ ،

(١) «القاعدة الرابعة» هنا زيادةٌ تقتضيها ضرورةُ التَّنسيقِ ، وقد سَبَقَ ذِكرُ

أنها القاعدةُ الرابعة من كلامِ المُصنِّفِ في الصفحة السابقة .

وفي توهُّمِ التَّشبيهِ في نصوصِ الصِّفَاتِ وآثارِهِ انظر : «الجواب

الصحيح» (٤/٤٠٣-٤٢٨) ، و«الحموية» (٣٤٢-٣٤٨) ، و«بيان

تلبيسِ الجهمية» (١/٢٥٨ ، ٣٠٥ ، ٣٧٨ ، ٤٢٩) ، (٢/٥٠٠) ،

(٤/٣٧٥) ، و«الصفدية» (١/٨٨-٩٦) ، (٢/١٦ ، ٣٦ ، ٣٣٦) ،

و«الدرء» (١/١٢٧) ، (٥/٧٩ ، ١٧٨) ، (٧/٩٥) ، (٩/١٦٠) ،

و«شرح الأصبهانية» (٤٤١-٤٤٣ ، ٥٢٨) ، و«شرح حديث النزول»

(١١٢-١٢٣) ، و«الفتاوى» (٤/١٥٣) ، (٥/١٩٦ ، ٣٢٧ ، ٣٦٠-

٣٦٤) ، (٦/٣٣ وما بعدها) ، و«منهاج السنة» (٢/١١١-١١٥) ،

٥٩٥ ، ٥٨٤ ، ٥٩٨-٦٠٠) .

فبقي مع جنائته على النصوص ، وظنه السيء^(١) الذي ظنه بالله ورسوله ، حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل^(٢) الباطل ، قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما^(٣) من إثبات الصفات لله ، والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله .

الثالث : أنه ينفي تلك الصفات عن الله بغير علم ، فيكون معطلا لما يستحقه الرب .

الرابع : أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الموات والجمادات ، أو صفات المعدومات .
فيكون قد :

عطل صفات الكمال التي يستحقها الرب .

ومثله بالمنقوصات والمعدومات .

وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات .

وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات .

فيجمع في الله ، وفي كلام الله بين التعطيل والتمثيل ، فيكون ملحدا في أسماء الله وآياته .

(١) في «د» ، و«ش» : «الشيء» .

(٢) تحرفت في الأصل إلى : «التمسك» .

(٣) في «د» : «كلاميهما» .

مثال ذلك : أَنَّ النُّصُوصَ كُلَّهَا دَلَّتْ عَلَى وَصْفِ اللَّهِ بِالْعُلُوِّ
وَالْفُوقِيَّةِ عَلَى المَخْلُوقَاتِ ، واستوائِهِ عَلَى العَرْشِ .

فَأَمَّا عُلُوُّهُ وَمُبَايَنَتُهُ لِلْمَخْلُوقَاتِ ؛ فَيُعْلَمُ بِالْعَقْلِ الْمَوَافِقِ لِلسَّمْعِ .
وَأَمَّا الاستواءُ عَلَى العَرْشِ ؛ فطَرِيقُ الْعِلْمِ بِهِ هُوَ السَّمْعُ .

وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَصْفٌ لَهُ بِأَنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ
وَلَا خَارِجَهُ ، وَلَا مُبَايَنَهُ وَلَا مُدَاخِلَهُ .

فَيُظَنُّ الْمُتَوَهِّمُ أَنَّهُ إِذَا وَصِفَ بِالاستواءِ عَلَى العَرْشِ كَانَ استواءُهُ
كَاستواءِ الْإِنْسَانِ عَلَى ظُهُورِ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ وَجَعَلَ
لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ (١٢) لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴿ [الزخرف] ،
فَيَتَخَيَّلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَى العَرْشِ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ كَحَاجَةِ
الْمُسْتَوِي عَلَى الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ ، فَلَوْ انْخَرَقَتْ (١) السَّفِينَةُ لَسَقَطَ
الْمُسْتَوِي عَلَيْهَا ، وَلَوْ عَثَرَتِ الدَّابَّةُ لَخَرَّ الْمُسْتَوِي عَلَيْهَا ، فَقِيَاسُ
هَذَا أَنَّهُ لَوْ عُدِمَ العَرْشُ لَسَقَطَ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى .

ثُمَّ يُرِيدُ - بَزْعِمِهِ - أَنْ يَنْفِيَ هَذَا فَيَقُولُ : لَيْسَ استواءُهُ بِقُعُودٍ
وَلَا اسْتِقْرَارٍ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «انْخَرَطَتْ» وَانْخَرَطَتْ : انْدَفَعَتْ بِسُرْعَةٍ ، انْخَرَطَ
الْفَرَسُ فِي الْعَدُوِّ : أَيِ اسْرَعَ . انْظُرْ : «تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» (٧/٢٢٨) ،
و«لِسَانُ الْعَرَبِ» (٧/٢٨٦) ، و«تَاجُ الْعُرُوسِ» (١٩/٢٤١) .
وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بَقِيَّةِ النُّسخِ .

ولا يُعَلِّمُ أَنَّ مُسَمًّى «الْقُعُودِ» و«الاستقرارِ» ، يقال فيه ما يقال في مُسَمًّى «الاستواءِ» ، فَإِنْ كَانَتْ الْحَاجَةُ دَاخِلَةً فِي ذَلِكَ فلا فَرْقَ بَيْنَ الاستواءِ والقعودِ والاستقرارِ ، وليسَ هُوَ بهذا المعنى مُستَوِيًّا ولا مُستَقَرًّا ولا قَاعِدًا ، وإن لم يدخل في مُسَمًّى ذلك إِلَّا ما يدخل في مُسَمًّى «الاستواءِ» فَإِثْبَاتُ أَحَدِهِمَا وَنَفْيُ الْآخَرِ تَحَكُّمٌ .

وقد عُلِّمَ أَنَّ بَيْنَ مُسَمًّى «الاستواءِ» ، و«الاستقرارِ» ، و«القعودِ» فُرُوقًا معروفةً ، ولكن المقصودُ هنا أن يُعَلِّمَ خَطَأَ مَنْ يَنْفِي الشَّيْءَ مَعَ إِثْبَاتِ نَظِيرِهِ .

وكان هذا ^(١) الخَطَأُ مِنْ خَطِئِهِ فِي مَفْهُومِ اسْتِوَائِهِ عَلَى الْعَرْشِ ، حَيْثُ ظَنَّ أَنَّهُ مِثْلُ اسْتِوَاءِ الْإِنْسَانِ عَلَى ظُهُورِ الْأَنْعَامِ وَالْفُلْكِ .

وليسَ فِي اللَّفْظِ ما يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْاسْتِوَاءَ إِلَى نَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ ، كما أَضَافَ إِلَيْهِ سَائِرَ أَفْعَالِهِ وَصِفَاتِهِ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ خَلَقَ ثُمَّ اسْتَوَى ، كما ذَكَرَ أَنَّهُ قَدَّرَ فَهَدَى ، وَأَنَّهُ بَنَى السَّمَاءَ بِأَيْدٍ ، وَكَمَا ذَكَرَ أَنَّهُ مَعَ مُوسَى وَهَارُونَ يَسْمَعُ وَيَرَى ، وَأَمْثَالَ ذَلِكَ .

فلم يَذْكُرِ اسْتِوَاءً مُطْلَقًا يَصْلُحُ لِلْمَخْلُوقِ ، وَلَا عَامًّا يَتَنَاوَلُ الْمَخْلُوقَ ، كما لم يَذْكُرْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ صِفَاتِهِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ اسْتِوَاءً أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ .

(١) زَادَ فِي «الْأَصْلِ» ، وَ«ش» : «مَنْ» . وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «د» ، وَ«ع» .

فلو قَدَّرَ - على وجهِ الفرضِ الْمُمتنعِ - أَنَّهُ هو مِثْلُ خَلْقِهِ
- تعالى اللهُ عن ذلك - لكانَ استواءُهُ مِثْلَ استواءِ خَلْقِهِ .

فَأَمَّا ^(١) إِذَا كانَ هُوَ لَيْسَ مُمَثِّلًا لَخَلْقِهِ ، بَلْ قد عَلِمَ أَنَّهُ الغِنَى
عَنِ الخَلْقِ ، وَأَنَّهُ الخَالِقُ للعرشِ ولغيرِهِ ، وَأَنَّ كُلَّ ما سِوَاهُ مُفْتَقِرٌ
إِلَيْهِ ، وَهُوَ الغَنِيُّ عَنِ كُلِّ ما سِوَاهُ ، وَهُوَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا استواءً
يَخْصُهُ ، لَمْ ^(٢) يَذْكُرْ استواءً يَتناولُ غَيْرَهُ وَلَا يَصْلُحُ لَهُ ، كما
لَمْ يَذْكُرْ فِي عِلْمِهِ وَقَدْرَتِهِ ورُؤْيَيْتِهِ وَسَمْعِهِ وَخَلْقِهِ إِلَّا ما يَخْتَصُّ
بِهِ ، فَكَيْفَ يَجوزُ أَنْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِذَا كانَ مُستويًا على العرشِ كانَ
مُحتاجًا إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ لو سَقَطَ العَرْشُ لخرَّ مِنْ عليه ! سبحانه
وتعالى عما يَقولُ الظَّالِمُونَ علوًّا كبيرًا .

هل هذا إِلَّا جهْلٌ مُحضٌ وضلالٌ مِمَّنْ :

فهِمَ ذلك .

أو تَوَهَّمَهُ .

أو ظَنَّهُ ظاهِرَ اللَّفْظِ ومَدْلُولَهُ .

أو جَوَّزَ ذلكَ على رَبِّ العالمينَ الغِنَى عَنِ الخَلْقِ .

بل لو قَدَّرَ أَنْ جَاهِلًا فهِمَ مِثْلَ هذا أو ^(٣) تَوَهَّمَهُ ، لُبِّينَ لَهُ أَنَّ

(١) في «د»، و«ع»: «أَمَّا» .

(٢) في «ش»: «ولم» .

(٣) في الأصل ، و«ش»: «و» ، والمثبت من «د» ، و«ع» .

هذا لا يجوزُ ، وأنه لم يدلّ عليه اللَّفْظُ أصلاً ، كما لم يدلّ على
نظائره في سائر ما وصّف به الرَّبُّ نفسه .

فلَمَّا قال تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ [الذاريات : ٤٧] فهل يُتَوَهَّمُ
أنَّ بناءَهُ مثلُ بناءِ الآدميِّ المُحتاجِ ، الذي يحتاجُ إلى زنبيلٍ ^(١) ،
ومجارفٍ ، وأعوانٍ ، وضربِ لَبِنٍ ، وجَلْبِ طِينٍ ^(٢) ؟

ثم قد عَلِمَ أَنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ الْعَالَمَ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، ولم
يجعلْ عَالِيَهُ مُفْتَقِرًا إِلَى سَافِلِهِ :

فَالهَوَاءُ فَوْقَ الْأَرْضِ ، وَلَيْسَ مُفْتَقِرًا إِلَى أَنْ تَحْمِلَهُ الْأَرْضُ .
وَالسَّحَابُ أَيْضًا فَوْقَ الْأَرْضِ ، وَلَيْسَ مُفْتَقِرًا إِلَى أَنْ تَحْمِلَهُ
الْأَرْضُ .

وَالسَّمَاوَاتُ فَوْقَ الْأَرْضِ ، وَلَيْسَتْ مُفْتَقِرَةً إِلَى حِمْلِ الْأَرْضِ
لَهَا .

(١) في «د» : «زِيل» .

(٢) «الزنبيل» : الوعاء الذي يُحْمَلُ فِيهِ ، والجراب . و«المجارفُ» : ما جرف
فِيهِ ، وَجَرَفْتُ الطِّينَ كَسَخْتُهُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْمَجْرَفَةُ ، وَاللَّبْنُ :
الْمَضْرُوبُ مِنَ الطِّينِ مُرَبَّعًا . انظر : «لسان العرب» (١١ / ٣٠٠) ،
و«الصَّحاح» (٤ / ١٣٣٦) ، و«القاموس المحيط» (١٢٢٩) .

ووقع في النسخ : «جبل طين» ولعلها غلط من النساخ ، ولم أجدها
في شيء من الكتب التي بحثت فيها - على كثرتها - .

فَالْعَلِيُّ الْأَعْلَى رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ إِذَا كَانَ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ ، كَيْفَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى خَلْقِهِ ، أَوْ عَرْشِهِ !

أَوْ كَيْفَ يَسْتَلْزِمُ عُلُوَّهُ عَلَى خَلْقِهِ هَذَا الْإِفْتِقَارَ وَهُوَ لَيْسَ بِمُسْتَلْزَمٍ فِي الْمَخْلُوقَاتِ ! وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ : مَا ثَبَتَ لِمَخْلُوقٍ مِنَ الْغِنَى عَنْ غَيْرِهِ فَالْخَالِقُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَحَقُّ بِهِ وَأَوْلَى .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ إِمَّا أَنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ فَلَمَّا هِيَ تَمُورُ ﴾ [الملك : ١٦] مِنْ تَوْهَمٍ أَنَّ مُقْتَضَىٰ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ فِي دَاخِلِ السَّمَاوَاتِ ، فَهُوَ جَاهِلٌ ضَالٌّ بِالِاتِّفَاقِ ، وَإِنْ كُنَّا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ فِي السَّمَاءِ ، يَقْتَضِي ذَلِكَ ، فَإِنَّ حَرْفَ «فِي» مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ ، فَهُوَ بِحَسَبِ الْمُضَافِ ، وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ .

فلهذا^(١) يُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي الْمَكَانِ ، وَكَوْنِ الْجِسْمِ فِي الْحَيِّزِ ، وَكَوْنِ الْعَرَضِ فِي الْجِسْمِ ، وَكَوْنِ الْوَجْهِ فِي الْمِرْآةِ ، وَكَوْنِ الْكَلَامِ فِي الْوَرَقِ ، فَإِنَّ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ خَاصَّةً يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ حَرْفُ «فِي» مُسْتَعْمَلًا فِي ذَلِكَ .

فلو قال قائلٌ : العرشُ في السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ ؟ لَقِيلَ : فِي السَّمَاءِ .

(١) فِي «ش» ، وَ«ع» ، وَ«العواصم» (٤ / ١٥٠) : «ولهذا» .

ولو قيل : الجنة في السماء أو ^(١) في الأرض ؟ ل قيل : الجنة في السماء .

لم ^(٢) يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السماوات ، بل ولا الجنة .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ الْجَنَّةَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ ؛ فَإِنَّهَا أَعْلَى الْجَنَّةِ وَأَوْسَطُ الْجَنَّةِ ، وَسَقْفُهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ» ^(٣) .

فهذه الجنة ، بسقفها الذي هو العرش فوق الأفلاك ، مع أن الجنة في السماء ، والسماء يُرادُ به العلو ، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها ، قال الله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [الحج : ١٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان : ٤٨] .

ولما كان قد استقرَّ في نفوس المُخاطَبِينَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى ، وأنه فوق كل شيء ، كان المفهوم من قوله : ﴿ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الملك : ١٦] ^(٤) ، أنه في العلو ، وإن كان فوق كل شيء .

(١) في «د» ، و«ع» : «أم» .

(٢) في «د» : «ولم» ، و«ع» : «ولا» .

(٣) رواه البخاري (١٦/٤) رقم (٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) في «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (١٥٠/٤) مكان الآية : «إنه في السماء» .

وكذلك الجارية لَمَّا قال لها : «أَيْنَ اللهُ؟» قالت : «في السَّمَاءِ»^(١). إِنَّمَا أَرَادَتِ الْعُلُوَّ مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة، وحلوله فيها .

وإذا قيل : «العلو» ، فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كُلِّها ، فما فوقها كُلُّها هو في السَّمَاءِ ، ولا يَقْتَضِي هذا أن يكون هناك ظَرْفٌ وُجُودِيٌّ يُحِيطُ به ؛ إذ ليس فوق العالمِ شيءٌ موجودٌ إِلَّا اللهُ ، كما لو قيل : العرشُ في السَّمَاءِ ، فإنه لا يَقْتَضِي أن يكون العرشُ في شيءٍ آخرَ موجودٍ مخلوقٍ .

وإن قُدِّرَ أَنَّ «السَّمَاءَ» المرادُ بها الأفلاكُ كان المرادُ أَنَّهُ عليها ، كما قال : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه : ٧١] .

وكما قال : ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران : ١٣٧] .

وكما قال : ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة : ٢] ، ويقالُ : فلانُ في الجَبَلِ ، وفي السَّطْحِ ، وإن كان على أعلى شيءٍ فيه .



(١) رواه مسلم (١/ ٣٨١ رقم ٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه .

القاعدة الخامسة^(١)

أَنَا نَعْلَمُ مَا أَخْبَرْنَا بِهِ مِنْ وَجْهِهِ دُونَ وَجْهِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] ، وقال : ﴿ أَفَلَمْ يَذْكُرُوا الْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون : ٦٨] ، وقال : ﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَذْكُرُوا عَايَتِهِ وَلِيَذْكُرُوا أَنَّهُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [ص : ٢٩] ، وقال : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد : ٢٤] ، فَأَمَرَ بِتَذَكُّرِ الْكِتَابِ كُلِّهِ .

وقد قال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران : ٧] .

وَجَمَاهِيرُ^(٢) سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ عِنْدَ قَوْلِهِ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ .

(١) انظر : «المسألة الحموية» (١٦٩-١٧٢) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢١٨-٢٣٥) ، و«الدرء» (٢٠١/١-٢٠٥) ، و«جواب الاعتراضات على الحموية» (٢٠-٣٠) ، و«القاعدة المراكشية» (٣٤-٣٨) .

(٢) في بقية النسخ : «وجمهور» .

وهذا هو المأثور عن أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، وابنِ مَسْعُودٍ ،
وابنِ عَبَّاسٍ ، وغيرهم ^(١) .

وروي عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : «التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :
تَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا ، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعَذِّرُ أَحَدٌ بَجَهَالَتِهِ ،
وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، مَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ
فَهُوَ كَاذِبٌ» ^(٢) .

وقد روي عن مُجَاهِدٍ وَطَائِفَةٍ : أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ
يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ ^(٣) .

وقد قال مُجَاهِدٌ : «عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ

(١) انظر التفاسير التالية : «الطبري» (٢١٧/٥) ، و«ابن المنذر»
(١٢٩/١) ، و«ابن كثير» (١٠/٢) ، و«السيوطي» (٤٥٩/٣) ،
وكتاب «الأضداد» لابن الأنباري (٤٢٤) .

(٢) رواه الطبري (٧٠/١) ، وابن المنذر (١٣١/١) رقم (٢٥٥) في
تفسيريهما .

(٣) رواه ابن المنذر (١٣٢/١) رقم (٢٥٩) ، والطبري في تفسيريهما
(٢٢٠/٥) ، والأنباري في «الأضداد» (٤٢٤) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «فمن قال : لا يعلم تأويله إلا الله ، فأراد به
ما يؤول إليه الكلام من الحقائق التي لا يعلمها إلا الله .
ومن قال : إن الراسخين في العلم يعلمون التأويل ، فالمراد به تفسير
القرآن الذي بينه الرسول والصحابة» . «الفتاوى» (٤٠٨/١٦)

فاتحته إلى خاتمته أقف^(١) عند كل آية ، وأسأله عن تفسيرها^(٢) .

ولا منافاة بين القولين عند التحقيق ، فإن لفظ «التأويل» قد صار بتعدد الاصطلاحات^(٣) مُستعملاً في ثلاثة معانٍ^(٤) :

أحدها - وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله - : أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل^(٥) يقترب به ؛ وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها ، وهل ذلك محمود أو مذموم ، وحق أو باطل ؟

والثاني : أن التأويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله من

(١) في «د» ، و«ش» ، و«ع» : «أقفه» .

(٢) رواه الطبري (١/ ٨٥) ، و«الخلال» (١/ ٢٢٣ رقم ٢٦٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٩) . والحاكم (٢/ ٢٧٩) ، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٦٤ رقم ١١٠٩٧) .

(٣) في «ش» : «يتعدّد للاصطلاحات» .

(٤) انظرها كذلك في : «الحموية» (١٥٣-١٥٩) ، و«الدرء» (١/ ١٤) ، (٢٠٦) ، (٥/ ٢٣٤ ، ٣٨٢) و«الفتاوى» (٤/ ٦٨) ، (٥/ ٣٥٠) ، (١٣/ ٢٨٤) ، (١٦/ ٤٠٨) ، و«الصفدية» (١/ ٢٩١) ، و«شرح حديث النزول» (١١٠) ، و«بيان تلبس الجهمية» (٥/ ٤٥٢-٤٦٠) .

(٥) في «ش» : «بدليل» .

المُصَنِّفِينَ فِي التَّفْسِيرِ : «وَاخْتَلَفَ عُلَمَاءُ التَّأْوِيلِ» .

ومجاهدٌ إمامُ المُفسِّرين .

قال الثَّورِيُّ : «إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ» ^(١) عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ» ^(٢) .

وعلى تفسيره يعتمدُ الشَّافِعِيُّ والبخاريُّ وغيرُهما ، فإذا ذَكَرَ أَنَّهُ يَعْلَمُ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ ، فالمرادُ به : معرفةُ تفسيره .

الثَّالِثُ مِنْ مَعَانِي التَّأْوِيلِ : هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي يُوَوَّلُ إِلَيْهَا الْكَلَامُ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ سُئِلُوا مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف : ٥٣] .

فتأويلُ ما في القرآنِ مِنْ أَخْبَارِ الْمَعَادِ هُوَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِيهِ ، مِمَّا يَكُونُ فِي الْقِيَامَةِ وَالْحِسَابِ وَالْجَزَاءِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، كَمَا قَالَ فِي قِصَّةِ يُوسُفَ لَمَّا سَجَدَ أَبَوَاهُ وَإِخْوَتُهُ : ﴿ وَقَالَ يَتَابَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءُوسِي مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف : ١٠٠] ^(٣) ، فَجَعَلَ عَيْنَ مَا وُجِدَ فِي الْخَارِجِ هُوَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَا .

فالتَّأْوِيلُ الثَّانِي : هُوَ تَفْسِيرُ الْكَلَامِ ، وَهُوَ الْكَلَامُ الَّذِي يُفَسَّرُ بِهِ اللَّفْظُ حَتَّى يُفْهَمَ مَعْنَاهُ أَوْ تُعْرَفَ عِلَّتُهُ أَوْ دَلِيلُهُ .

(١) كتب بهامش الأصل : «صوابه : التأويل» .

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١ / ٨٥) .

(٣) في «د» أتمها : «﴿ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾» .

وهذا التَّأْوِيلُ الثَّالِثُ هُوَ عَيْنُ مَا هُوَ موجودٌ فِي الْخَارِجِ .

ومنه : قولُ عائشةَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ ^(١) .
تَعْنِي ^(٢) قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر] .

وقولُ سفيانَ بْنِ عُيَيْنَةَ : «السُّنَّةُ هِيَ : تَأْوِيلُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ» ^(٣) .
فَإِنَّ نَفْسَ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ هُوَ تَأْوِيلُ الْأَمْرِ بِهِ ، وَنَفْسَ الْمَوْجُودِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ هُوَ تَأْوِيلُ الْخَبَرِ ، وَالْكَلَامُ خَبَرٌ وَأَمْرٌ ،
ولهذا يَقُولُ أَبُو عُبَيْدٍ -وغيرُهُ- ^(٤) : «الْفُقَهَاءُ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ» ^(٥) .

كما ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ : اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ ^(٦) ؛ لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ

(١) رواه البخاري (٢/١٦٣ رقم ٨١٧) ، ومسلم (١/٣٥٠ رقم ٤٨٤) .

(٢) فِي «ش» : «وَهُوَ» .

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ رَوَاهُ مُسْنَدًا .

(٤) زَادَ فِي «د» : «مَنْ الْفُقَهَاءُ» . وَزَادَ فِي «ش» : «مِنْ» .

(٥) «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» تَأْلَفَهُ (٧٧/٤) .

(٦) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قِدَامَةَ (ت: ٦٢٠هـ) : «وَمَعْنَى الصَّمَاءِ : أَنْ يَجْعَلَ وَسْطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ كَتِفِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيُرَدَّ طَرَفُهُ عَلَى الْأَيْسَرِ ، فَيَبْقَى مِنْكَبُهُ الْأَيْمَنُ مَكْشُوفًا . وَعَنْهُ : إِنَّمَا نُهِيَ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِزَارٌ فَيَبْدُو فَرْجُهُ ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ إِزَارٌ ، فَتَلَكُ لُبْسَةُ الْمُحْرَمِ ، فَلَا بَأْسَ بِهَا» .
«الْكَافِي» (١/٢٥٣-٢٥٤) ، وَانْظُرْ : «الْمُغْنِي» (٢/٢٩٥) .

يَعْلَمُونَ نَفْسَ مَا أُمِرَ بِهِ وَنَفْسَ مَا نُهِيَ ^(١) عَنْهُ ؛ لِيَعْلَمَهُمْ بِمَقَاصِدِ
الرَّسُولِ ، وَذَلِكَ كَمَا يَعْلَمُ أَتْبَاعُ بَقْرَاطَ وَسَيَبَوَيْهَ وَنَحْوَهُمَا مِنْ
مَقَاصِدِهِمْ مَا لَا يُعْلَمُ بِمَجَرَّدِ اللَّغَةِ ، وَلَكِنْ تَأْوِيلُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ
لَا بَدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِخِلَافِ تَأْوِيلِ الْخَبَرِ .

إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ :

فَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَنْ نَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ بِمَا لَهَا مِنْ
حَقَائِقِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ هُوَ : حَقِيقَةُ نَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ الْمُتَّصِفَةِ
بِمَا لَهَا مِنْ حَقَائِقِ الصِّفَاتِ .

وَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ هُوَ : نَفْسُ مَا يَكُونُ
مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ .

ولهذا [ما] ^(٢) يَجِيءُ فِي الْحَدِيثِ نَعْمَلُ ^(٣) بِمُحْكَمِهِ وَتُؤْمِنُ ^(٤)
بِمُتَشَابِهِهِ ؛ لِأَنَّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ فِيهِ
أَلْفَاظٌ مُتَشَابِهَةٌ ، تُشَبِّهُ مَعَانِيهَا مَا يَعْلَمُهُ ^(٥) النَّاسُ فِي الدُّنْيَا ، كَمَا
أَخْبَرَ [اللَّهُ] ^(٦) أَنَّ فِي الْجَنَّةِ لَحْمًا وَلَبَنًا وَعَسَلًا وَخَمْرًا وَنَحْوَ

(١) فِي «د» ، وَ«ش» ، وَ«ع» : «أَمَرَ بِهِ ، وَنُهِيَ» .

(٢) مِنْ «ع» .

(٣) فِي «د» ، وَ«ش» : «يُعْمَلُ» .

(٤) فِي «د» ، وَ«ش» : «وَيُؤْمِنُ» .

(٥) فِي «د» : «يَعْلَمُ» ، وَفِي «ع» : «نَعْلَمُهُ فِي الدِّينِ» .

(٦) مِنْ «د» .

ذلك ، وهذا يُشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنى ، ولكن ليس هو مثله ، ولا حقيقته كحقيقته .

فأسماء الله تعالى وصفاته أولى - وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه - أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته .

والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يُعبّر عنه بالأسماء المعلوم معانيها في الشاهد ، ويُعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد ، مع العلم بالفارق المُميّز .

وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يُعلم في الشاهد ، وفي الغائب ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر . فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختص به من الجنة والنار ، علمنا معنى ذلك وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب ، وفسرنا ذلك .

وأما نفس الحقيقة المُخبر عنها ، مثل التي لم تكن بعد ، وإنما تكون في يوم القيامة ، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله .

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه : ٥] قالوا : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

وكذلك قال ربيعة - شيخ مالك - قبله : «الاستواء معلوم ،
والكيف مجهول ، ومن الله البيان ، وعلى الرسول البلاغ ،
وعلينا الإيمان» ^(١) .

فبيّن أن : الاستواء معلوم ، وأن كيفية ذلك مجهولة .

ومثل هذا يوجد كثيرًا في كلام السلف .

والأئمة ينفون علم العباد بكيفية صفات الله ، وأنه لا يعلم
كيف الله إلا الله ، ولا يعلم ما هو إلا هو ، وقد قال النبي ﷺ :
«لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك» .

وهذا في «صحيح مسلم» ^(٢) وغيره .

وقال في الحديث الآخر : «اللهم إني أسألك بكل اسم
هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدًا
من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك» .

والحديث في «المسند» ، وفي «صحيح أبي حاتم» ^(٣) .

(١) تقدم تخريجهما ص (١٠٠) .

(٢) (١/٣٥٢ رقم ٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) رواه أحمد (٦/٢٤٦ رقم ٣٧١٢) ، وابن أبي شيبة في «المصنف»

(١٥/١٦٠ رقم ٢٩٩٣٠) ، و«المسند» (١/٢٢٣ رقم ٣٢٩) ،

والحارث بن أبي أسامة (٢/٩٥٧ رقم ١٠٥٧) ، وأبو يعلى (٩/١٩٨

رقم ٥٢٩٧) ، والطبراني في «الكبير» (١٠/١٦٩ رقم ١٠٣٥٢ رقم

وقد أَخْبَرَ فِيهِ : أَنَّ اللَّهَ مِنْ الْأَسْمَاءِ مَا اسْتَأْثَرَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ
عِنْدَهُ ، فَمَعَانِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي اسْتَأْثَرَ بِهَا فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ
لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ^(١) .

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ عَلِيمٌ ، قَدِيرٌ ، سَمِيعٌ ، بَصِيرٌ ، غَفُورٌ ،
رَحِيمٌ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ؛ فَحُجْنُ نَفْهَمُ مَعْنَى
ذَلِكَ ، وَنَمِيزُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ، وَبَيْنَ الرَّحْمَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ ،
وَنَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا اتَّفَقَتْ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى ذَاتِ اللَّهِ ، مَعَ
تَنَوُّعِ مَعَانِيهَا ، فَهِيَ مَتَّفِقَةٌ مُتَوَاطِئَةٌ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ ، مُتَبَايِنَةٌ مِنْ
جِهَةِ الصِّفَاتِ .

وكَذَلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُ : مُحَمَّدٍ ، وَأَحْمَدَ ، وَالْمَاحِي ،
وَالْحَاشِرِ ، وَالْعَاقِبِ .

وكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْقُرْآنِ مِثْلُ : الْقُرْآنِ ، وَالْفُرْقَانِ ، وَالْهُدَى ،
وَالنُّورِ ، وَالتَّنْزِيلِ ، وَالشَّفَاءِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ يَتَنَازَعُ النَّاسُ فِيهَا ؛ هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيلِ

١٠٣٥٢) ، و«الدعاء» (٢/ ١٢٧٩ رقم ١٠٣٥) ، والشاشي (١/ ٣٨
رقم ٢٨٢) ، وابن حبان (٣/ ٢٥٣ رقم ٩٧٢) ، والحاكم (١/ ٥٠٩) ،
من حديث ابن مسعود رضي الله عنه . والحديث صححه ابن حبان ، والحاكم ،
ووافقه الذهبي ، والألباني في «الصحيحة» (١/ ٣٣٦ رقم ١٩٩) .

(١) في «ش» ، و«ع» : «غيره» .

المُتَرَادِفَةُ - لَاتَّحَادِ الذَّاتِ - ، أَوْ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَبَايِنَةِ - لَتَعَدُّ الصِّفَاتِ - ؟

كما إذا قيل : السَّيْفُ ، وَالصَّارِمُ ، وَالْمُهَنْدُ ؛ وَقَصَدَ بِالصَّارِمِ مَعْنَى الصَّارِمِ ، وَفِي الْمُهَنْدِ النَّسَبَةُ إِلَى الْهَنْدِ ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا مُتَرَادِفَةٌ فِي الذَّاتِ ، مُتَبَايِنَةٌ فِي الصِّفَاتِ ^(١) .

وَمِمَّا يَوْضَحُ هَذَا ^(٢) : أَنَّ اللَّهَ وَصَفَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ ،

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ : «وَالْإِنْصَافُ : أَنَّهَا مُتَّفِقَةٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ ، مُتَنَوِّعَةٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الصِّفَاتِ فَهِيَ قِسْمٌ آخَرُ قَدْ يُسَمَّى «الْمُتَكَافِئَةَ» . وَأَسْمَاءُ اللَّهِ الْحُسْنَى وَأَسْمَاءُ رَسُولِهِ وَكِتَابِهِ مِنْ هَذَا النَّوعِ . فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ؛ حَكِيمٌ ؛ غَفُورٌ ؛ رَحِيمٌ ؛ عَلِيمٌ ؛ قَدِيرٌ : فَكُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كُلُّ اسْمٍ يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ تَخُصُّهُ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْعِزَّةِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْحِكْمَةِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْمَغْفِرَةِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ» . «الْفَتَاوَى» (٢/ ٤٢٤) .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَعْرِيفِ الْمُتَكَافِئَةِ : «مَرْتَبَةٌ بَيْنَ الْمُتَرَادِفَةِ الْمَحْضَةِ ، وَبَيْنَ الْمُتَبَايِنَةِ الْمَحْضَةِ» . «الرَّدُّ عَلَى الشَّاذِلِيِّ» (١٧٢) .

وَانْظُرْ : «جَامِعُ الْمَسَائِلِ» (٤/ ٤١٤) ، وَ«الرَّدُّ عَلَى الشَّاذِلِيِّ» (١٧٢) ، وَ«الْفَتَاوَى» (٦/ ٦٣) ، (١٣/ ٣٣٣) ، وَ«التَّسْعِينِيَّةُ» (٣/ ٨٠٨) .

(٢) انْظُرْ فِي الْمَحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ : «الْفَتَاوَى» (١٣/ ٢٧٢-٢٨١) ، (١٦/ ٤١٥-٤١٧) ، (١٧/ ٣٨١-٤٠٥) ، (٤١٢-٤٢٥) ، وَ«بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٨/ ٣٣٩-٣٤٤ ، ٣٧٦-٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٤٩٤-٥٠١) ، وَ«الْجَوَابُ الصَّحِيحُ» (٢/ ١٦٩) ، (٣/ ٤٤٨) .

وبأنه مُتشابهٌ ، وفي موضع آخر جعل منه ما هو مُحكمٌ ومنه ما هو مُتشابهٌ ، فينبغي أن يُعرفَ الإحكامُ والتَّشابهُ الذي يَعُمُّهُ ، والإحكامُ والتَّشابهُ الذي يَخْصُ بَعْضُهُ ، قال اللهُ تعالى : ﴿الرَّكْنُ أَهْكَمْتُ أَيْنَهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ﴾ [هود : ١] فأخبر^(١) أنه أَحكمَّ آيَاتِهِ كُلَّهَا .

وقال : ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي﴾ [الزمر : ٢٣] فأخبر أنه كُلُّهُ مُتشابهٌ .

والْحُكْمُ : هو الفصلُ بينَ الشَّيْئَيْنِ ، فالْحَاكِمُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ .

والْحِكْمَةُ : فصلٌ بينَ الْمُشْتَبِهَاتِ عِلْمًا وَعَمَلًا ، إذا مُيِّزَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، وَالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ ، وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ النَّافِعِ وَتَرْكَ الضَّارِّ ، فيُقَالُ : حَكَمْتُ السَّفِيهَ وَأَحْكَمْتُهُ إِذَا أَخَذْتُ عَلَى يَدِهِ ، وَحَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا إِذَا جَعَلْتُ لَهَا حَكْمَةً ، وهو ما أَحَاطَ بِالْحَنْكِ مِنَ اللَّجَامِ ، وإحكامُ الشَّيْءِ : إتقانهُ .

فإحكامُ الكلامِ : إتقانهُ بتمييزِ الصِّدْقِ مِنَ الْكَذِبِ فِي أَخْبَارِهِ ، وَتَمْيِيزِ الرَّشَادِ مِنَ الْغَيِّ فِي أَوْامِرِهِ .

(١) في «د» : ﴿مِنَ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ ، فأخبرنا .

والقرآن كله مُحْكَمٌ بمعنى الإتقان :

فقد سمّاه الله حَكِيمًا بقوله : ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾
[يونس : ١] ، فالحكيمة بمعنى : الحاكِم .

كما جَعَلَهُ يَقْصُ بقوله : ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفْصَحُ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ
أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل : ٧٦] .

وجعله مُفْتِيًّا في قوله : ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى
عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء : ١٢٧] أي : ما يُتْلَى عليكم يُفْتِيكم فيهنَّ .
وجعله هَادِيًّا ومُبَشِّرًا في قوله : ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي
هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ [الإسراء : ٩] .

وأما المُتَشَابِه الذي يَعُمُّه^(١) : فهو ضِدُّ الاختلافِ الْمَنْفِيِّ عنه
في قوله : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾
[النساء : ٨٢] ، وهو الاختلافُ المذكورُ في قوله : ﴿إِنْ كُنْ لِفِي قَوْلِي
مُخْلِفٌ ۖ يُؤَفِّكُ عَنْهُ مَنْ أَفَكَ﴾ [الذاريات] .

فالتَّشَابُه هنا هو : تَمَاطُلُ الكلامِ وتَنَاسُبُهُ ، بحيثُ يُصَدَّقُ
بعضُهُ بعضًا :

فإذا أَمَرَ بِأمرٍ لم يأْمُرْ بنقيضِهِ في موضعٍ آخَرَ ، بل يأْمُرُ به ،
أو بنظيره ، أو بمَلزوماته .

(١) في الأصل ، و«ش» : «عمه» ، والمثبت من «د» ، و«ع» .

وإذا نَهَى عن شيءٍ لم يأْمُرْ به في موضعٍ آخَرَ ، بل يَنْهَى عنه ،
أو عن نظيرِهِ ، أو عن لوازمِهِ ، إذا لم يَكُنْ هناك نسخٌ .

وكذلك إذا أَخْبَرَ بثبوتِ شيءٍ لم يُخْبِرْ بنقيضِ ذلك ، بل
يُخْبِرْ بثبوتِهِ ، أو بثبوتِ مَلْزوماتِهِ .

وإذا أَخْبَرَ بنفي شيءٍ لم يُثَبِّتْهُ ، بل يَنْفِيهِ ، أو يَنْفِي لوازمَهُ .

بخلافِ القولِ الْمُخْتَلَفِ الذي يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَيُثَبِّتُ
الشَّيْءَ تَارَةً وَيَنْفِيهِ أُخْرَى ، أو يَأْمُرُ به وَيَنْهَى عنه في وقتٍ واحدٍ ،
وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتِمَاتِلَيْنِ فَيَمْدَحُ أَحَدَهُمَا وَيَذُمُّ الْآخَرَ ، فالأقوالُ
الْمُخْتَلِفَةُ هنا هي الْمُتَضَادَّةُ ، والمُتَشَابِهَةُ هي المتوافقةُ .

وهذا التَّشَابُهُ يَكُونُ في المعاني وَإِنْ اختلفَتِ الألفاظُ ، فإذا
كَانَتِ المعاني يوافقُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَيُعْضِدُ بَعْضُهَا بَعْضًا ،
وَيُنَاسِبُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَيَشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ ، أو يَقْتَضِي بَعْضُهَا
بَعْضًا : كان الكلامُ مُتَشَابِهًا ، بخلافِ الكلامِ الْمُتَنَاقِضِ الذي
يُضَادُّ بَعْضُهُ بَعْضًا .

فهذا ^(١) التَّشَابُهُ العامُّ لَا يُنَافِي الإحكامَ العامَّ ، بل هو مُصَدِّقٌ لَهُ ،
فإنَّ الكلامَ الْمُحْكَمَ الْمُتَقَنَّ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، لَا يَنَاقِضُ
بَعْضُهُ بَعْضًا .

(١) في «د» ، و«ش» : «وهذا» .

بِخِلَافِ الْإِحْكَامِ الْخَاصِّ ، فَإِنَّهُ ضِدُّ التَّشَابُهِ الْخَاصِّ .

والتَّشَابُهُ الْخَاصُّ هُوَ : مُشَابَهَةُ الشَّيْءِ لِغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، بَحِثُ يَشْتَبُهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ هُوَ هُوَ أَوْ هُوَ مِثْلُهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

وَالْإِحْكَامُ : هُوَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا بَحِثُ لَا يَشْتَبُهُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ . وَهَذَا التَّشَابُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَدْرِ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مَعَ وُجُودِ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمَا .

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَهْتَدِي لِلْفَضْلِ بَيْنَهُمَا ، فَيَكُونُ مُشْتَبِهًا عَلَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْتَدِي إِلَى ذَلِكَ .

فَالْتَّشَابُ الَّذِي لَا يَتَمَيَّزُ^(١) مَعَهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْأُمُورِ النَّسْبِيَّةِ الْإِضَافِيَّةِ ، بَحِثُ يَشْتَبُهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ ، وَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مَا يُزِيلُ عَنْهُمْ هَذَا الْاِشْتِبَاهَ ، كَمَا إِذَا اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ مَا وُعدُوا بِهِ فِي الْآخِرَةِ بِمَا يَشْهَدُونَهُ فِي الدُّنْيَا فَظَنَّ أَنَّهُ مِثْلُهُ ، فَعَلِمَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ مِثْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَبِهًا لَهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الشُّبُهَةُ^(٢) الَّتِي يَضِلُّ بِهَا^(٣) بَعْضُ النَّاسِ ،

(١) فِي «د» : «تَمَيَّزَ» . وَفِي «ش» : «تَمَيَّزَ» .

(٢) فِي «ش» : «الشُّبُهَةُ» .

(٣) فِي «ش» : «تَضِلُّ بَعْضُ» .

وهي ما يَشْتَبَهُ^(١) فيها الحقُّ^(٢) بالباطِلِ ، حتى يَشْتَبَهُ على بعضِ
النَّاسِ^(٣) ، وَمَنْ أُوتِيَ العلمَ بالفَضْلِ بينَ هذا وهذا لم يَشْتَبَهُ عليه
الحقُّ بالباطِلِ .



والقياسُ الفاسِدُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الشُّبُهَاتِ ؛ لَأَنَّهُ تَشْبِيهٌُ لِلشَّيْءِ^(٤)
في بعضِ الأمورِ بما لا يُشَبِّهُهُ فيه ، فَمَنْ عَرَفَ الفَضْلَ بينَ
الشَّيْئَيْنِ اهْتَدَى للفرقِ الذي يزولُ به الاشتباهُ والقياسُ الفاسِدُ .

وما مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا ويَجْتَمِعَانِ في شَيْءٍ ، ويفترقانِ في شَيْءٍ ،
فبينهما اشتباهٌ مِنْ وَجْهِ وافتراقٌ مِنْ وَجْهِ ، فَلِهَذَا كَانَ ضَلَالُ
بني آدَمَ مِنْ قِبَلِ التَّشَابُهِ .

والقياسُ الفاسِدُ لا يَنْضَبِطُ ، كما قال الإمامُ أَحْمَدُ : « أَكْثَرُ
مَا يُخْطِئُ النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَالْقِيَاسِ »^(٥) .

(١) في «ع» ، و«ش» : «يُشَبِّهُ» .

(٢) في الأصل : «الحق فيها» ، والمثبت من البقية ، وفي «د» : «بها» .

(٣) زاد في «ش» : «بها» .

(٤) في «ش» : «الشيء» .

(٥) ذكره المؤلف في أكثر من كتاب كما في «الفتاوى» (١١٨/٧) ،

و(١٩/٧٥) ، (١٧/٧٥) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٥/٤٦٠) .

وقال تعليقا عليه : «يُرِيدُ بِذَلِكَ أَلَّا يَحْكُمَ بما يَدُلُّ عليه العامُّ والمُطْلَقُ

فالتأويلُ في الأدلة السَّمْعِيَّةِ ، والقياسُ في الأدلة العقلِيَّةِ ،
وهو كما قال .

والتأويلُ : الخطأُ إنّما يكونُ في الألفاظِ المُتَشَابِهَةِ .

والقياسُ : الخطأُ إنّما يكونُ في المعاني المتشابهة .

وقد وَقَعَ بنو آدمَ في عامّةٍ ما يَتَنَاوَلُهُ هذا الكلامُ في أنواعِ
الضَّلالاتِ ، حتّى آل الأمرُ بَمَنْ ^(١) يدّعي التَّحْقِيقَ والتَّوْحِيدَ
والعِرْفانَ منهم إلى أن اشتَبَهَ عليهم وُجودُ الرَّبِّ بوجودِ كُلِّ
موجودٍ ، وظنُّوا أنّه هوَ ، فجعلُوا وُجودَ المخلوقاتِ عينَ وُجودِ

قَبْلَ النَّظَرِ فيما يَخُصُّهُ وَيُقَيِّدُهُ وَلَا يَعْمَلُ بِالْقِيَاسِ قَبْلَ النَّظَرِ فِي
دَلَالَةِ النُّصُوصِ هَلْ تَدْفَعُهُ ، فَإِنَّ أَكْثَرَ خَطَأِ النَّاسِ تَمَسُّكُهُمْ بِمَا يَظُنُّونَهُ
مِنْ دَلَالَةِ اللَّفْظِ وَالْقِيَاسِ ؛ فَلْأُمُورُ الظَّنِّيَّةُ لَا يُعْمَلُ بِهَا حَتَّى يُبْحَثَ
عَنِ الْمُعَارِضِ بَحْثًا يَطْمِئِنُّ الْقَلْبُ إِلَيْهِ وَإِلَّا أَخْطَأَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ،
وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي الْمُتَمَسِّكِينَ بِالظُّوَاهِرِ وَالْأَقْيَسَةِ ؛ وَلِهَذَا جُعِلَ
الْإِحْتِجَاجُ بِالظُّوَاهِرِ مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنْ تَفْسِيرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ
طَرِيقَ أَهْلِ الْبِدْعِ . وَلَهُ فِي ذَلِكَ مُصَنَّفٌ كَبِيرٌ .

وَكَذَلِكَ التَّمَسُّكُ بِالْأَقْيَسَةِ مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنِ النُّصُوصِ وَالْآثَارِ طَرِيقُ
أَهْلِ الْبِدْعِ . وَلِهَذَا كَانَ كُلُّ قَوْلٍ ابْتَدَعَهُ هَؤُلَاءِ قَوْلًا فَاسِدًا ، وَإِنَّمَا
الصَّوَابُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ مَا وَافَقُوا فِيهِ السَّلَفَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ
بِإِحْسَانٍ . «الفتاوى» (٣٩٢ / ٧) .

(١) في «ش» : «مِمَّن» ، وفي «ع» : «إلى من» .

الخالق ، مع أنه لا شيء أبعد عن مُماثلة شيء ، أو أن يكون إيّاه ،
أو مُتَّحداً به ، أو حالاً فيه مِن الخالق مع المخلوق ^(١) .

فَمِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ وَجُودُ الْخَالِقِ بِوُجُودِ الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا حَتَّى
ظَنُّوا وَجُودَهَا وَجُودَهُ فَهَمَّ أَعْظَمُ النَّاسِ ضَلَالًا مِنْ جِهَةِ الْاِشْتِبَاهِ ؛
وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ تَشْتَرِكُ فِي مُسَمًّى «الْوُجُودِ» ، فَرَأَوْا
الْوُجُودَ وَاحِدًا ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْوَاحِدِ بِالْعَيْنِ وَالْوَاحِدِ

(١) الاتِّحَادُ هُوَ : اخْتِلَاطٌ وَامْتِزَاجٌ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ ، فَيَكُونَا بَعْدَ
الْاِتِّحَادِ ذَاتًا وَاحِدَةً .

وَالْحُلُولُ : هُوَ نَزْوُلُ الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ فِي الذَّاتِ الْبَشَرِيَّةِ ، وَدُخُولُهُ فِيهَا ،
فَيَكُونُ الْمَخْلُوقُ ظَرْفًا لِلْخَالِقِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : الْأَوَّلُ : أَنَّ الْحُلُولَ إِثْبَاتٌ لَوْجُودَيْنِ ، بِخِلَافِ
الْاِتِّحَادِ فَهُوَ إِثْبَاتٌ لَوْجُودٍ وَاحِدٍ .

الثَّانِي : أَنَّ الْحُلُولَ يَقْبَلُ الْاِنْفِصَالَ ، بِخِلَافِ الْاِتِّحَادِ .

مِثَالُهُ : الْمَاءُ وَالسُّكَّرُ ، إِذَا وَضَعْتَ السُّكَّرَ فِي الْمَاءِ دُونَ تَحْرِيكِ فَهُوَ
حُلُولٌ ؛ لِأَنَّهُ ثُمَّ ذَاتَانِ ، أَمَّا إِذَا حَرَكْتَهُ فَذَابَ صَارَ اِتِّحَادًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ
الْاِنْفِصَالَ مَرَّةً أُخْرَى . أَمَّا لَوْ وَضَعْتَ حَجَارَةً فَإِنَّهُ يُسَمَّى حُلُولًا
لَا اِتِّحَادًا ؛ لِأَنَّهُا قَابِلَةٌ لِلْاِنْفِصَالِ .

انظر : «الفتاوى» (٢/ ١٧١-١٧٣ ، ١٧٧ ، ٣٨٧ ، ٤٣٥ ، ٤٦٥-٤٦٦ ،

٤٧٨ ، ٤٩٠) ، (٣/ ٣٩٢) ، (٥/ ٢٧٢-٢٧٣ ، ٢٧٨) ، و«الدرء»

(٥/ ٣١٣ ، ٣٢٤) ، (٦/ ١٥٠-١٥٢) ، و«بيان تلبيس الجهمية»

(٥/ ٤٤-٤٩) ، و«الرد على الشاذلي» (٢٢٥-٢٣٠) ، وكتابي

«ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (٣١-٤٠) .

(١) الواحد بالعين : هو ما لا يُتصوَّرُ فيه الاشتراك ، ولا يقبلُ التَّنَوُّعَ والتَّقْسِيمَ ، بل هو شيءٌ واحدٌ ، فهو فردٌ من أفرادِ الكلِّي ، نحو : «زيد» .

والواحدُ بالنوع : هو ما يُتصوَّرُ فيه الاشتراك ، ويقبلُ التَّنَوُّعَ والتَّقْسِيمَ ، فهو جنسٌ تدرجُ تحته أنواعٌ عديدةٌ ، نحو : الإنسان ، والحيوان ، والموجودات . فالخالقُ موجودٌ ، والمخلوقُ موجودٌ ، فهما في نوعِ الوجودِ متَّحدانِ ، لكن في عينِ الموجودِ غيرِ متَّحدين ، أمَّا مَنْ لم يُفرِّقْ فاشتبهت الوحدةُ بالنوعِ مع الوحدةِ بالعينِ عليهم فلم يُميِّزوا بينهما ، ولهذا كان مُنتهى تحقيقهم القول بوحدةِ الوجودِ ، وأنَّ الوجودَ واحدٌ لا تعدُّ فيه .

قال شيخُ الإسلام : «ولهذا كان مُنتهى هؤلاء النفاةِ إلى أن يجعلوا الوجودَ الذي هو نوعٌ واحدٌ واحداً بالعين ، فيجعلون وجودَ الخالقِ هو عينُ وجودِ المخلوقاتِ ، ووجودَ زيدٍ هو عينُ وجودِ عمرو ، ووجودَ الجنةِ هو عينُ وجودِ النارِ ... ، ومنشأُ ضلالِ هؤلاء كُلِّهم : أنهم يأخذون القَدْرَ المُشْتَرَكَ بين الأعيانِ ، وهو الجنسُ اللغوي ، فيجدونه واحداً في الذهنِ ، فيظنون أنَّ ذلك هو وحدةٌ عينيةٌ ، ولا يميِّزون بين الواحدِ بالجنسِ والواحدِ بالعينِ ، وأنَّ الجنسَ العامَّ المُشْتَرَكَ لا وجودَ له في الخارجِ ، وإنما يوجدُ في الأعيانِ المُتميِّزة» . «الدرء» (٤/ ١٢٠) .

وأما الأشاعرةُ فقالوا : إنَّ الأمرَ هو عينُ الخيرِ والنَّهي ، حيثُ اشتبهَ عليهم الكلامُ فظنُّوه واحداً لا أنواعَ له ، وأنَّ الأمرَ والنَّهي والخبرَ صفاتٌ له . واعتقدوا أنَّ الكلامَ واحدٌ بالعينِ لا بالنوعِ ، ممَّا أفضى بهم إلى هذا القولِ الفاسدِ المخالفِ للشرعِ والعقلِ .

انظر : «الدرء» (٣/ ٤٤٦) ، (٤/ ١١٩) ، (٥/ ٣١٣) ، (٧/ ١٢٥) ، و«الرد على الشاذلي» (١٥٥-١٥٦ ، ٢٢٠-٢٢١) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٣٩٨-٤٠٣) ، و«الفتاوى» (٦/ ٥٢٣) ، (١٢/ ٢٦٨ ، ٥٩٦) ، (١٧/ ٧٠) ، و«بغية المراتد» (٤٦٦) ، و«الاقضاء» (٢/ ٨٥٩-٨٦٠) .

وآخرون توهّموا أنه إذا قيل : الموجودات تشترك في مُسمّى
«الوجود» ، لزم التشبيه والتركيب ، فقالوا : لفظ «الوجود»
مُشترك^(١) بالاشتراك اللفظي ، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع
اختلاف أصنافهم ، من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث ،
ونحو ذلك من أقسام الموجودات .

وطائفة ظنّت أنه : إذا كانت الموجودات تشترك في مُسمّى
«الوجود» لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان مَوجودٌ مُشتركٌ
فيه ، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مُطلقة : مثل
وجودٍ مُطلق ، وحيوانٍ مُطلق ، وجسمٍ مُطلق ، ونحو ذلك ؛
فخالفوا الحس والعقل والشرع ، وجعلوا ما في الأذهان ثابتاً في
الآعيان ، وهذا كله من نوع الاشتباه .

ومن هداه الله : فرّق بين الأمور - وإن اشتركت من بعض
الوجود - ، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق ، والتشابه^(٢)
والاختلاف ، وهؤلاء لا يضلّون بالمشابه من الكلام ؛ لأنهم
يجمعون بينه وبين المحكم المفارق^(٣) الذي يبيّن^(٤) ما بينهما

(١) في «د» ، و«ع» : «مقول» .

(٢) في «ش» : «وللتشابه» .

(٣) في «ع» ، و«ش» : «الفارق» .

(٤) في «ش» : «يتبيّن» .

من الفصل والافتراق .

وهذا كما أن لفظ : «إنا» ، و«نحن» وغيرهما من صيغ الجمع يتكلّم بها الواحد الذي له شركاء في الفعل ، ويتكلّم بها الواحد العظيم ، الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله^(١) أعوان تابعون له ، لا شركاء له .

فإذا تمسك النصراني بقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ [الحجر: ٩] ونحوه على تعدد الآلهة ، كان المحكم كقوله : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [البقرة: ١٦٣] ، ونحو ذلك ممّا لا يحتمل إلا معنى واحداً يزيل ما هناك من الاشتباه ، وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبيّناً لما يستحقّه من العظمة بالأسماء^(٢) والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم .

وأما حقيقة ما دلّ عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات ، وما له من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله ، فما^(٣) يعلمهم إلا هو : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ [المُدثر: ٣١] ، وهذا من تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله .

بخلاف المَلِكِ مِنَ الْبَشَرِ إذا قال : قد أمرنا لك بعتاء ، فقد

(١) في «د» : «أوله» .

(٢) في «د» ، و«ع» : «والأسماء» .

(٣) في «د» ، و«ع» : «فلا» .

عُلِمَ أَنَّهُ هُوَ وَأَعْوَانُهُ مِثْلُ : كَاتِبِهِ ، وَحَاجِبِهِ ، وَخَادِمِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ أَمَرُوا بِهِ ، وَقَدْ يُعْلَمُ مَا صَدَرَ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ مِنْ اعْتِقَادَاتِهِ وَإِرَادَاتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُعْلَمُ عِبَادَةُ الْحَقَائِقِ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا مِنْ صِفَاتِهِ وَصِفَاتِ الْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يَعْلَمُونَ حَقَائِقَ مَا أَرَادَ بِخَلْقِهِ وَأَمْرِهِ مِنَ الْحِكْمَةِ ، وَلَا حَقَائِقَ مَا صَدَرَتْ عَنْهُ مِنَ الْمَشِيئَةِ وَالْقُدْرَةِ .

وبهذا يتبينُ أَنَّ التَّشَابُهَ يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ ، كَمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُتَوَاطِئَةٍ^(١) ، وَإِنْ زَالَ الْاِشْتِبَاهُ بِمَا^(٢) يُمَيِّزُ أَحَدَ الْمَعْنِيِّينَ مِنْ إِضَافَةٍ أَوْ تَعْرِيفٍ .

كما إذا قيل : ﴿ فِيهَا أَنْهَرُ مِنْ مَاءٍ ﴾ [محمد: ١٥] ، فهنا قد خَصَّ هذا الماءَ بِالْجَنَّةِ ، فَظَهَرَ^(٣) الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَاءِ الدُّنْيَا ، لَكِنْ حَقِيقَةُ مَا اِمْتَاَزَ بِهِ ذَلِكَ الْمَاءُ غَيْرُ مَعْلُومٍ لَنَا ، وَهُوَ^(٤) مَا أَعَدَّ اللَّهُ لِعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ مِمَّا لَا عَيْنٌ رَأَتْ ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ ، وَلَا خَطَرَ

(١) فِي «ش» : «بِمَوَاطِئَةٍ» .

(٢) فِي «د» : «لِمَا» .

(٣) فِي «د» : «وِظَهَرَ» .

(٤) زَادَ فِي «ش» : «مَعَ» .

على قلبٍ بشرٍ مِنَ التَّأْوِيلِ الذي لا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ^(١).

(١) الْمُتَوَاطِئُ : هو الاسمُ الواحدُ الذي يُقالُ مِنْ أَوَّلِ ما وضع له على أشياء كثيرة ، ويدلُّ على معنى واحدٍ يعُمُّها .
والمشتركُ : هو اللفظُ الواحدُ الدَّالُّ على معنيين مُخْتَلِفِينَ أو أكثر دَلالةً على السَّوءِ عند أهل تلك اللُّغة .
وبعبارةٍ أيسرَ وأسهلَ : الأسماءُ المُتَوَاطِئَةُ : تشتركُ باللفظِ والمعنى [مثل : إنسان ، فهو يصدق على زيد وعمرو] . أمَّا المشتركُ فإنها : مُتَّفَقَةُ اللَّفْظِ مختلفةُ المعنى [كعين ، تطلق على العين الباصرة ، والماء ، والجاسوس] .

فالحَيُّ - مثلاً - ، يطلق على الخالق ﷻ ، ويطلق على الإنسان ، فهل هو مِنْ قَبِيلِ : المُتَوَاطِئِ أو المُشْتَرَكِ ؟

من نظر إلى أصل الحياة قال إنها من المتواطئ ، ومن نظر إلى الاختلاف والتباين الكبير بين حياة الإنسان وحياة الخالق ، قال : إنها من المشترك ، ولهذا سمّاها بعضهم بالمُشْكَكَةِ ؛ لتشكُّك الإنسان فيها هل هي مِنَ المُشْتَرَكِ أم مِنَ المُتَوَاطِئِ ، وشيخ الإسلام رجح أنها نوع من المتواطئ . [«الحموية» (٣٣١)] .

قال شيخ الإسلام في مناظرته لابن المرحّل عندما بيّن جواز إطلاق لفظ «المتواطئ» و «المشترك» على اللفظ الواحد ، ولكن من جهتين مختلفتين فاعترض ابن المرحّل : كيف يكون هذا ؟ فأجابه الشيخ بقوله : «المعاني الدقيقة تحتاج إلى إصغاء واستماع وتدبّر ، وذلك أن الماهيتين إذا كان بينهما قدرٌ مُشْتَرَكٌ وقدرٌ مُمَيِّزٌ ، واللفظُ يُطلق على كُلِّ منهما فقد يُطلق عليهما باعتبار ما به تمتاز كُلُّ ماهية عن الأخرى ، فيكون مُشْتَرَكًا كالاشتراك اللفظي ، وقد يكون مُطلقًا

وكذلك مدلولُ أسمائه [وصفاته] ^(١) التي يختصُّ بها التي هي حقيقته ^(٢) ، لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ^(٣) ، ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره يُنكرون على الجهمية وأمثالهم - من الذين يُحرِّفون الكلم عن مواضعه - تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال الإمام أحمد في كتابه الذي صنّفه في «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من مُتشابه القرآن وتأولته على غير تأويله» ^(٤) .

باعتبار القدر المشترك بين الماهيتين ، فيكون لفظاً مُتواطئاً ...
 مثال ذلك : «اسم الجنس» إذا غلب في العُرف على بعض أنواعه ، كلفظ «الدابة» إذا غلب على «الفرس» ، قد نُطْلِقُهُ على الفرس باعتبار القدر المشترك بينها وبين سائر الدواب ، فيكون مُتواطئاً ، وقد نُطْلِقُهُ باعتبار خصوصية الفرس فيكون مُشترِكاً بين خصوص الفرس وعموم سائر الدواب ، ويصير استعماله في الفرس : تارةً بطريق التواطؤ ، وتارةً بطريق الاشتراك . «الفتاوى» (١١/ ١٤١-١٤٢) .
 انظر : «الحموية» (٣٢٦-٣٣٣) ، و«الفتاوى» (١٤/ ٢١٥) ، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٨٢ ، ٥٨٦) لابن تيمية ، و«التعريفات» للجرجاني (٢٥٧ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦) ، «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي (٣/ ٦٣٧) ، «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي (٦٣٥ ، ٦٥٧) ، «شرح التدمرية» لابن عثيمين (٢٩٩-٣٠٠) .

(١) من «د» ، و«ع» .

(٢) في «ش» : «حقيقة» .

(٣) في «ش» : «الله» .

(٤) انظر ص (١٧٠-١٧٢) بتحقيقي .

فإنَّما ^(١) ذَمَّهُم لكونِهِم : «تَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ» ، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ مَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِمْ مَعْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَشْتَبِهُ عَلَى غَيْرِهِمْ .

وَذَمَّهُم عَلَى أَنَّهُمْ : «تَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ» ، لَمْ ^(٢) يَنْفِ مُطْلَقَ لَفْظِ التَّأْوِيلِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ لَفْظَ «التَّأْوِيلِ» :

يُرَادُّ بِهِ : التَّفْسِيرُ الْمُبِينُ لِمُرَادِ اللَّهِ بِهِ ، فَذَاكَ لَا يُعَابُ بَلْ يُحْمَدُ .

وَيُرَادُّ بِالتَّأْوِيلِ : الْحَقِيقَةُ الَّتِي اسْتَأَثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهَا ، فَذَاكَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ، وَقَدْ بَسَطْنَا هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٣) .

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُ ، مِثْلُ طَائِفَةٍ يَقُولُونَ : إِنَّ التَّأْوِيلَ بَاطِلٌ ، وَإِنَّهُ يَجِبُ إِجْرَاءُ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] وَيَحْتَجُّونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ .

وَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَقْتَضِي أَنْ هُنَاكَ تَأْوِيلًا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَهُمْ يَنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا .

وَجِهَةُ الْغَلَطِ : أَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي اسْتَأَثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ هُوَ : الْحَقِيقَةُ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ، وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الْمَذْمُومُ وَالْبَاطِلُ فَهُوَ تَأْوِيلُ

(١) فِي «ع» : «وإنما» .

(٢) فِي «ع» : «ولم» .

(٣) انظر ما تقدم ص (١٥٤) وما بعدها .

أهل التَّحْرِيفِ والبدع ، الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدَّعون صَرَفَ اللَّفْظِ عن مَدْلُولِهِ إلى غير مَدْلُولِهِ بغير دليل يُوجِبُ ذلك ، ويدَّعون أَنَّ في ظاهِرِهِ مِنَ المَحْذُورِ ما هو نظيرُ المَحْذُورِ اللَّازِمِ فيما أثبتُّوه بالعقل ! ويصرفونه إلى معاني هي نظيرُ المعاني التي نفَّوها عنه ! فيكون ما نفَّوه مِنْ جنس ما أثبتُّوه ، فإن كان الثَّابِتُ حقًّا مُمَكِّنًا كان المنفيُّ مثله ، وإن كان المنفيُّ باطلاً مُمتنعًا كان الثَّابِتُ مثله .

وهؤلاء الذين ينفون التَّأويلَ مُطلقًا ، ويحتجُّون بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] قد يظنون أَنَّا خُوطِبْنَا في القرآن بما لا يفهمه أحدٌ ، أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شيء^(١) .

وهذا مع أَنَّهُ باطلٌ فهو متناقضٌ ؛ لأنَّا إذا لم يفهم^(٢) منه شيء لم يجز أن نقول له تأويلٌ يخالف الظَّاهِرَ ولا يوافقُه ؛ لإمكان أن يكون له معنى صحيحٌ ، وذلك المعنى الصَّحيح لا يخالف الظَّاهِرَ المعلومَ لنا ؛ فإنه لا ظاهر له على قولهم ، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالةً على خلاف الظَّاهِرِ فلا يكون

(١) في الأصل ، و«ش» بعده : «فإنه لا ظاهر له على قولهم» ، وقد تأخرت في «د» ، و«ع» إلى الفقرة التالية .

(٢) في الأصل : «نفهمه» ، وفي «ش» : «لم نفهمه لم يجز» ، والمثبت من البقية .

تأويلًا ، ولا يجوز أن ينفي^(١) دلالة على معانٍ لا نعرفها على هذا التقدير ، فإن تلك المعاني التي دلَّ عليها قد لا نكون عارفين بها .

ولأننا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله المراد فلأن لا نعرف دلالة على المعاني التي لم يدلَّ عليها اللفظ أولى ؛ لأنَّ إشعار اللفظ بما^(٢) يُرادُّ به أقوى من إشعاره بما لا يُرادُّ به ، فإذا كان اللفظ لا إشعار^(٣) له بمعنى من المعاني ، ولا يفهم منه معنى أصلاً ، لم يكن مُشعرًا بما أُريدَ به ، فلأن لا يكون مُشعرًا بما [لم]^(٤) يُردُّ به [أولى]^(٥) .

فلا يجوز أن يُقال : إنَّ هذا اللفظ متأوَّل ، بمعنى أنَّه مصروفٌ عن الاحتمالِ [الرَّاجِحُ إلى الاحتمالِ]^(٦) المرجوح ، فضلاً عن أن يُقال : إنَّ هذا التأويل لا يعلمه إلَّا الله .

اللَّهُمَّ إلَّا أن يُرادَ بالتأويل ما يُخالف ظاهره اللائق^(٧)

(١) في «د» : «لا يجوز نفْي» .

(٢) زاد في «ش» : «لا» .

(٣) في «ش» : «شعار» .

(٤) من «د» ، و«ع» ، وفي الأصل : «يراد» .

(٥) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٦) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٧) في «د» ، و«ع» : «المختص» ، وفي «ع» بعدها : «بالخلق» .

بالمخلوقين .

فَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ أَرَادَ بِالظَّاهِرِ هَذَا فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْوِيلٌ
يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ .

لَكِنْ إِذَا قَالَ هَؤُلَاءِ : إِنَّهُ لَيْسَ لَهَا تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ ،
أَوْ إِنَّهَا تَجْرِي عَلَى الْمَعَانِي الظَّاهِرَةِ مِنْهَا ، كَانُوا مُتَنَاقِضِينَ .

وَإِنْ أَرَادُوا بِالظَّاهِرِ هُنَا مَعْنًى وَهُنَا مَعْنًى فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ مِنْ
غَيْرِ بَيَانٍ كَانَ تَلْبِيسًا .

وَإِنْ أَرَادُوا بِالظَّاهِرِ مُجَرَّدَ اللَّفْظِ ، الَّذِي يَجْرِي ^(١) عَلَى مُجَرَّدِ
الْلَّفْظِ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ غَيْرِ فَهَمٍ لِمَعْنَاهُ كَانَ إِبْطَالُهُمُ لِلتَّأْوِيلِ ^(٢)
أَوْ إِثْبَاتُهُ تَنَاقُضًا ؛ لِأَنَّ مَنْ أَثْبَتَ تَأْوِيلًا أَوْ نَفَاهُ فَقَدْ فَهَمَ مَعْنًى مِنْ
الْمَعَانِي .

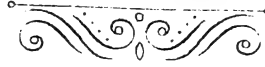
وَبِهَذَا التَّقْسِيمِ يَتَبَيَّنُ تَنَاقُضُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ
وَمُثْبِتِيهَا فِي هَذَا الْبَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) فِي الْأَصْلِ ، وَ«ش» : «أَي : تَجْرِي» ، وَالْمُثْبِتُ مِنْ «ع» ، وَ«د» .

(٢) فِي «ش» : «لِتَأْوِيلٍ» .

القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ



أَنَّهُ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : لَا بَدَّ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ ضَابِطٍ يُعَرَفُ بِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا لَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ، إِذِ الْاعْتِمَادُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ^(١) ، أَوْ مُطْلَقِ الْإِثْبَاتِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ لَيْسَ بِسَدِيدٍ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا قَدَرٌ مُشْتَرِكٌ ، وَقَدَرٌ مُمَيَّزٌ^(٢) .

فَالنَّافِي إِنْ اعْتَمَدَ فِيمَا يَنْفِيهِ عَلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهٌ .

قِيلَ لَهُ : إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُمَاطِلٌ لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَهَذَا بَاطِلٌ ، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُشَابِهٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ ، أَوْ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الْأَسْمِ ، لَزِمَكَ هَذَا فِي سَائِرِ مَا تُثَبِّتُهُ ، وَأَنْتُمْ إِنَّمَا أَقْمَتُمُ الدَّلِيلَ عَلَى إِبْطَالِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَاتِلِ الَّذِي فَسَّرْتُمُوهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ ، وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ، وَيَجِبُ لَهُ مَا يَجِبُ لَهُ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِثْبَاتَ التَّشْبِيهِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ ؛ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ امْتِنَاعُهُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ هَذَا نَفْيِ التَّشَابُهِ^(٣) مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ

(١) زَادَ فِي «ش» : «الْمُطْلَق» .

(٢) فِي «ش» : «يُمَيَّزٌ» .

(٣) فِي «ش» : «الْمُشَابِه» .

والصِّفَاتِ الْمُتَوَاطِئَةِ .

ولكنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ التَّشْبِيهَ مُفَسِّرًا بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ،
ثُمَّ [إِنَّ] ^(١) كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ الْمَعْنَى قَالُوا : إِنَّهُ مُشَبَّهٌ .
وَمُنَازِعُهُمْ يَقُولُ : ذَلِكَ الْمَعْنَى لَيْسَ هُوَ مِنَ التَّشْبِيهِ .

وقد يُفَرَّقُ بَيْنَ لَفْظِ «التَّشْبِيهِ» وَلَفْظِ «التَّمثِيلِ» ^(٢) .

وذلك أَنَّ الْمُعْتَزَلَةَ وَنَحْوَهُمْ مِنْ نَفَاةِ الصِّفَاتِ يَقُولُونَ : كُلُّ مَنْ
أَثْبَتَ لِلَّهِ صِفَةً قَدِيمَةً فَهُوَ مُشَبَّهٌ مُمَثِّلٌ .

(١) من «ع» .

(٢) في «د» ، و«ع» : «والتَّمثِيلِ» .

الفرقُ بين التَّمثِيلِ والتَّشْبِيهِ :

الأول : أَنَّ التَّمثِيلَ وَرَدَ نَفْيُهُ بِالنَّصِّ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ،
وَأَمَّا التَّشْبِيهُ فَلَمْ يَرَدْ .

الثاني : أَنَّ التَّمثِيلَ فِيهِ مُشَابَهَةٌ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ، وَأَمَّا التَّشْبِيهِ فَمِنْ
بَعْضِ الْوُجُوهِ دُونَ بَعْضٍ ، فَلَفِظُ «التَّشْبِيهِ» فِيهِ إِجْمَالٌ وَإِيهَامٌ وَاشْتِرَاكٌ ،
فَمَا مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا وَهُمَا مُتَّفَقَانِ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ ، وَلَوْ أَنَّهُ فِي كَوْنِهِمَا
مَوْجُودَيْنِ ، وَذَلِكَ الَّذِي اتَّفَقَا فِيهِ لَا يُمْكِنُ نَفْيُهُ إِلَّا بِنَفْيِ كُلِّ مِنْهُمَا .

انظر : «بيان تلبيس الجهمية» (١/٣٨٧) ، (٢/٥١٢) ، (٣/١٣٤-
١٣٦) ، (٤٩٣) ، و«الفتاوى» (٣/١٦٦ ، ١٩٥) ، و«الدرء» (٥/١٨٣) ،
و«منهاج السنة» (٢/٥٢٧) ، و«مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها»
(١/٧٥-٩٦) ، و«شرح الرسالة التدمرية» (٣٢٢ ، ٣٢٤) ، و«شرح
البراك» (٣٩٢-٣٩٣) .

فَمَنْ^(١) قال : إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى عِلْمًا [قَدِيمًا]^(٢) وَقَدَرَةً قَدِيمَةً ،
 كَانَ عِنْدَهُمْ مُشَبَّهًا مُمَثَّلًا ، لِأَنَّ «الْقَدَمَ» عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ هُوَ
 أَخْصُ^(٣) وَصْفِ الْإِلَهِ ، فَمَنْ أَثْبَتَ لَهُ صِفَةً قَدِيمَةً فَقَدْ أَثْبَتَ لَهُ
 مِثْلًا قَدِيمًا عِنْدَهُمْ ، فَيَسْمُونَهُ مُمَثَّلًا بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ^(٤) .

(١) في «الأصل» : «فَمِثْلُ مَنْ» . والمثبت من بقية النسخ ، و«العواصم» .

(٢) من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (١٥١ / ٤) .

(٣) في «الأصل» : «أَحْسَنُ» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) القديمُ في اصطلاح المُتَكَلِّمِينَ هُوَ : الَّذِي لَا أَوَّلَ لَوْجُودِهِ ، أَوِ الشَّيْءُ
 الَّذِي لَمْ يُسَبِّقْ بَعْدَمُ .

ويقول المعتزلة : الْقَدَمُ أَخْصُ أَوْصَافِ الْإِلَهِ - لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ
 بِهِ غَيْرُهُ- ، وَبَنُوا عَلَى ذَلِكَ شَبَهَتَهُمْ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ ، حَيْثُ قَالُوا : إِنَّ
 إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ جَعْلَ شَرِيكَ لِلَّهِ يُمَازِلُهُ فِي الْقَدَمِ فَإِذَا قُلْتُ : لِلَّهِ
 عِلْمٌ قَدِيمٌ ، فَقَدْ أَثْبَتَ قَدِيمِينَ : أَحَدُهُمَا اللَّهُ وَالثَّانِي الْعِلْمُ ! وَهَذَا قَوْلٌ
 بَتَعَدُّ الْقَدَمَاءِ ، وَهُوَ تَشْبِيهُ وَكُفْرٌ بِاجْمَاعِهِمْ ! .

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ هَذَا مِنْ وَجْهِ :

الأول : بَيَانُ الْخَطَأِ فِي تَعْرِيفِهِمْ لِلْقَدَمِ ، فَالْقَدَمُ فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ مِنْ
 الْأُمُورِ النَّسَبِيَّةِ ، فَالشَّيْءُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ قَدِيمٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ
 الْمُحْدَثِ الْجَدِيدِ ، وَالْمُتَأَخِّرُ مُحْدَثٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الْقَدِيمِ ، وَإِنْ
 كَانَا كِلَاهُمَا مُحْدَثَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ تَقَدَّمَ هُمَا ، وَقَدِيمَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
 مَنْ تَقَدَّمَاهُ .

الثاني : مَنْعُ أَنْ يَكُونَ أَخْصَ وَصْفٍ لِلإِلَهِ هُوَ الْقَدَمُ ، بَلْ أَخْصُ
 وَصْفٍ هُوَ مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ غَيْرُهُ مِثْلُ كَوْنِهِ : رَبُّ الْعَالَمِينَ ، وَأَنَّهُ بِكُلِّ
 شَيْءٍ عَلِيمٌ ... إلخ - كَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا - ، وَالصِّفَةُ لَا تُوصَفُ
 بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ .

=

وَمُثَبِّتَةُ الصِّفَاتِ لَا تَوَافِقُهُمْ عَلَى هَذَا ، بَلْ يَقُولُونَ : أَخْصُ
وَصِفِهِ مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ غَيْرُهُ ، مِثْلُ كَوْنِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ ، وَأَنَّهُ

الثالث : إِذَا سَلَّمْنَا ذَلِكَ فَإِنَّ وَصْفَ الصِّفَاتِ بِالْقَدَمِ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ تَعَدُّ
الْقَدَمَاءِ وَإِثْبَاتُ شَرِيكِ اللَّهِ وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ :

١ - أَنَّ الْقَدَمَ إِنَّمَا هُوَ وَصْفٌ لِّذَاتٍ مُّتَّصِفَةٍ بِصِفَاتٍ وَلَيْسَ وَصْفًا
لِلذَّاتِ الْمُجَرَّدَةِ عَنِ الصِّفَاتِ .

٢ - إِذَا قِيلَ : إِنَّ الصِّفَاتِ مُتَّصِفَةٌ بِالْقَدَمِ فَلَا تَكُونُ إِلَهًا ؛ لِأَنَّهَا قَائِمَةٌ
بذَاتِ اللَّهِ فَالْمَرَادُ بِ«اللَّهِ» ﷻ : الذَّاتُ وَالصِّفَاتُ ، كَمَا أَنَّا لَوْ قُلْنَا : إِنَّ
النَّبِيَّ ﷺ مُحَدَّثٌ وَصِفَاتِهِ مُحَدَّثَةٌ فَلَا تَكُونُ صِفَاتُهُ نَبِيًّا ، فَلَا يَعْقِلُ أَنَّ
يُقَالُ : رَأْسُهُ نَبِيٌّ ، وَلِسَانُهُ نَبِيٌّ ...

الرابع : أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَنْفِ هَذَا التَّشْبِيهَ وَإِنَّمَا نَفَى «الْمِثْلَ» كَمَا فِي قَوْلِ
تَعَالَى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ١١ . وَالصِّفَةُ
لَيْسَتْ مَثَلًا لِلْمَوْصُوفِ ، وَكَذَلِكَ نَفَى «الْكُفَاءَ» كَمَا فِي قَوْلِهِ :
﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ١٢ ، وَالصِّفَةُ لَيْسَتْ كُفُوًا لِلْمَوْصُوفِ .
فَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ الصِّفَاتُ فِيْمَا نَفَاهُ الشَّرْعُ لُغَةً .

الخامس : وَكَذَلِكَ فَإِنَّ الْعَقْلَ لَمْ يَنْفِ هَذَا الْمَعْنَى ، فَإِنَّ الصِّفَاتِ قَائِمَةٌ
بِالذَّاتِ فَوْصَفُهَا بِالْقَدَمِ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّمْثِيلِ ، بَلْ قَدَمُ الصِّفَاتِ تَابِعٌ
لِقَدَمِ الذَّاتِ وَيَسْتَحِيلُ فِي الْخَارِجِ وَجُودُ ذَاتٍ مُّجَرَّدَةٍ عَنْ أَيِّ صِفَةٍ .
انظر : «الصفدية» (٢/٨٤-٨٥ ، ١٨١ ، ٢١٥) ، و«الجواب
الصحيح» (٣/٢٦٩) ، و«الفتاوى» (١/٢٤٥) ، (١٢/١٠٥) ،
و«الدرء» (٢/٣٩١) ، (٥/٤٩-٥٠) ، (١٠/٢٧٩) ، و«شرح
العقيدة التدمرية» لابن عثيمين (٣١٦-٣٢٢) ، و«شرح الرسالة
التدمرية» د. الخميس (٣٢٥-٣٢٦) .

بكل شيءٍ عليهم ، وعلى^(١) كل شيءٍ قديرٌ ، وأنه إلهٌ واحدٌ ، ونحو ذلك ، والصفةُ لا توصفُ بشيءٍ من ذلك .

ثم من هؤلاء الصفاتية^(٢) :

من لا يقول في الصفات : إنها قديمة ، بل يقول : الرب بصفاته قديم .

ومنهم من يقول : هو قديم ، ويقول : صفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته^(٣) قديمان^(٤) .

ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان ، ولكن^(٥) يقول : ذلك لا يقتضي مشاركة الصفة له في شيءٍ من خصائصه ، فإن القدم ليس هو من خصائص الذات المجردة ، بل هو من خصائص الذات الموصوفة بالصفات ، وإلا فالذات المجردة لا وجود لها

(١) في «د» ، و«العواصم» (٤ / ١٥٢) : «وأنه على» .

(٢) يريد شيخ الإسلام من يثبت الصفات في الجملة كالشاعرة والكلائية . انظر : «الدرء» (٥ / ٣٨) .

والقول الأول نسبته للكلائية ، والثاني لأبي الحسن الأشعري ، والثالث للباقلاني وأبي يعلى . انظر : «الدرء» (٥ / ٣٨-٤٠ ، ٤٩) .

(٣) في «د» : «وصفته» .

(٤) قال شيخ الإسلام : «ولا يقولون عن الذات والصفات : إنهما قديمان ؛ لما في العطف من الإشعار بالتغاير ، وهم لا يطلقون على الصفات إنها غير الذات» . «الدرء» (٥ / ٤٩) .

(٥) «الواو» من «د» ، و«ع» .

عندهم ، فضلاً عن أن تختصَّ بالقدم^(١) .

وقد يقولون : الذاتُ متَّصِفَةٌ بالقدم ، والصفاتُ متَّصِفَةٌ بالقدم ،
وليسَتِ الصفاتُ^(٢) إلهاً ولا ربًّا ، كما أنَّ النَّبيَّ مُحدَثٌ ،
وصفاتهُ مُحدَثَةٌ ، وليسَتِ صفاتهُ نبياً .

فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفاتية اسم «التَّشْبِيهِ» ، و«التَّمثِيلِ»
كان هذا بحسبِ اعتقادهم الذي يُنازعُهُم فيه أولئك .

ثمَّ يقول^(٣) لهم أولئك : هَبْ أَنَّ هذا المعنى قد يُسمَّى في

(١) صفات الله على نوعين : ذاتية ، وفعلية ، أمَّا الذاتية فهي : التي لم يزل
ولا يزال متَّصِفاً بها كالعلم والقدرة والسمع ، وهي قديمة ؛ لأنَّها
لازمةٌ لذاتِ الربِّ .

وأمَّا الفعلية فهي : التي تتعلَّقُ بمشيئةِ الله ، إن شاء فعَلَهَا وإن شاء لم
يفْعَلْهَا كالاستواء والنزول ، وهذه الصفاتُ لا يَصِحُّ وصفُها بالقدم ؛
لأنَّها تابعةٌ لمشيئةِ الله ﷻ ، وما كان تابعاً لمشيئته فلا يكون قديماً .
ويقال في جنسها : إنها قديمة النوعِ حادثَةُ الآحادِ .

انظر : «الفتاوى» (٦/ ٢١٧-٢٧٢ ، ٣١٨) ، و«الدرء» (٢/ ٥) وما بعدها ،
و«الصفدية» (٢/ ٨٩) ، و«الأصبهانية» (٤٩٩-٥٠١) ، و«النبوات»
(١/ ٣٥٧) ، و«الجواب الصحيح» (٣/ ٢٨٠) ، و«شرح الواسطية»
(١/ ٧٨) ، و«القواعد المثلى» (٦٣) لابن عثيمين ، «شرح التدمرية»
للبراك (٣٩٨) .

(٢) في الأصل : «الصفة» ، والمثبت من «د» ، و«ع» .

(٣) في «د» : «يقولون» .

اصطلاح بعض الناس تشبيهاً ، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع ، وإنما الواجب نفى ما نفتته الأدلة الشرعية والعقلية ، والقرآن قد نفى مُسمى «المثل» و«الكفو» و«الند» ونحو ذلك .

ولكن يقولون : الصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف ، ولا كفوؤه ولا نده ؛ فلا تدخل في النص .

[أمّا] ^(١) العقل : فلم ينف مُسمى «التشبيه» باصطلاح المعتزلة .

وكذلك أيضاً يقولون : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم مُتحيز ، والأجسام متماثلة ، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مُماثلاً لسائر الأجسام ، وهذا هو التشبيه ^(٢) .

(١) من «ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٣) .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - : «وهؤلاء القائلون بأن الأجسام مُركبة من الجواهر المُفردة : المشهور عنهم بأن الجواهر مُتماثلة ؛ بل ويقولون أو أكثرهم : إن الأجسام مُتماثلة ؛ لأنها مُركبة من الجواهر المُتماثلة ...

وأكثر العقلاء يُنكرون هذا ، وحذاقهم قد أبطلوا الحُجج التي احتجوا بها على التماثل كما ذكر ذلك الرازي والامدي وغيرهما .
«الفتاوى» (١٧/ ٢٤٤-٢٤٥) .

وقال : «هذا بناء على أصل تلقوه من المعتزلة ، وهو أن الجواهر والأجسام مُتماثلة بخلاف الأعراض ، فإنها قد تختلف وقد تماثل .

وكذلك يقول هذا كثيرٌ من الصِّفاتيَّة الذين يُثبتون الصِّفات ،
ويَنفُون علُوَّه على العرش ، أو قيام^(١) الأفعال الاختيارية به
ونحو ذلك ، ويقولون : الصِّفات قد تقوم بما ليس بجسم ،
وأما العلُو على العالم ، فلا يصحُّ إلَّا إذا كان جسمًا ، فلو أثبتنا
علُوَّه للزم أن يكون جسمًا ، وحينئذ فالأجسام مُتماثلةٌ ، فيلزم

وحقيقة هذا القول أن الأجسام مُتماثلةٌ من كُلِّ وجه ، لا تَخْتَلِفُ مِنْ
وجهٍ دُونَ وجهٍ ! بل الثلجُ مُماثلٌ للنَّارِ مِنْ كُلِّ وجهٍ ، والترابُ مُماثلٌ
للذهبِ مِنْ كُلِّ وجهٍ ، والخُبْزُ مُماثلٌ للحديدِ مِنْ كُلِّ وجهٍ ، إذ كانا
مُتماثلين في صِفاتِ النَّفسِ عندهم .

وهذا القولُ فيه من مُخالَفةِ الحِسِّ والعقل ما يُستَغْنَى بِهِ عن بسطِ الرَّدِّ
على صاحبه ، بل أصلُ دعوى تماثلِ الأجسامِ مِنْ أَفْسَدِ الأقوالِ .
«درء التعارض» (١٩٢/٥) .

خلاصة القول : أن نفاة الصِّفات يقولون : إنَّ إثبات الصِّفاتِ يستلزمُ
التَّجسيمَ ، والأجسامُ مُتماثلةٌ ؛ فالنتيجةُ مِنْ هاتين المُقَدِّمتين هي :
أنَّ إثبات الصِّفاتِ تشبيهٌ ! ولا شكَّ أن المُقَدِّمتين باطلتان ، فلذلك
كانت النتيجة باطلةً - كما تقدَّم - .

انظر : «الفتاوى» (٤٢٥/٥) ، (١١٢/٦) ، (١٩٢/١٧) ، ٣١٧-
٣١٩ ، (٣٢٠) ، و«الجواب الصحيح» (٤٤٥/٣) ، و«الحموية»
(٣٥٠-٣٤٨) ، «الصفدية» (١٠/٢ ، ١٦-١٧) ، و«الدرء»
(١١٥/١ ، ١٢٠) ، (٤/١٦٩-١٧١ ، ٢٠٢) ، (١١٣/٧) ، و«بيان
تلبس الجهمية» (٥٦٢/٣) ، (٤/٧٢ ، ٩٧ ، ١٥٤-١٥٧) ،
(٢٨٧/٥) ، و«منهاج السنة» (٥٣٢/٢) ، (٥٩٩) .

(١) في «ع» ، و«العواصم» (١٥٣/٤) : «وقيام» .

التَّشْبِيهُ .

فلهذا تجد هؤلاء يُسمُّونَ مَنْ أثبتَ العلُوَّ ونحوه مُشَبَّهًا ،
ولا يُسمُّونَ مَنْ أثبتَ السَّمْعَ ، والبصرَ ، والكلامَ ونحوه مُشَبَّهًا ،
كما يقولُه صاحبُ «الإرشادِ» وأمثالُه^(١) .

وكذلك قد وافقهم على القولِ بتماثلِ الأجسامِ : القاضي
أبو يعلى وأمثالُه مِنْ مُثَبِّتَةِ الصِّفَاتِ والعلُوِّ ، لكنْ هؤلاء قد
يجعلونَ العلُوَّ صفةً خبريَّةً ، كما هو أوَّلُ^(٢) قولِي القاضي
أبي يعلى^(٣) ، فيكونُ الكلامُ فيه كالكلامِ في الوجهِ .

وقد يقولونَ : إنَّ ما يُثبتونه^(٤) لا ينافي الجسمَ ، كما يقولونه
في سائرِ الصِّفَاتِ .

والعاقِلُ إذا تأمَّلَ : وجدَ الأمرَ فيما نفوه كالأمرِ فيما أثبتوه
لا فرقَ .

وأصلُ كلامِ هؤلاء كلِّهم مَبْنِيٌّ على أنَّ إثباتَ الصِّفَاتِ يستلزمُ^(٥)
التَّجْسِيمَ ، والأجسامُ مُتماثِلَةٌ .

(١) انظر : «الإرشاد» لإمام الحرمين الجويني (ت : ٤٧٨ هـ) (٣٩) .

(٢) في الأصل ، و«ع» : «أولى» ، والمثبت من «د» ، و«العواصم»
(٤ / ١٥٤) ، و«الفتاوى» (١٧ / ٣٦١) ، و«الدرء» (٩ / ١٦) .

(٣) انظر : «مختصر المعتمد» تأليفه (١٨٤ ، ١٨٨) .

(٤) في «الأصل» : «إِذَا يَثْبُتُونَهُ» ، وفي «ش» : «بِثْبُوتِهِ» . والمثبت من البقية .

(٥) في «د» : «فلزم» .

والمثبتون يُجيبونَ عن هذا :

تارةً بمنعِ المُقدِّمةِ الأولى .

وتارةً بمنعِ المُقدِّمةِ الثانيةِ .

وتارةً بمنعِ كُلِّ مِنَ المُقدِّمتينِ .

وتارةً بالاستفصالِ .

ولا ريبَ أنَّ قولَهُم : بتماثُلِ الأجسامِ قولٌ باطلٌ ، سواءُ فسَّروا الجسمَ بما يُشارُ إليه ، أو بالقائمِ بنفسِه^(١) ، أو بالوجودِ ، أو بالمركَّبِ من الهَيُولَى والصُّورة^(٢) ، ونحو ذلك .

وأما إذا فسَّروه بالمركَّبِ مِنَ الجواهرِ المُنفردةِ [وعلى أنها

(١) في «د» : «نفسِه» .

(٢) الهَيُولَى : لفظٌ يوناني ، بمعنى : الأصل ، والمادة . وفي الاصطلاح : هي جوهرٌ في الجسمِ قابلٌ لِمَا يَعرِضُ لذلكِ الجسمِ مِنَ الاتِّصالِ والانفصالِ محلٌّ للصُّورتينِ : الجسميَّةِ والنوعيَّةِ .

قال الكفوي : «كلُّ جسمٍ يعملُ منه الصَّانِعُ وفيه صنعةٌ ، كالخشبِ للنَّجارينِ والحديدِ للحَدَّادينِ ونحو ذلك ، فذلك الجسمُ هو : الهَيُولَى ، كذلك الشيء المصنوع» . فهو إذاً : مادةُ الشيء ، وأصله الذي يركَّبُ منه .

انظر : «التعريفات» للجرجاني (١٧٧ ، ١٧٨ ، ٣٢١) ، و«التوقيف على مُهمَّاتِ التَّعاريف» للمناوي (٤٦٥ ، ٧٤٥) ، و«الكليات» لأبي البقاء الكفوي (٩٥١) .

مُتَمَاثِلَةٌ [(١) فهذا يَنْبَنِي (٢) على صِحَّةِ ذلك ، وعلى إثبات
الجواهرِ المُنفَرَدَةِ ، وعلى أَنَّها مُتَمَاثِلَةٌ (٣) ، وجمهورُ العقلاءِ
يخالِفونهم في ذلك .

والمقصودُ : أَنَّهُمْ يُطْلِقُونَ التَّشْبِيهَ عَلَى مَا يَعْتَقِدُونَهُ تَجْسِيمًا
بِنَاءً عَلَى تَمَاثُلِ الْأَجْسَامِ ، وَالْمُثَبِّتُونَ يَنَازِعُونَهُمْ فِي اعْتِقَادِهِمْ ،
كَإِطْلَاقِ الرَّافِضَةِ لِلنَّصَبِ عَلَى مَنْ تَوَلَّى أبا بكرٍ وَعُمَرُ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا} بِنَاءً
عَلَى أَنَّ مَنْ أَحَبَّهُمَا فَقَدْ أَبْغَضَ عَلِيًّا ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} ، وَمَنْ أَبْغَضَهُ فَهُوَ
نَاصِبِيٌّ ، وَأَهْلُ السُّنَةِ يَنَازِعُونَهُمْ فِي الْمَقْدَمَةِ الْأُولَى (٤) .

ولهذا يقول هؤلاء : إِنَّ الشَّيْئَيْنِ لَا يَشْتَبِهَانِ مِنْ وَجْهِ ،
وَيَخْتَلِفَانِ مِنْ وَجْهِ .

وَأَكْثَرُ الْعُقَلَاءِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ (٥) عَلَى
هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَبَيَّنَّ فِيهِ حُجْجُ مَنْ يَقُولُ بِتَمَاثُلِ
الْأَجْسَامِ ، وَحُجْجُ مَنْ نَفَى ذَلِكَ ، وَبَيَّنَّ فسادُ قَوْلِ مَنْ
يَقُولُ بِتَمَاثُلِهَا .

(١) من «ع» ، و«العواصم» (١٥٤ / ٤) .

(٢) في الأصل : «ينبئ» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (١٥٥ / ٤) .

(٣) في «ع» : «الجواهر المفرد وعلى أنه متماثل» .

(٤) انظر : «منهاج السنة» (٢ / ٦٠٧ - ٦٠٨) ، و«الحموية» (٣٤٧) .

(٥) في «د» : «القول» .

وأيضاً ، فالاعتمادُ بهذا الطريقِ على نفي التشبيهِ اعتماداً باطلاً ؛
 وذلك أنه إذا ثبت تماثلُ الأجسامِ فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجةِ
 التي ينفون بها الجسمَ ، وإذا ثبت أن هذا يستلزمُ الجسمَ ،
 وثبتَ ^(١) امتناعُ الجسمِ ، كان هذا وحده كافياً في نفي ذلك ،
 لا يحتاجُ نفي ذلك إلى نفي مُسمًى «التشبيه» ، لكن نفي الجسمِ ^(٢)
 يكون مَبْنِياً ^(٣) على نفي ^(٤) هذا التشبيه ، بأن يُقال : لو ثبت له
 كذا وكذا لكان جسمًا ، ثم يُقال : الأجسامُ مُتماثلةٌ ، فيجبُ
 اشتراكها فيما يجبُ ، ويجوزُ ، ويمتنعُ ، وهذا مُمتنعٌ عليه ، لكن
 حينئذٍ يكون مَنْ سَلَكَ هذا المَسْلَكَ مُعْتَمِداً في نفي التشبيهِ على
 نفي التجسيمِ ، فيكونُ أَصْلُ نفيه نفي الجسمِ ، وهذا مَسْلَكَ آخَرُ
 سَتَكَلِّمُ عليه - إن شاء الله تعالى - .

وإنما ^(٥) المقصودُ هنا : أن مُجَرَّدَ الاعتمادِ في نفي ما يُنفى
 على مُجَرَّدِ نفي التشبيهِ لا يُفيدُ ، إذ ما [مِنْ] ^(٦) شَيْئَيْنِ

(١) في «ش» : «ويُثَبَّتُ» .

(٢) في «ع» : «التجسيم» ، وفي «العواصم» (١٥٧/٤) : «التَّحْيزُ» .

(٣) في الأصل : «مُثَبَّتًا» ، والمثبت من «ع» ، و«العواصم» .

(٤) في «ش» : «مَثَلٌ» .

(٥) في «د» : «فإنما» .

(٦) من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (١٥٧/٤) .

إِلَّا ^(١) يَشْتَبِهَانِ مِنْ وَجْهِ ، وَيَفْتَرِقَانِ مِنْ وَجْهِ ، بخلاف الاعتمادِ على نَفْيِ النِّقْصِ والعَيْبِ ، ونحو ذلك مِمَّا هُوَ مُتَقَدِّسٌ ^(٢) عنه ، فَإِنَّ هَذِهِ طَرِيقَةٌ صَحِيحَةٌ .

وكذلك إِذَا أُثْبِتَ لَهُ صِفَاتُ الْكَمَالِ ، وَنُفِيَ مُمَائِلَتُهُ غَيْرُهُ لَهَا فِيهَا ، فَإِنَّ هَذَا نَفْيُ الْمُمَائِلَةِ ^(٣) فِيمَا هُوَ مُسْتَحَقٌّ لَهُ ، وَهَذَا حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَشْرَكَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ ، وَكُلُّ صِفَةٍ مِنَ صِفَاتِ الْكَمَالِ فَهُوَ مُتَّصِفٌ ^(٤) بِهَا عَلَى وَجْهِ لَا يُمَائِلُهُ فِيهِ أَحَدٌ .

ولهذا كَانَ مَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأُثْمَتِهَا : إِبْثَاتُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الصِّفَاتِ ^(٥) ، وَنَفْيُ مُمَائِلَتِهِ لَشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا شَابَهَ غَيْرَهُ مِنْ وَجْهِ ، جَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ ، أَوْ وَجَبَ لَهُ مَا وَجَبَ لَهُ ، وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ مَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ .

قِيلَ : هَبْ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْقَدْرُ

(١) زَادَ فِي «د» : «و» .

(٢) فِي «د» ، وَ«الْعَوَاصِمُ» : «مُقَدَّسٌ» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «مُمَائِلَةٌ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ ، وَ«الْعَوَاصِمُ» .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «يَتَّصِفُ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ ، وَ«الْعَوَاصِمُ» (١٥٨ / ٤) .

(٥) فِي «د» : «صِفَاتِ الْكَمَالِ» .

المُشْتَرَكُ لَا يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتَ مَا يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّبِّ سُبْحَانَهُ ، وَلَا نَفْيَ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَمْ يَكُنْ مُمْتَنِعًا ؛ كَمَا إِذَا قِيلَ : إِنَّهُ مَوْجُودٌ ، حَيٌّ ، عَلِيمٌ ، قَدِيرٌ ، سَمِيعٌ ، بَصِيرٌ ، وَقَدْ يُسَمَّى بَعْضُ عِبَادِهِ ^(١) حَيًّا عَلِيمًا سَمِيعًا بَصِيرًا .

فَإِذَا قِيلَ : يَلْزِمُ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مَوْجُودًا حَيًّا عَلِيمًا قَدِيرًا سَمِيعًا بَصِيرًا .

قِيلَ : لَازِمُ هَذَا الْقَدَرِ الْمُشْتَرَكِ لَيْسَ مُمْتَنِعًا عَلَى الرَّبِّ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي حُدُوثًا ، وَلَا إِمْكَانًا ، وَلَا نَقْصًا ، وَلَا شَيْئًا مِمَّا يُنَافِي صِفَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَدَرَ الْمُشْتَرَكَ هُوَ مُسَمَّى الْوُجُودِ أَوِ الْمَوْجُودِ ، أَوِ الْحَيَاةِ أَوِ الْحَيِّ ، أَوِ الْعِلْمِ أَوِ الْعَلِمِ ، أَوِ السَّمْعِ أَوِ الْبَصَرِ ^(٢) أَوِ السَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ ^(٣) ، أَوِ الْقُدْرَةِ أَوِ الْقَدِيرِ ^(٤) .

وَالْقَدَرُ الْمُشْتَرَكُ مُطْلَقٌ كُلِّيٌّ لَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَلَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا اشْتِرَاكٌ لَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْمُمْكِنِ الْمُحْدَثِ ، وَلَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْوَاجِبِ الْقَدِيمِ ، فَإِنَّ مَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا

(١) فِي الْأَصْلِ : «الْمَخْلُوقَاتِ» بَدَلَ «عِبَادِهِ» ، وَالْمَثْبُتِ مِنَ الْبَقِيَّةِ ، وَ«الْعَوَاصِمِ» .

(٢) فِي «ش» ، وَ«ع» : «أَوِ الْبَصَرِ» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «و» بَدَلَ «أَوِ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ ، وَالْمَثْبُتِ مِنَ الْبَقِيَّةِ .

(٤) انْظُرْ مَا تَقْدُمُ فِي مَعْنَى «الْقَدَرِ الْمُشْتَرَكِ» ص (٧٣-٧٥) .

يَمْتَنِعُ اشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ .

فَإِذَا كَانَ الْقَدَرُ الْمُشْتَرَكُ الَّذِي اشْتَرَكَا فِيهِ صِفَةً كَمَالٍ كَالْوُجُودِ ، وَالْحَيَاةِ ، وَالْعِلْمِ ، وَالْقُدْرَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ ، كَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِ الْخَالِقِ لَمْ يَكُنْ فِي إِثْبَاتِ هَذَا مَحْذُورٌ أَصْلًا ، بَلْ إِثْبَاتُ هَذَا مِنْ لَوَازِمِ الْمَوْجُودِ ، فَكُلُّ مَوْجُودَيْنِ لَا بَدَّ بَيْنَهُمَا مِنْ مِثْلِ هَذَا ، وَمَنْ نَفَى هَذَا لَزِمَهُ تَعْطِيلُ وُجُودِ كُلِّ مَوْجُودٍ .

وَلِهَذَا لَمَّا أَطْلَعَ الْأُئِمَّةُ عَلَى أَنَّ هَذَا حَقِيقَةُ قَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ سَمَّوْهُمُ مُعْطَلَّةً ، وَكَانَ جَهْمٌ يَنْكَرُ أَنَّ يُسَمَّى اللَّهُ شَيْئًا ، وَرَبَّمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ : «هُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ» ! ^(١) .

فَإِذَا نَفَى الْقَدَرَ الْمُشْتَرَكَ مُطْلَقًا ، لَزِمَ التَّعْطِيلُ التَّامُّ .

وَالْمَعَانِي الَّتِي يُوصَفُ بِهَا الرَّبُّ تَعَالَى ، كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ، بَلِ الْوُجُودِ وَالثُّبُوتِ وَالْحَقِيقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، تَجِبُ لَهُ لَوَازِمُهَا ؛ فَإِنَّ ثُبُوتَ الْمَلْزُومِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللَّازِمِ ، وَخَصَائِصُ الْمَخْلُوقِ الَّتِي يَجِبُ تَنْزِيهِ الرَّبِّ عَنْهَا لَيْسَتْ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ أَصْلًا ، بَلْ تِلْكَ مِنْ لَوَازِمِ مَا يَخْتَصُّ بِالْمَخْلُوقِ مِنْ وُجُودٍ وَحَيَاةٍ

(١) هذا ما ذكره الإمام أحمد بن حنبل عن الجهم بن صفوان ، انظر كتابه :

«الرد على الزنادقة والجهمية» (٢٠٩-٢١١) والحاشية التي عليه .

وعلم ونحو ذلك ، والله سبحانه منزّه عن خصائص المخلوق
وملزومات خصائصه ^(١) .

وهذا الموضع من فهمه فهمًا جيدًا وتدبره ، زالت عنه عامّة ^(٢)
الشبهات ، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا الموضع ^(٣) ،
وقد بسط هذا في مواضع كثيرة ، وبُيِّنَ فيها : أنَّ القدر المشترك
الكلّي لا يوجد في الخارج [إلّا] ^(٤) معينًا مُقيّدًا ، وأنَّ معنى
اشتراك الموجودات في أمرٍ من الأمور : هو تشابهها من ذلك
الوجه ، وأنَّ ذلك المعنى العامَّ يُطلق على هذا وهذا ، لا أنَّ
الموجودات في الخارج يُشارك ^(٥) أحدها ^(٦) الآخر في شيء
موجود فيه ، بل كلُّ موجودٍ مُتميّزٌ عن غيره بذاته وصفاته
وأفعاله .

ولمّا كان الأمر كذلك ، كان كثيرٌ من الناس يتناقض في هذا
المقام ، فتارةً يظنُّ أنَّ إثبات القدر المشترك يُوجب التشبيه
الباطل ، فيجعل ذلك له حُجّةً فيما يظنُّ نفيه من الصفات ،

(١) في «ع» : «المخلوقين وملزومات خصائصهم» .

(٢) في «ش» : «جميع» .

(٣) في «د» ، و«ش» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٩) : «المقام» .

(٤) من بقية النسخ ، و«العواصم» .

(٥) في «ش» : «تشارك» .

(٦) في الأصل : «أحدهما» ، والمثبت من «د» ، و«العواصم» .

حَذَرًا مِنْ مَلْزوماتٍ ^(١) التَّشْبِيهِ ؛ وَتَارَةً يَتَفَطَّنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ
إثباتِ هذا على كُلِّ تقديرٍ ، فَيُجِيبُ بِهِ فِيمَا يُثْبِتُهُ مِنَ الصِّفَاتِ
لِمَنْ احتجَّ بِهِ مِنَ النُّفَاةِ .

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام وقعت الشبهة في أن وجود
الرب هل هو عين ماهيته ، أو زائد على ماهيته ؟

وهل لفظ «الوجود» مقول ^(٢) بالاشتراك اللفظي ، أو بالتواطؤ ،
أو التشكيك ^(٣) ، كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها ،
وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا ^(٤) ؟

وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا ؟
وقد كثُرَ مِنْ أئمةِ النُّظَارِ الاضطرابُ والتناقضُ في هذه
المقاماتِ ، فتارةً يقولُ أحدهم القولينِ المتناقضينِ ، ويحكي عن
النَّاسِ مقالاتٍ ما قالوها ، وتارةً يَبْقَى فِي الشَّكِّ والتَّحْيِيرِ ^(٥) .

وقد بسطنا مِنْ الكلامِ في هذه المقاماتِ ، وما وقعَ مِنْ

(١) في الأصل : «لزوم» ، والمثبت من البقية .

(٢) في الأصل ، و«ش» : «يقول» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم»
(٤/١٦٠) .

(٣) في «د» : «بالتشكيك» .

(٤) انظر ما تقدّم مِنْ بيانِ معنى المتواطئِ والمُشْتَرَكِ ص (١٧٣-١٧٤) .

(٥) في الأصل ، و«ش» : «والتَّحْيِيرُ» .

الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ، ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة^(١) .

وبيننا أن الصواب [هو]^(٢) : أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج ، بخلاف الماهية التي في الذهن ، فإنها مغايرة للوجود في الخارج .

وأن لفظ الوجود كلفظ الذات ، والشئ ، والماهية ، والحقيقة ونحو ذلك ، وهذه الألفاظ كلها متواطئة^(٣) .

وإذا قيل : إنها مُشككة ، لتفاضل معانيها ؛ فالمشكك نوع من

(١) انظر في حكاية الخلاف بين الفرق في هذه المسألة والصواب فيها : «الأصبهانية» (١٠٨، ٣٣٥) ، و«الفتاوى» (١٥٦/٢) ، (١٩٠-١٩١/٣) ، و«الصفدية» (١١٩-١٢٣) ، (٢٨١-٢٨٢/٢) ، و«الدرء» (٢٩٢-٢٩٤) ، (٢٥٠، ٣٣٩) ، (١٠٢، ١٥٢) ، و«بغية المرتاد» (٤٣٥-٤٣٨) ، و«الرد على الشاذلي» (٢٦٦-٢٦٧) ، و«منهاج السنة» (٣٧٦-٣٧٧) .

(٢) من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (١٦١/٤) .

(٣) قال شيخ الإسلام : «فإن الذي عليه أهل السنة والجماعة وعامة العقلاء أن ماهية كل شيء عين وجوده ، وأنه ليس وجود الشيء قدراً زائداً على ماهيته بل ليس في الخارج إلا الشيء الذي هو الشيء ، وهو عينه ونفسه وماهيته وحقيقته ، وليس وجوده وثبوته في الخارج زائداً على ذلك» . «الفتاوى» (١٥٦/٢) .

المتواطئ^(١) العام الذي يُراعَى فيه دلالة اللَّفْظِ على القَدْرِ المُشْتَرَكِ ، سواءً كان المعنى مُتفاضلاً في مواردِهِ ، أو مُتماثلاً .

وبَيَّنَّا أَنَّ المَعْدُومَ شَيْءٌ أَيْضاً في العِلْمِ والذَّهْنِ ، لا في الخَارِجِ كما هوَ موجودٌ في العِلْمِ والذَّهْنِ لا في الخَارِجِ ، فلا^(٢) فَرْقٌ بَيْنَ الثَّبُوتِ والوُجُودِ ، لَكِنَّ الفَرْقَ بَيْنَ الوُجُودِ العِلْمِيِّ والعَيْنِيِّ ، مع أَنَّ ما في العِلْمِ لَيْسَ هوَ^(٣) الحَقِيقَةُ المَوْجُودَةُ ، وَلَكِنْ هوَ العِلْمُ التَّابِعُ للعَالَمِ القَائِمِ بِهِ .

وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها^(٤) الموجودات وتختلف ، لها وجودٌ في الأذهانِ ، وليسَ في الأعيانِ إِلَّا الأعيانُ المَوْجُودَةُ ، وصفاتها القائمةُ بها المعيّنة ، فتشابهُ^(٥) بذلك وتختلفُ به^(٦) .

(١) في «ع» : «التواطئ» .

(٢) في الأصل : «ولا» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٣) في «ش» : «كل» .

(٤) في الأصل : «بها» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٥) في «ش» ، و«ع» : «فتشابه» .

(٦) الأحوال : صفاتٌ إثباتيةٌ غيرُ مُتَّصِفَةٍ بالوجودِ ولا بالعدمِ ، أو الواسطةُ

بَيْنَ المَوْجُودِ والمَعْدُومِ ! وهذا رَفْعٌ لِلنَّقِیْضِیْنِ ! والنَّقِیْضَانِ لَا یَجْتَمِعَانِ وَلَا یَزْتَفِعَانِ . وابتدعها أبو هاشم الجبائي المعتزلي - وهي لا حقيقة لها- ، ولا يريدُ بها سِوَى المُمَاحَكَةِ اللَّفْظِيَةِ ؛ لدفعِ مَدْلُولَاتِ النُّصُوصِ فِي إثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ ﷻ ، فَحَتَّى يَتَخَلَّصَ مِنْ اسْتِعْمَالِ

لفظ «الصفات» ، وحتى لا يُثبتَ لله صفاتٌ هروباً من تعدّد القدماء - كما يزعم - سمّاها أحوالاً ، وهي غيرُ موجودة أصلاً ، فيجردُ الصفات عن حقيقتها ومعناها ؛ فمثبتوا الأحوال من نفاة الصفات «يعترفون بما يستلزم إثباتها ؛ فإنهم يثبتون كونه حياً عالماً قادراً ، وهذا بعينه يستلزم إثبات الصفات» !

ويُلخّص ابنُ حزم (ت: ٤٥٦هـ) نظرية الأحوال التي تبنّاها بعض المتكلمين من الأشاعرة فيقول : «وأما الأحوال التي ادعتها الأشعرية ، فإنهم قالوا : إن ها هنا أحوالاً ليست حقاً ولا باطلاً ، ولا هي مخلوقة ولا غيرُ مخلوقة ، ولا هي موجودة ولا معدومة ، ولا هي معلومة ولا هي مجهولة ، ولا هي أشياء ولا هي لا أشياء .. أفكارُ السوءِ إذا ظنَّ صاحبها أنه يدقق فيها فهي أضربٌ عليه ؛ لأنها تُخرجُه إلى التخليط الذي ينسبونه إلى السوفسطائية ، وإلى الهذيان المحض ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، والكلام في هذا أبين من أن يُشكل على عامي فكيف على عالم» . «الفصل» (٤٩/٥) .

وهذه «الأحوال» من عجائب أهل الكلام ، كما قال جمهور العقلاء : ثلاثة أشياء لا حقيقة لها : طفرة النظام ، وأحوال أبي هاشم ، وكسب الأشعري ! انظر : «منهاج السنة» (١/ ٢٧٠ ، ٤٥٩) ، (٢/ ١٢٤-١٢٧ ، ٢٩٧) ، و«الدرء» (٤/ ٢٢ ، ٢٨٣) ، (٥/ ٣٥-٤٥) ، (٩/ ٣٩٥) ، و«الفتاوى» (٥/ ٣٣٩) ، و«شرح الأصبهانية» (٩١) ، و«الكليات» لأبي البقاء (٣٧٤) ، و«موسوعة العقيدة» (١/ ٩٩-١٠٢) ، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٢/ ٥٤٤) ، (٣/ ١٠٦٧) .

وانظر في كتب أهل الكلام : «شرح الأصول الخمسة» للقاضي (١٨٢) ، و«الملل والنحل» (١/ ٨٢) ، و«نهاية الإقدام» للشهرستاني (١٣١-١٤٩) ، و«أصول الدين» للبغدادي (٩٠) .

[وأما هذه الجُمْلُ الْمُخْتَصِرَةُ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا] ^(١) التَّنْبِيهُ عَلَى جُمْلٍ مُخْتَصِرَةٍ جَامِعَةٍ ، مَنْ فَهَمَهَا عَلِمَ قَدْرَ نَفْعِهَا ، وَاِنْفَتَحَ لَهُ بَابُ الْهُدَى ، وَإِمْكَانُ إِغْلَاقِ بَابِ الضَّلَالِ ، ثُمَّ بَسْطُهَا وَشَرْحُهَا لَهُ مَقَامٌ آخَرُ ، إِذْ : «لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ» .

وَالْمَقْصُودُ هُنَا : [أَنْ] ^(٢) الْاعْتِمَادَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحُجَّةِ فِيمَا يُنْفَى عَنِ الرَّبِّ ، وَيُنْزَعُ عَنْهُ - كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ - خَطَأً لِمَنْ تَدَبَّرَ ذَلِكَ ، وَهَذَا مِنْ طُرُقِ النَّفْيِ الْبَاطِلَةِ .



(١) فِي «الْأَصْلِ» : «وَالْمَقْصُودُ هُنَا» فَقَطْ ، وَفِي «ش» : «وَالْمَقْصُودُ بِهَا» .

وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «د» ، وَ«ع» ، وَ«الْعَوَاصِمِ» (٤/ ١٦٢) .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ «د» ، وَ«ع» ، وَ«الْعَوَاصِمِ» .

فَصْلٌ

وأفسد من ذلك : ما يسلُكُه نُفَاةُ الصِّفَاتِ أو بعضُها ، إذا أرادوا أن يُنْزَهُوه عَمَّا يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ مِمَّا هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْكُفْرِ ، مثل أن يُريدوا تَنْزِيهَهُ عَنِ الْحُزَنِ والبكاءِ ونحوِ ذلك ، ويريدون الرَّدَّ عَلَى الْيَهُودِ الَّذِينَ يَقُولُونَ : إِنَّهُ بَكَى عَلَى الطُّوفَانِ حَتَّى رَمَدَ ، وَعَادَتُهُ الْمَلَائِكَةُ ، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْهَيْئَةِ بَعْضِ الْبَشَرِ وَأَنَّهُ اللَّهُ .

فإنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَحْتَجُّ عَلَى هَؤُلَاءِ بِنْفِي التَّجْسِيمِ أَوِ التَّحْيِزِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَيَقُولُونَ : لَوْ اتَّصَفَ بِهِذِهِ النَّقَائِصِ وَالْآفَاتِ لَكَانَ جِسْمًا أَوْ مُتَحَيِّزًا ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ !

وبسلوكِهِمْ مِثْلَ هَذِهِ الطَّرِيقِ اسْتَظْهَرَ عَلَيْهِمْ هَؤُلَاءِ الْمَلَا حِدَةً ، نَفَاةُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ لَا يَحْصُلُ بِهَا الْمَقْصُودُ لُوجُوه^(١) :

أَحَدُهَا : أَنَّ وَصْفَ اللَّهِ تَعَالَى بِهِذِهِ النَّقَائِصِ وَالْآفَاتِ أَظْهَرَ

(١) انظر في ردِّ شُبُهَتِهِمْ فِي نَفْيِ النَّقَائِصِ عَنْ اللَّهِ مُحْتَجِّينَ بِنْفِي الْجِسْمِ أَوِ التَّحْيِزِ : «الدرء» (١/١٢٩) ، (٤/٢٨٢) ، (٥/٨١) ، و«منهاج السنة» (٢/٥٦٣-٥٦٤) ، و«الفتاوى» (٥/٢١٣ ، ٣٦٠) ، (٦/٧٣) ، (١٣/١٦٤-١٦٦) ، (١٧/٣٢٤) ، و«الصفدية» (٢/٣٣-٣٤ ، ٤٠)

فسادًا في العقل والدين من نفي التَّحْيِيزِ والتَّجْسِيمِ ، فإنَّ هذا فيه مِنْ الاشتباه والنِّزاعِ والخَفَاءِ ما ليسَ في ذلكَ ، وكفَّرُ صاحبُ ذلكَ معلومٌ بالضرورةِ مِنْ دينِ الإسلامِ ، والدَّلِيلُ معرَّفٌ ^(١) للمدلُولِ ، ومبيِّنٌ لَهُ ، فلا يجوزُ أن يُستدلَّ على الأظهرِ الأَبِينِ بالأخْفَى ^(٢) ، كما لا يُفعلُ مثلُ ذلكِ في الحدودِ .

والوجهُ الثَّاني : أنَّ هؤلاءِ الذين يَصِفُونَهُ بهذه الآفاتِ ^(٣) يُمكنُهُمْ أن يقولوا : نحنُ لا نقولُ بالتَّجْسِيمِ والتَّحْيِيزِ ^(٤) ، كما ^(٥) يقولُهُ مَنْ يثبتُ الصِّفَاتِ وينفي التَّجْسِيمَ ^(٦) ، فيصيرُ نزاعُهُمْ مثلَ نزاعِ مُثَبِّتَةِ صِفَاتِ ^(٧) الكمالِ ، فيصيرُ كلامُ مَنْ وَصَفَ اللهَ تعالى بِصِفَاتِ الكمالِ وصِفَاتِ النِّقْصِ واحدًا ، ويبقى ردُّ النُّفَاةِ على الطَّائِفَتَيْنِ بطريقٍ واحدٍ ، وهذا في غايةِ الفسادِ .

الثَّالثُ : أنَّ هؤلاءِ يَنْفُونَ صِفَاتِ الكمالِ بمثلِ هذه الطَّرِيقَةِ ، واتَّصافُهُ بِصِفَاتِ الكمالِ واجبٌ ، ثابتٌ بالعقلِ والسَّمْعِ ، فيكونُ

(١) في «د» ، و«ش» : «معروفٌ» .

(٢) في «ع» : «بما لا يخفى» .

(٣) في «ع» : «الصفات» .

(٤) في الأصل : «والتَّحْيِيزِ» ، والمثبت من البقية .

(٥) زادَ في «ش» : «لَا» .

(٦) في الأصل ، و«ش» : «التَّحْيِيزُ» ، والمثبت من «د» ، و«ع» .

(٧) في «ع» : «مُثَبِّتَةِ الكلامِ وصفاتِ الكمال» .

ذلك دليلاً على فساد هذه الطريقة .

الرَّابِع : أنَّ سالكي هذه الطَّريقة ^(١) مُتناقضون ، فكلُّ ^(٢) مَنْ أثبتَ شيئاً منهم ألزمه ^(٣) الآخر بما يوافقُه فيه من الإثبات ، كما أنَّ كلَّ مَنْ نفى شيئاً منهم ألزمه الآخر بما وافقه فيه من النفي .

فمُثبتة الصِّفات كالحياة والعلم والقُدرة والكلام والسمع والبصر ، إذا قالت لهم النُّفأة كالمعتزلة : هذا تجسيمٌ ؛ لأنَّ هذه الصِّفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بالجسم ، أو : لأنَّا لا نعرف موصوفاً بالصِّفات إلا جسماً .

قالت لهم المُثبتة : وأنتم قد قلتم : إنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ ، وقلتم : ليسَ بجسمٍ ، وأنتم لا تعلمونَ موجوداً حياً عالمًا قادراً إلا جسماً ، فقد أثبتُّموه على خلافٍ ما علِّمتم ، فكذاك نحنُ .

وقالوا لهم : أنتم أثبتُّم حياً عالمًا قادراً بلا حياةٍ ولا علمٍ ولا قدرةٍ ، وهذا تناقضٌ يُعلمُ بضرورة العقل .

ثمَّ هؤلاء المُثبتة إذا قالوا لِمَنْ أثبتَ : أنه يَرْضَى ويغضبُ ويحبُّ ويبغضُ ، أو مَنْ وصفَه بالاستواء والنُّزول والإتيان

(١) في الأصل ، و«ش» : «الطَّريق» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٢) في الأصل : «وكل» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (٤/١٦٣) .

(٣) في «د» : «لزم» .

والمجيء ، أو بالوجه واليد ونحو ذلك إذا قالوا : هذا يقتضي
التجسيم ؛ لأننا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم .

قالت لهم المثبتة : فأنتم قد وصفتُموه بالحياة والعلم والقدرة
والسمع والبصر والكلام ، وهذا هكذا ، فإن كان هذا لا يوصف
به إلا الجسم فالآخر كذلك ، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما
ما ليس بجسم فالآخر كذلك ، فالتفريق بينهما تفريق بين
المتماثلين .

ولهذا لما كان الردُّ على مَنْ وصفَ الله تعالى بالنقائص بهذه
الطريق ^(١) طريقًا فاسدًا لم يسلكه أحدٌ من السلف والأئمة ، فلم
ينطق أحدٌ منهم في حقِّ الله بالجسم لا نفيًا ولا إثباتًا ،
ولا بالجوهر والتَّحْيِيز ^(٢) ونحو ذلك ؛ لأنها عباراتٌ مُجْمَلَةٌ
لا تُحِقُّ حقًّا ولا تُبْطِلُ باطلاً ، ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما
أنكره على اليهود وغيرهم مِنَ الكُفَّار ما هوَ مِنْ هذا النوع ، بل
هذا هوَ مِنَ الكلامِ المُبْتَدَعِ ، الذي أنكره السلف والأئمة .



(١) في «ش» : «الطُّرُق» .

(٢) في «د» : «والمُتَحَيِّز» .

فَصْلٌ

وَأَمَّا فِي طُرُقِ ^(١) الْإِثْبَاتِ فَمَعْلُومٌ أَيْضًا أَنَّ الْمُثْبِتَ لَا يَكْفِي فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ ؛ إِذْ لَوْ كَفَى فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ لَجَازَ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ الْأَعْضَاءِ وَالْأَفْعَالِ بِمَا لَا يَكَادُ يُحْصَى مِمَّا هُوَ مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ عَنْهُ ، وَأَنْ يُوصَفَ أَيْضًا بِالنَّقَائِصِ الَّتِي لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ ^(٢) .

كَمَا لَوْ وَصَفَهُ مُفْتَرٍ عَلَيْهِ بِالْبُكَاءِ وَالْحُزْنِ وَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ .

وَكَمَا لَوْ قَالَ الْمُفْتَرِي : يَأْكُلُ لَا كَأَكْلِ الْعِبَادِ ، وَيَشْرَبُ لَا كَشُرْبِهِمْ ، وَيَبْكِي وَيَحْزَنُ لَا كَبُكَائِهِمْ وَلَا حُزْنِهِمْ ^(٣) ، كَمَا يُقَالُ : يَضْحَكُ لَا كَضِحِكِهِمْ ، وَيَفْرَحُ لَا كَفَرَحِهِمْ ، وَيَتَكَلَّمُ

(١) تحرفت في الأصل ، و «ش» إلى : «طرف» ، والمثبت من البقية و«العواصم» (٤/١٦٤) .

(٢) انظر في كلام المؤلف في الرد على من اكتفى بإثبات الصفات بمجرد نفي التشبيه : «الفتاوى» (٦/٧٣) ، (١٣/١٦٤) ، (١٦/٤٣٠) ، و«منهاج السنة» (٢/٥٦٣) ، و«الدرء» (١/١٢٩) ، و«الصفدية» (٢/٤٠) ، و«الرد على الشاذلي» (٢٦٣) .

(٣) في «د» : «كحزْنهم» .

لا ككلامِهِمْ .

ولجَازَ أن يُقالَ : له أعضاءٌ كثيرةٌ لا كأعضائِهِمْ ، كما قيلَ : له وَجْهُ لا كُوجُوهِهِمْ ، ويدانِ لا كأيديهِمْ ، حتى يَذْكَرَ المَعْدَةَ والأَمعاءَ والذَّكَرَ ، وغيرَ ذلكَ مِمَّا يتعالى اللهُ عزَّ وجلَّ عنه ، سُبْحانَهُ وتعالى عَمَّا يَقولُ الظَّالِمونَ علَواً كبيراً .

فإنَّه يُقالُ لنا في^(١) ذلكَ مع إثباتِ الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ وغيرها مِنَ الصِّفاتِ : ما الفرقُ بينَ هذا وبينَ ما أثبتَّه إذا نفيتَ التَّشبيهُ ، وجعلتَ مُجرَّدَ نفيِ التَّشبيهِ كافياً في الإثباتِ ؟
فلا بُدَّ مِنَ إثباتِ فرقٍ في نفسِ الأمرِ .

فإنَّ قالَ : العُمْدَةُ في الفرقِ هوَ السَّمْعُ ، فما جاءَ به السَّمْعُ أثبتَّه ، دونَ ما لم يَجِئْ به السَّمْعُ .

قيلَ له : أوَّلاً : السَّمْعُ هوَ خَبَرُ الصَّادِقِ عَمَّا هوَ الأمرُ عليه في نَفْسِهِ ، فما أَخْبَرَ به الصَّادِقُ فهوَ حقٌّ مِنْ نَفْيٍ أو إثباتٍ ، والخَبَرُ دليلٌ علىِ المخْبَرِ عنه ، والدَّلِيلُ لا ينعكسُ ، فلا يلزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ المدلولِ عليه ، فما لم يَرِدْ به السَّمْعُ يجوزُ أن يكونَ ثابتاً في نفسِ الأمرِ ، وإن لم يَرِدْ به السَّمْعُ ، إذا لم يَكُنْ قد نفاه .

ومعلومٌ أنَّ السَّمْعَ لم ينفِ كُلَّ هذه الأمورِ بأسمائِها الخاصَّةِ ،

(١) في «د» : «لَمَنْ يَنْفِي» .

فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا يَنْفِيهَا مِنَ السَّمْعِ ، وَإِلَّا فلا يَجُوزُ حَيْثُ نَفَيْهَا ،
كما لا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا .

وأيضاً ، فلا بدَّ في نفسِ الأمرِ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يُثَبَّتُ لَهُ وَيُنْفَى
عنه ، فَإِنَّ الْأُمُورَ الْمُتَمَاثِلَةَ فِي الْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ وَالامْتِنَاعِ يَمْتَنِعُ
اِخْتِصَاصُ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ بِالْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ وَالامْتِنَاعِ ،
فلا بدَّ مِنْ اِخْتِصَاصِ الْمُنْفَى عَنِ الْمَثْبُوتِ بِمَا يَخْصُهُ بِالنَّفْيِ ،
وَلَا بدَّ مِنْ اِخْتِصَاصِ الثَّابِتِ عَنِ الْمُتَنَفِي بِمَا يَخْصُهُ بِالثَّبُوتِ ^(١) .

وقد يُعَبَّرُ عَنْ ذَلِكَ بِأَن يُقَالَ : لَا بدَّ مِنْ أَمْرٍ يَوْجِبُ نَفْيَ
مَا يَجِبُ نَفْيُهُ عَنِ اللَّهِ ، كما أَنَّهُ لَا بدَّ مِنْ أَمْرٍ يُثَبَّتُ لَهُ مَا هُوَ ثَابِتٌ ،
وإنْ كَانَ السَّمْعُ كَافِيًا كَانَ مُخْبِرًا عَمَّا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ ،
فَمَا الْفَرْقُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا ؟

فَيُقَالُ : كُلُّ مَا نَافَى صِفَاتِ الْكَمَالِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ فَهُوَ مَنْزَعٌ عَنْهُ ،
فَإِنَّ ثُبُوتَ أَحَدِ الضَّدَيْنِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْآخَرِ ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ
وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ ، وَأَنَّهُ قَدِيمٌ وَاجِبُ الْقِدَمِ ؛ عَلِمَ اِمْتِنَاعُ
الْقِدَمِ وَالْحُدُوثِ عَلَيْهِ ، وَعُلِمَ أَنَّهُ غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ .

فَالْمُفْتَقَرُ ^(٢) إِلَى مَا سِوَاهُ فِي بَعْضٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ ^(٣)

(١) فِي «د» ، وَ«ع» : «مِنَ الثَّبُوتِ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «وَالْمُفْتَقَرُ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ ، وَ«الْعَوَاصِمُ» (٤/١٦٥) .

(٣) فِي «ع» : «لِنَفْسِهِ» .

ليس [هو] ^(١) موجودًا بنفسه ، بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما تحتاج إليه نفسه ، فلا يوجد إلا به .

وهو سبحانه غني عن كل ما سواه ، فكل ^(٢) ما نافى عنه ، فهو منزّه عنه ، وهو سبحانه قدير قوي ، فكل ما نافى قدرته وقوته ، فهو منزّه عنه ، وهو سبحانه حي قيوم فكل ما نافى حياته وقيوميته فهو منزّه عنه .

وبالجُملة : فالسمعُ قد أثبت له من الأسماء الحُسنَى وصفات الكمال ما قد ورد ، فكل ^(٣) ما ضاد ذلك فالسمعُ ينفيه ، كما ينفي عنه المثل والكفو ، فإن إثبات الشيء نفي لضده ولما يستلزم ضده .

والعقل يعرف نفي ذلك ، كما يعرف إثبات ضده ، فإثبات أحد الضدين نفي للآخر ^(٤) ولما يستلزمه .

فطرق العلم بنفي ما يُنزّه الربُّ عنه متسعة ، لا يحتاج فيها إلى الاقتصار على مُجرّد نفي التشبيه [والتّجسيم] ^(٥) كما فعله

(١) من «ع» .

(٢) في الأصل : «وكل» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٣) في الأصل : «وكل» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٤) في الأصل ، و«ش» : «الآخر» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٥) من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (١٦٦/٤) .

أَهْلُ الْقُصُورِ وَالتَّقْصِيرِ ، الَّذِينَ تَنَاقَضُوا فِي ذَلِكَ وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمُتَمَازِلَيْنِ ، حَتَّى إِنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا احْتَجَّ عَلَيْهِ مَنْ نَفَاهُ بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ .

وَكَذَلِكَ ^(١) احْتَجَّ ^(٢) الْقَرَامِطَةُ عَلَى نَفْيِ جَمِيعِ الْأُمُورِ حَتَّى نَفَوْا النَّفْيَ ، فَقَالُوا : لَا يُقَالُ مَوْجُودٌ ، وَلَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ ، وَلَا حَيٌّ وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهٌُ بِالْمَوْجُودِ أَوِ الْمَعْدُومِ ! فَلَزِمَهُمْ ^(٣) نَفْيُ النَّقِیْضَيْنِ ، وَهُوَ أَظْهَرُ الْأَشْيَاءِ امْتِنَاعًا .

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَلْزِمُهُمْ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالْمَعْدُومَاتِ وَالْمُتَمَنِّعَاتِ وَالْجَمَادَاتِ أَعْظَمُ مِمَّا فَرَّوْا مِنْهُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْأَحْيَاءِ الْكَامِلِينَ .

فَطَرَقَ ^(٤) تَنْزِيهِهِ وَتَقْدِيسِهِ عَمَّا هُوَ مُنْزَعٌ عَنْهُ مُتَّسِعَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى هَذَا .

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَا يُنْفَى عَنْهُ سُبْحَانَهُ يُنْفَى لَتَضَمُّنِ النَّفْيِ الْإِثْبَاتَ ، إِذْ مُجَرَّدُ النَّفْيِ لَا مَدْحٌ فِيهِ وَلَا كَمَالٌ ، فَإِنَّ الْمَعْدُومَ يُوصَفُ بِالنَّفْيِ ، وَالْمَعْدُومُ لَا يُشَبَّهُ الْمَوْجُودَ ^(٥) ، وَلَيْسَ هَذَا مَدْحًا لَهُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : «وَبِذَلِكَ» ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ ، وَ«الْعَوَاصِمُ» .

(٢) فِي «ش» : «اِحْتَجَّتْ» .

(٣) فِي «ع» : «فَلَزِمَ» .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «وَطَرَقَ» ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ .

(٥) فِي «ع» : «وَالْعَدَمُ لَا يَشَبَّهُ الْمَوْجُودَاتِ» .

بل مشابهة^(١) الناقص في^(٢) صفات النقص نقص مُطلقاً ، كما أنَّ مُماثلة المخلوق في شيءٍ من الصفات تمثيلٌ وتشبيهٌ ، يُنزّه^(٣) عنه الرَّبُّ تبارك وتعالى .

والنقص ضدُّ الكمال ، وذلك مثل^(٤) أنَّه قد عَلِمَ أَنَّهُ حَيٌّ ، والموت ضدُّ ذلك فهو منزّه عنه ، وكذلك النوم والسنة ضدُّ كمال الحياة ، فإنَّ النوم أخو الموت ، وكذلك اللُّغوب نقص في القدرة والقوّة ، والأكل والشُّرب ، ونحو ذلك من الأمور فيه افتقارٌ إلى موجودٍ غيره .

كما أنَّ الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك يتضمَّنُ الافتقارَ إليه والاحتياجَ إليه ؛ وكلُّ^(٥) مَنْ يحتاجُ إلى مَنْ^(٦) يحمله أو يُعينه على قيام ذاته وأفعاله فهو مفتقرٌ إليه ليس مُستغنياً بنفسه ، فكيف مَنْ يأكل ويشرب ، والأكل والشَّربُ أجوفٌ ، والمُصمّتُ الصَّمْدُ أكملُ مِنَ الأكلِ الشَّاربِ ، ولهذا كانتِ الملائكةُ صُمدًا لا تأكل ولا تشرب .

(١) في «د» : «مُشابهة» .

(٢) زادَ في «د» : «بعض» .

(٣) في «د» : «فُنزّه» . وفي «ش» : «يتنزه» .

(٤) في الأصل : «مثله» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (١٦٧/٤) .

(٥) في الأصل : «فكل» ، والمثبت من البقية .

(٦) في الأصل ، و«ش» : «شيء» ، والمثبت من البقية .

وقد تقدّم أن كلّ كمالٍ ثبتَ لمخلوقٍ ؛ فالخالقُ أولىُّ به ،
وكلُّ نقصٍ تنزّه عنه مخلوقٌ^(١) ؛ فالخالقُ أولىُّ بتنزيهه عن ذلك .

والسمُّعُ قد نفى ذلكَ في غيرِ موضعٍ كقوله : ﴿ الصَّكْمُ ﴾ ،
والصَّمَدُ : الذي لا جوفَ له ولا يأكلُ ولا يشربُ ، وهذه السُّورةُ
هي نسبُ الرَّحمنِ ، وهي الأُصلُ في هذا الباب^(٢) .

وقال في حقِّ المسيحِ وأُمِّه : ﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ
إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا يَأْكُلَانِ
الطَّعَامَ ﴾ [المائدة : ٧٥] ، فجعلَ ذلكَ دليلاً على نفيِ الألوهيةِ ،
فدلَّ ذلكَ على تنزيهه عن ذلكَ بطريقِ الأوّلَى والأخرَى .

(١) في «د» : «المخلوق» .

وانظر ما تقدم في «قياس الأوّلَى» (١٠٩) .

(٢) اسمُ الله «الصَّمَد» يدلُّ على اتِّصافِ اللهِ بِجُمْلَةِ أوصافِ الكمالِ ، ونفيِ
النَّقائصِ عنه ، فالصَّمَدُ ، هو : الذي تصمّدُ إليه الخلائقُ في حوائجها ،
والسَّيِّدُ الذي قد كَمُلَ في سُودِّهِ ، والباقي الذي لا يَفْنَى ، والشَّرِيفُ
الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ ، والعَالِمُ الذي قد كَمُلَ في عِلْمِهِ ، وهو الذي
قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرَفِ والسُّودِّ ، وهو اللهُ ﷻ . انظر : «بيان تلبس
الجهمية» (٧/ ٤٩٢-٦٠١) ، و«الفتاوى» (٥/ ٢١٤-٢٣٤) ،
و«الجواب الصحيح» (٤/ ٤٠٨) .

وهل التَّعْرِيفُ الذي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ عن السَّلَفِ يدلُّ على تشبيهِ
أو تجسيمٍ ، أجابَ شيخُ الإسلامِ بِخَمْسَةِ أَجَوِبَةٍ ، انظرها في «بيان
تلبس الجهمية» (٧/ ٥٩٥-٥٩٦) .

والكِبْدُ والطَّحَالُ ونحوُ ذلكَ هي أعضاء الأكلِ والشُّربِ ،
 فالغِنَى المُنَزَّةُ عن ذلكَ مُنَزَّةٌ^(١) عن آلاتِ ذلكَ ، بخلافِ اليَدِ
 فإنَّها للعملِ والفعلِ ، وهو سُبْحَانَهُ موصوفٌ بِالْعَمَلِ والفِعْلِ ؛
 إذْ ذلكَ^(٢) مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ ، فَمَنْ يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ أَكْمَلُ مِمَّنْ
 لَا يَقْدِرُ عَلَى الفِعْلِ .

وهو سُبْحَانَهُ مُنَزَّةٌ عَنِ الصَّاحِبَةِ والوَلَدِ وعن آلاتِ ذلكَ
 وأسبابِهِ .

وكذلكَ البُكَاءُ والحُزْنُ هو مُسْتَلَزِمٌ لِلضَّعْفِ والعَجْزِ ، الذي
 يُنَزِّهُهُ اللهُ عَنْهُ ، بخلافِ الفَرَحِ والغَضَبِ فإنه مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ ،
 فكَمَا يُوصَفُ بالقُوَّةِ^(٣) دُونَ العَجْزِ ، وبالعِلْمِ دُونَ الجَهْلِ ،
 وبالحَيَاةِ دُونَ المَوْتِ ، وبالسَّمْعِ دُونَ الصَّمَمِ ، وبالبَصَرِ دُونَ
 العَمَى ، وبالكَلَامِ دُونَ البَكَمِ - فكذلكَ يُوصَفُ بالفَرَحِ دُونَ
 الحُزْنِ ، وبالصَّحِيحِ دُونَ البُكَاءِ ، ونحو ذلكَ .

وأيضاً فقد ثَبَتَ بالعَقْلِ مَا يُثَبِّتُهُ^(٤) السَّمْعُ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ
 لَا كُفُولَ لَهُ ، وَلَا سَمِيَّ لَهُ ، وَلَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ

(١) فِي الْأَصْلِ : «تَنَزَّهَ» ، وَفِي «ش» : «يُنَزَّهُ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «ذَاكَ» .

(٣) فِي «د» ، وَ«ع» : «بِالْقُدْرَةِ» .

(٤) فِي «ع» : «أَثْبَتَهُ» ، وَفِي «الْعَوَاصِمِ» (٤ / ١٦٧) : «بَيَّنَّهُ» .

حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات ، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات .

فَيُعْلَمُ^(١) قطعاً : أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ المخلوقات ؛ لا الملائكة ولا السَّمَاوَاتِ ، ولا الكواكبِ ، ولا الهواءِ ، ولا الماءِ ، ولا الأرضِ ، ولا الآدَمِيِّينَ ولا أَبْدَانِهِمْ ولا أَنْفُسَهُمْ ، ولا غير ذلك ، بل يُعْلَمُ أَنَّ حقيقته عن^(٢) مُمَثَّلَةٍ شيء من الموجودات أَبْعَدُ مِنْ سَائِرِ الحقائق ، وَأَنَّ مُمَثَّلَتَهُ لشيء منها أَبْعَدُ شيء من مُمَثَّلَةٍ حقيقة شيء^(٣) من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر .

فَإِنَّ الحَقِيقَتَيْنِ^(٤) إِذَا تَمَثَّلَتَا ؛ جَازَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ^(٥) مَا يَجُوزُ عَلَى الأُخْرَى ، وَوَجَبَ لَهَا مَا وَجَبَ لَهَا ، فَيَلْزَمُ أَنَّ يَجُوزَ عَلَى الخَالِقِ القديمِ الواجِبِ بِنَفْسِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى المُحَدَّثِ المخلوقِ مِنَ العَدَمِ والحَاجَةِ ، وَأَنَّ يُثَبَّتَ لَهَا مَا يُثَبَّتُ لَهَا مِنْ الوجوبِ والغِنَى ، فَيَكُونُ الشَّيْءُ الواحدُ واجباً بِنَفْسِهِ ، غَيْرَ واجبٍ بِنَفْسِهِ ، موجوداً معدوماً ، وذلك جمعٌ بين النقيضين .

(١) في «ش» : «فَعْلِمٌ» .

(٢) في «ش» : «غَيْرٌ» .

(٣) في «د» : «حَقِيقَتِهِ بِشَيْءٍ» .

(٤) في «د» : «حَقِيقَتَيْنِ» .

(٥) في «الأصل» ، و«ش» : «واحدٍ» . والمثبت من «د» ، و«ع» ،

و«العواصم» (٤/١٦٨) .

وهذا ممّا يُعَلِّمُ به بطلانُ قولِ المُشَبِّهَةِ الذين يقولونَ : «بَصَرٌ كَبَصَرِي ، وَيَدٌ كَيَدِي» ، ونحوَ ذلك ، تعالى اللهُ عن قولِهِم علوّاً كبيراً .

وليسَ المقصودُ هنا استيفاءُ ما يُثَبِّتُ له ، وما يُنَزِّهُ عنه ، [واستيفاءُ] ^(١) طُرُقِ ذلك ؛ لأنَّ هذا مبسوطٌ في غيرِ هذا الموضع .

وإنَّما المقصودُ هنا التَّنْبِيهُ على جَوَامِعِ ذلك وطُرُقِهِ ، وما سَكَتَ عنه السَّمْعُ نفيّاً وإثباتاً ، ولم يكنْ في العقلِ ما يُثَبِّتُهُ ولا يَنْفِيهِ ، سَكَتُنَا عنه ، فلا نُثَبِّتُهُ ولا نَنْفِيهِ ، فنُثَبِّتُ ما عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ ، ونَنْفِي ما عَلِمْنَا نَفْيَهُ ، ونسَكُتُ عمّا لم نَعَلَمْ نَفْيَهُ ولا إثباتَهُ ، واللهُ أَعْلَمُ ^(٢) .

(١) في «الأصل» ، و«ش» : «وطُرُقٍ» فقط ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» .

(٢) هنا انتهت «القاعدة السادسة» وجاءت «القاعدة السابعة» كما في طبعة «الدكتور السعوي» وقد ذَكَرْتُ في المقدمة أنها ليست من «التدمرية» لكن ذَكَرْتُها من باب : ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ^(٨) ، وقد أشارَ عليّ بعضُ مشايخي أن أثبتّها كما فعل الألوسي في نسخته المنسوخة عام (١٣٠٠هـ) وبالله التوفيق .

«القاعدةُ السَّابِعَةُ»

أن يُقالَ : إنَّ كثيراً ممّا دَلَّ عليه السَّمْعُ يُعَلِّمُ بالعقلِ أيضاً ، والقرآنُ يُبَيِّنُ ما يستدِلُّ به العقلُ ، ويرشِدُ إليه ، وينبِّهُ عليه ، كما ذَكَرَ اللهُ ذلكَ في غيرِ موضعٍ .

فإنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ ، وَعَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، مَا أُرْشِدَ الْعِبَادَ إِلَيْهِ وَدَلَّاهُمْ عَلَيْهِ ، كَمَا بَيَّنَّ أَيْضًا مَا دَلَّ عَلَى نُبُوَّةِ أَنْبِيَائِهِ ، وَمَا دَلَّ عَلَى الْمَعَادِ وَإِمْكَانِهِ .
فهذه المطالبُ هي شرعيَّةٌ من جهتين :

من جهةٍ أَنْ الشَّارِعَ أَخْبَرَ بِهَا .
ومن جهةٍ أَنَّهُ بَيَّنَّ الْأَدْلَةَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْهَا .
وَالْأَمْثَالُ الْمَضْرُوبَةُ فِي الْقُرْآنِ هِيَ أَقْيَسَةُ عَقْلِيَّةٌ ، وَقَدْ بَسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

وهي أَيْضًا عَقْلِيَّةٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا تُعَلَّمُ بِالْعَقْلِ أَيْضًا .
وَكَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ الْكَلَامِ يُسَمِّي هَذِهِ «الْأُصُولَ الْعَقْلِيَّةَ» ؛ لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهَا لَا تُعَلَّمُ إِلَّا بِالْعَقْلِ فَقَطْ ؛ فَإِنَّ السَّمْعَ هُوَ مُجَرَّدُ إِخْبَارِ الصَّادِقِ ، وَخَبْرُ الصَّادِقِ - الَّذِي هُوَ النَّبِيُّ - لَا يُعَلَّمُ صِدْقُهُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْأُصُولِ بِالْعَقْلِ .

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ يَتَنَازَعُونَ فِي الْأُصُولِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ عَلَيْهَا :
فَطَائِفَةٌ تَزْعُمُ : أَنَّ تَحْسِينَ الْعَقْلِ وَتَقْبِيحَهُ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْأُصُولِ ،
وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ بِدُونِ ذَلِكَ ، وَيَجْعَلُونَ التَّكْذِيبَ بِالْقَدْرِ مِمَّا يَنْفِيهِ الْعَقْلُ .

وَطَائِفَةٌ تَزْعُمُ : أَنَّ حُدُوثَ الْعَالَمِ مِنْ هَذِهِ الْأُصُولِ ، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِالصَّانِعِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِإِثْبَاتِ حُدُوثِهِ ، وَإِثْبَاتُ حُدُوثِهِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ ، وَحُدُوثُهَا يُعَلَّمُ إِمَّا بِحُدُوثِ الصِّفَاتِ ،
وَإِمَّا بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهَا ، فَيَجْعَلُونَ نَفْيَ أَفْعَالِ الرَّبِّ ، وَنَفْيَ صِفَاتِهِ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ إِلَّا بِهَا .

ثُمَّ هَؤُلَاءِ لَا يَقْبَلُونَ الْاِسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى نَقِيضِ قَوْلِهِمْ ،

لظَنُّهُمْ أَنَّ الْعَقْلَ عَارِضُ السَّمْعِ - وَهُوَ أَضْلُهُ - فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ ،
وَالسَّمْعُ إِمَّا أَنْ يُؤَوَّلَ ، وَإِمَّا أَنْ يُفَوَّضَ .

وَهُمْ أَيْضًا عِنْدَ التَّحْقِيقِ لَا يَقْبَلُونَ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى
وَفْقِ قَوْلِهِمْ ، لِمَا تَقَدَّمَ .
وهؤلاء يضلُّونَ مِنْ وُجُوهِ :

منها : ظَنُّهُمْ أَنَّ السَّمْعَ بِطَرِيقِ الْخَبَرِ تَارَةً ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، بَلِ
الْقُرْآنُ يَبَيِّنُ مِنَ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي تُعَلِّمُ بِهَا الْمَطَالِبُ الدِّينِيَّةُ مَا لَا يَوْجَدُ
مِثْلُهُ فِي كَلَامِ أَهْلِ النُّظَرِ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْمَطَالِبُ شَرْعِيَّةً عَقْلِيَّةً .

ومنها : ظَنُّهُمْ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يُعَلِّمُ صَدْقَهُ إِلَّا بِالطَّرِيقِ الْمَعْيَنَةِ الَّتِي
سَلَكَوْهَا ، وَهُمْ مُخْطِئُونَ قِطْعًا فِي انْحِصَارِ طَرِيقِ تَصْدِيقِهِ فِيمَا ذَكَرُوهُ ،
فَإِنَّ طُرُقَ الْعِلْمِ بِصَدَقِ الرَّسُولِ كَثِيرَةٌ ، كَمَا قَدْ بَسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا
الْمَوْضِعِ .

ومنها : ظَنُّهُمْ أَنَّ تِلْكَ الطَّرِيقَ الَّتِي سَلَكَوْهَا صَحِيحَةٌ ، وَقَدْ تَكُونُ بَاطِلَةً .
ومنها : ظَنُّهُمْ أَنَّ مَا عَارِضُوا بِهِ السَّمْعَ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ ، وَيَكُونُونَ
غَالِطِينَ فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ إِذَا وُزِنَ بِالْمِيزَانِ الصَّحِيحِ وَجَدَ مَا يَعَارِضُ
الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مِنَ الْمَجْهُولَاتِ لَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ ، وَقَدْ بَسِطَ الْكَلَامُ
عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا قَدْ يُعَلَّمُ بِالْعَقْلِ ، كَمَا يُعَلَّمُ
أَنَّهُ عَالِمٌ ، وَأَنَّهُ قَادِرٌ ، وَأَنَّهُ حَيٌّ ، كَمَا أُرْشِدَ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ
مَنْ خَلَقَ ﴾ [الملك : ١٤] .

وقد اتَّفَقَ النُّظَّارُ مِنْ مُثَبِّتَةِ الصِّفَاتِ عَلَى أَنَّهُ يُعَلَّمُ بِالْعَقْلِ - عِنْدَ
الْمُحَقِّقِينَ - أَنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ مَرِيدٌ ، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ
وَالْكَلَامُ يُثَبِّتُ بِالْعَقْلِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ .

=

بل وكذلك الحُبُّ والرِّضا والغَضَبُ يَمَكِّنُ إثباتَهُ بالعقل .
وكذلك عُلُوُّهُ عَلَى المخلوقاتِ ومُبايَنَتُهُ لَهَا مِمَّا يُعْلَمُ بالعقلِ ، كما
أثَبَّتَهُ بِذلِكَ الأئِمَّةُ مِثْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ ، وَمِثْلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ
الْمَكِّيِّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ كَلَّابٍ .

بل وكذلك إِمْكَانُ الرُّؤْيَةِ يُثَبِّتُ بالعقلِ ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ أَثَبَّتَهَا بِأَنَّ كُلَّ
مَوْجُودٍ تَصِحُّ رُؤْيَتُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثَبَّتَهَا بِأَنَّ كُلَّ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ تَمَكَّنُ رُؤْيَتُهُ ،
وَهَذِهِ الطَّرِيقُ أَصَحُّ مِنْ تِلْكَ .

وَقَدْ يَمَكِّنُ إِثْبَاتُ الرُّؤْيَةِ بِغَيْرِ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ ، بِتَقْسِيمِ دَائِرَةِ بَيْنَ النَّفْيِ
وَالْإِثْبَاتِ ، كَمَا يُقَالُ : إِنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى أُمُورٍ وَجُودِيَّةٍ ،
فَإِنَّ مَا لَا يَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى أُمُورٍ وَجُودِيَّةٍ يَكُونُ الْمَوْجُودُ الْوَاجِبُ
الْقَدِيمُ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْمُمْكِنِ الْمُحْدَثِ .

وَالْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .
وَالْمَقْصُودُ هُنَا : أَنَّ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي يَسْلُكُهَا الْأَئِمَّةُ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ مِنْ
نُظَّارِ السُّنَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِإِحْدَى الصِّفَتَيْنِ
الْمُتَقَابِلَتَيْنِ لِلزِّمِّ اتِّصَافُهُ بِالْأُخْرَى ، فَلَوْ لَمْ يُوصَفَ بِالْحَيَاةِ لُوصِفَ
بِالْمَوْتِ ، وَلَوْ لَمْ يُوصَفَ بِالْقُدْرَةِ لُوصِفَ بِالْعَجْزِ ، وَلَوْ لَمْ يُوصَفَ
بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ لُوصِفَ بِالصَّمَمِ وَالْخَرَسِ وَالْبَكَمِ .

وَطَرْدُ ذَلِكَ : أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ لَكَانَ دَاخِلًا فِيهِ ،
فَسَلَبُ إِحْدَى الصِّفَتَيْنِ الْمُتَقَابِلَتَيْنِ عَنْهُ يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ الْأُخْرَى ، وَتِلْكَ
صِفَةُ نَقْصٍ يُزَيَّرُ عَنْهَا الْكَامِلُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ فَتَنْزِيهِ الْخَالِقِ عَنْهَا أَوْلَى .
وَهَذِهِ الطَّرِيقُ غَيْرُ قَوْلِنَا : إِنَّ هَذِهِ صِفَاتُ كَمَالٍ يَتَّصِفُ بِهَا الْمَخْلُوقُ
فَالْخَالِقُ أَوْلَى ، فَإِنَّ طَرِيقَ إِثْبَاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ بِأَنْفُسِهَا مَغَايِرُ لَطَرِيقِ
إِثْبَاتِهَا بِنَفْيِ مَا يَنَاقِضُهَا .

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور
لبسوا به على الناس ، حتى صار كثير من أهل الإثبات يظنُّ صحته
ويضعفُ الإثباتُ به ، مثلُ ما فعلَ مَنْ فعلَ ذلكَ منَ النظَّارِ حتى
الأمديِّ وأمثاله ، مع أنَّه أضلُّ قولِ القرامطةِ الباطنيةِ وأمثالهم منَ
الجهميةِ .

فقالوا : القولُ بأنَّه لو لم يكن متصفاً بهذه الصفاتِ ، كالسمع والبصر
والكلام ، مع كونه حياً لكان متصفاً بما يقابلها ، فالتحقيقُ فيه متوقفٌ
على بيانِ حقيقةِ المتقابلينِ وبيانِ أقساميهما .

فنقولُ : أمَّا المتقابلانِ فما لا يجتمعانِ في شيءٍ واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ ،
وهو إمَّا أن لا يصحَّ اجتماعُهما في الصدقِ ولا في الكذبِ ، أو يصحَّ
ذلكَ في أحدِ الطرفينِ .

فالأوَّلُ : هما المتقابلانِ بالسلبِ والإيجابِ ، وهو تقابلُ التناقضِ ،
والتناقضُ هو اختلافُ القضيتينِ بالسلبِ والإيجابِ على وجهٍ
لا يجتمعانِ في الصدقِ ولا في الكذبِ لذاتيهما كقولنا : زيدٌ حيوانٌ ،
زيدٌ ليسَ بحيوانٍ ، ومن خاصيته استحالةُ اجتماعِ طرفيه في الصدقِ
والكذبِ ، وأنَّه لا واسطةَ بينَ الطرفينِ ولا استحالةٌ لأحدِ الطرفينِ إلى
الآخرِ .

... من جهةٍ واحدةٍ ، ولا يصحُّ اجتماعُهما في الصدقِ ولا في
الكذبِ ، إذ كونهُ الموجودِ واجباً بنفسه وممكناً بنفسه لا يجتمعانِ
ولا يرتفعانِ .

فإذا جعلتُم هذا التقسيمَ ، وهما النقيضانِ ما لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ ،
فهذانِ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ ، وليسَ هما السلبُ والإيجابُ ،
فلا يصحُّ حضرُ النقيضينِ اللذينِ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ في السلبِ
والإيجابِ .

=

وحينئذٍ فقد ثبت وصفان : شيان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وهو خارج عن الأقسام الأربعة .

وعلى هذا فمن جعل الموت معنى وجودياً فقد يقول : إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب .

وكذلك العلم والجهل ، والصمم ، والبكم ، ونحو ذلك .

الوجه الثاني : أن يقال : هذا التقسيم يتداخل ، فإن العدم والملكة يدخل في السلب والإيجاب ، وغايته أنه نوع منه ، والمتضايفان يدخلان في المتضادين ، وإنما هو نوع منه .

فإن قال : أعني بالسلب والإيجاب ما لا يدخل فيه العدم والملكة ، وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له ، ولهذا جعل من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه إلى الآخر .

قيل له : عن هذا جوابان :

أحدهما : أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين ، أحدهما : سلب ما يمكن اتصاف الشيء به ، والثاني : سلب ما لا يمكن اتصافه به .

ويقابل الأول إثبات ما يمكن اتصافه ولا يجب ، والثاني إثبات ما يجب اتصافه به ، فيكون المراد به سلب الممتنع وإثبات الواجب ، كقولنا : زيد حيوان ، فإن هذا إثبات واجب ، وزيد ليس بحجر ، فإن هذا سلب ممتنع .

وعلى هذا التقدير ، فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم ؛ كقولنا : المثلث إما موجود وإما معدوم ، يكون من قسم العدم والملكة ، وليس كذلك ، فإن ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد عن المتقابلين جميعاً ، ولا يخلو شيء من الممكنات عن الوجود والعدم .

وأيضاً فإنه على هذا التقدير ، فصفات الرب كلها واجبة له ، فإذا قيل : إما أن يكون حياً أو عليمًا أو سميعًا أو بصيرًا أو متكلمًا ، أو لا يكون كان

مثل قولنا : إمّا أن يكون موجودًا وإمّا أن لا يكون ، وهذا متقابلٌ تقابلُ السَّلْبِ والإيجابِ ، فيكونُ الآخرُ مثله ، وبهذا يحصلُ المقصودُ .
فإن قيل : هذا لا يصحُّ حتى يُعلَمَ إمكانُ قبوله لهذه الصِّفاتِ .

قيل له : هذا إنّما اشترطَ فيما أمكنَ أن يثبتَ له ويزولَ كالحيوانِ ، فأما الرَّبُّ تعالى فإنه بتقديرِ ثبوتها له فهي واجبةٌ ، ضرورةً أنّه لا يمكنُ اتصافه بها وبعدها باتِّفاقِ العقلاء ، فإنّ ذلك يُوجبُ أن يكونَ تارةً حيًّا وتارةً ميتًا ، وتارةً أصمًّا وتارةً سميعًا ، وهذا يوجبُ اتصافه بالتناقضِ ، وذلك متنفٍ قطعًا .

بخلافِ مَنْ نفاهما ، وقال : إنّ نفيها ليس بنقصٍ ، لظنه أنّه لا يقبلُ الاتِّصافَ بها ، فإنّ مَنْ قال هذا لا يمكنه أن يقولَ : إنّهُ مع إمكانِ الاتِّصافِ بها لا يكونُ نفيها نقصًا . فإنّ فسادَ هذا معلومٌ بالضرورةِ .

وقيلَ له أيضًا : أنتَ في تقابلِ السَّلْبِ والإيجابِ ، إنّ اشترطتَ العلمَ بإمكانِ الطرفينِ لم يصحَّ أن تقولَ : واجبُ الوجودِ إمّا موجودٌ وإمّا معدومٌ ، والممتنعُ الوجودَ إمّا موجودٌ وإمّا معدومٌ ، لأنّ أحدَ الطرفينِ هنا معلومُ الوجودِ ، والآخرُ معلومُ الامتناعِ .

وإن اشترطتَ العلمَ بإمكانِ أحدهما صحَّ أن تقولَ : إمّا أن يكونَ حيًّا وإمّا ألا يكونَ ، وإمّا أن يكونَ سميعًا بصيرًا وإمّا ألا يكونَ ، لأنّ النفيَ إنّ كانَ مُمكنًا صحَّ التَّقْسِيمُ ، وإن كانَ مُمتنعًا كانَ الإثباتُ واجبًا ، وحصلَ المقصودُ .

فإن قيل : هذا يُفيدُ أنّ هذا التَّأويلَ يقابلُ السَّلْبَ والإيجابَ ونحنُ نُسلِّمُ ذلكَ ، كما ذكِرَ في الاعتراضِ ، لكنّ غايتهُ أنّه إمّا سميعٌ وإمّا ليسَ بسميعٍ ، وإمّا بصيرٌ وإمّا ليسَ ببصيرٍ ، والمنازعُ يختارُ النفيَ .

فيقالُ له : على هذا التَّقديرِ فالمثبتُ واجبٌ ، والمسلوبُ مُمتنعٌ ، فإمّا أن تكونَ هذه الصِّفاتُ واجبةً له ، وإمّا أن تكونَ ممتنعةً عليه ، والقولُ

=

بالامتناع لا وجه له إذ لا دليل عليه بوجه .
بل قد يُقال : نحن نعلم بالاضطرار بطلان الامتناع ، فإنه لا يمكن أن
يُستدل على امتناع ذلك إلا بما يُستدل به على إبطال أصل الصفات ،
وقد علم فساد ذلك ، وحينئذ فيجب القول بوجوب هذه الصفات له .
واعلم أن هذا يمكن أن يجعل طريقة مستقلة في إثبات صفات
الكمال له ، فإنها إما واجبة له ، وإما ممتنعة عليه ، والثاني باطل فتعين
الأول ، لأن كونه قابلاً لها خالياً عنها يقتضي أن يكون ممكناً ، وذلك
ممتنع في حقه ، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظار .
الجواب الثاني أن يُقال : فعلى هذا إذا قلنا : زيد إما عاقل وإما غير
عاقل ، وإما عالم وإما ليس بعالم ، وإما حي وإما غير حي ، وإما ناطق
وإما غير ناطق ، وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل
لها ، لم يكن هذا داخلاً في قسم تقابل السلب والإيجاب .
ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة ، وخلاف اتفاق العقلاء ،
وخلاف ما ذكروه في المنطق وغيره .
ومعلوم أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب على وجه
يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر ، فلا يجتمعان في الصديق
والكذب ، فهذه شروط التناقض موجودة فيها .
وغاية فرقهم أن يقولوا : إذا قلنا : هو إما بصير وإما ليس ببصير ، كان
إيجاباً وسلباً ، وإذا قلنا : إما بصير وإما أعمى ، كان ملكة وعدمًا .
وهذا منازعة لفظية ، وإلا فالمعنى في الموضعين سواء ، فعلم أن
ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب ، وهذا يبطل قولهم في حد
ذلك التقابل : إنه لا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر ، فإن
الاستحالة هنا ممكنة كما مكانها إذا عبر بلفظ «العمى» .
الوجه الثالث أن يُقال : التقسيم الحاصر أن يُقال : المتقابلان إما أن

يختلفُ بالسَّلْبِ والإيجابِ ، وإمّا أن لا يختلفا بذلك ، بل يكونان إيجابين أو سلبيين ، فالأوّل هو النقيضان ، والثاني : إمّا أن يمكن خلوّ المَحَلِّ عنهما ، وإمّا ألا يمكن ، والأوّل هما الضّدان كالسّواد والبياض ، والثاني هما في معنى النقيضين وإن كانا ثبوتين كالوجوب والإمكان ، والحدوث والقَدَم ، والقيام بالنفس والقيام بالغير ، والمباينة والمجانبة ، ونحو ذلك .

ومعلوم أن الحياة والموت ، والصّمم والبكم والسّمع ، ليس ممّا إذا خلا الموصوف عنهما وُصِف بوصف ثالث بينهما كالحُمْرَةِ بين السّواد والبياض ، فعلم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما فإذا انتفى تعيّن الآخر .

الوجه الرابع : المَحَلُّ الذي لا يقبل الاتّصاف بالحياة والعلم والقدرة والكلام ونحوها ، أنقص من المَحَلِّ الذي يقبل ذلك ويخلو عنها ، ولهذا كان الحَجَرُ ونحوه أنقص من الحيّ الأعمى .

وحينئذ إذا كان البارئ مُنزّها عن نفي هذه الصّفات - مع قبوله لها - فتزويده عن امتناع قبوله لها أولى وأحرى ، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين ، واتّصافه بالنقائص مُمتنع ، فيجب اتّصافه بصفات الكمال ، وبتقدير عدم قبوله لا يمكن اتّصافه لا بصفات الكمال ولا بصفات النقص ، وهذا أشد امتناعاً ، فثبت أن اتّصافه بذلك مُمكن ، وأنّه واجب له ، وهو المطلوب ، وهذا في غاية الحُسن .

الوجه الخامس أن يُقال : أنتم جعلتم تقابل العدم والملكة فيما يمكن اتّصافه بثبوت ، فإن عنيتم بالإمكان الإمكان الخارجي ، وهو أن يُعلم ثبوت ذلك في الخارج ، كان هذا باطلاً من وجهين :

أحدهما : أنّه يلزمكم أن تكون الجامدات لا توصف بأنّها لا حيّة ولا ميتة ، ولا ناطقة ولا صامتة ، وهو قولكم ، لكن هذا اصطلاحٌ

مَحْضٌ ، وَإِلَّا [فَالْعَرَبُ] يَصِفُونَ هَذِهِ الْجَمَادَاتِ بِالمَوْتِ وَالصَّمْتِ .
 وَقَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِذَلِكَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ
 شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل] ،
 فِهَذَا فِي الْأَصْنَافِ وَهِيَ مِنَ الْجَمَادَاتِ ، وَقَدْ وُصِفَتْ بِالمَوْتِ .
 وَالْعَرَبُ تُقَسِّمُ الْأَرْضَ إِلَى الْحَيَوَانِ وَالْمَوْتَانِ ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : الْمَوْتَانِ ،
 بِالتَّحْرِيكِ : خِلَافُ الْحَيَوَانِ ، يُقَالُ : اشْتَرِ الْمَوْتَانِ وَلَا تَشْتَرِ الْحَيَوَانِ ،
 أَي : اشْتَرِ الْأَرْضَيْنِ وَالْدُّورَ ، وَلَا تَشْتَرِ الرَّقِيقَ وَالْدُّوَابَّ . وَقَالُوا أَيْضًا :
 الْمَوَاتُ : مَا لَا رُوحَ فِيهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فِهَذَا إِنَّمَا سُمِّيَ مَوَاتًا بِاعتبارِ قَبُولِهِ لِلْحَيَاةِ ، الَّتِي هِيَ إِحْيَاءُ
 الْأَرْضِ .

قِيلَ : وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْحَيَاةَ أَعَمُّ مِنْ حَيَاةِ الْحَيَوَانِ ، وَأَنَّ الْجَمَادَ
 يُوصَفُ بِالْحَيَاةِ إِذَا كَانَ قَابِلًا لِلزَّرْعِ وَالْعِمَارَةِ .
 وَالْخَرَسُ ضِدُّ النُّطْقِ ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ : لَبَنٌ أَخْرَسُ ، أَي : خَاطِرٌ لَا صَوْتَ
 لَهُ فِي الْإِنَاءِ ، وَسَحَابَةٌ خَرَسَاءُ ، لَيْسَ فِيهَا رَعْدٌ وَلَا بَرْقٌ ، وَعَلِمٌ
 أَخْرَسُ ، إِذَا لَمْ يُسْمَعْ لَهُ فِي الْجَبَلِ صَوْتُ صَدَى ، وَيُقَالُ : كَتِيبَةٌ
 خَرَسَاءُ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : « هِيَ الَّتِي صَمَتَتْ مِنْ كَثَرَةِ الدَّرْوَعِ لَيْسَ لَهَا
 قَعَاقُعٌ » . [«الغريب المصنف» تأليفه (١/٣٢٨)] .

وَأَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ الصَّمْتُ وَالسُّكُوتُ ، فَإِنَّهُ يوصَفُ بِهِ الْقَادِرُ عَلَى النُّطْقِ
 إِذَا تَرَكَهُ ، بِخِلَافِ الْخَرَسِ ، فَإِنَّهُ عَجَزٌ عَنِ النُّطْقِ ، وَمَعَ هَذَا فَالْعَرَبُ
 تَقُولُ : مَا لَهُ صَامِتٌ وَلَا نَاطِقٌ ، فَالصَّامِتُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ ، وَالنَّاطِقُ
 الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ ، وَالصَّامِتُ مِنَ اللَّبَنِ : الْخَاطِرُ ، وَالصَّمُوتُ : الدَّرْعُ الَّتِي
 إِذَا صُبَّتْ لَمْ يُسْمَعْ لَهَا صَوْتُ .

وَيَقُولُونَ : دَابَّةٌ عَجْمَاءُ ، وَخَرَسَاءُ ، لَمَّا لَا يَنْطِقُ وَلَا يُمْكِنُ مِنْهُ النُّطْقُ
 فِي الْعَادَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ » [رواه البخاري (١٣/٢)]

رقم ١٤٩٩ ، ومسلم (٣/ ١٣٣٤ رقم ١٧١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
و«العجماء» : البهيمة والحيوان ، و«الجبار» : الهدر] .

وكذلك في العمى ، تقولُ العربُ : عمى الموجُ يعمي عميًا إذا رمى
القذى والزبد ، والأعميان : السيلُ والجملُ الهائج ، وعمي عليه
الأمرُ إذا التبس ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ ﴾
[القصص : ٦٦] .

وهذه الأمثلةُ قد يقالُ في بعضها : إنه عدمٌ ما يقبلُ المحلُ الاتصافَ
به كالصوت ، ولكن فيها ما لا يقبلُ كموتِ الأصنام .
الثاني : أن الجامداتِ يمكنُ اتصافُها بذلك ، فإن الله سبحانه قادرٌ أن
يخلق في الجماداتِ حياةً ، كما جعلَ عصا موسى حيَّةً تلعُ الحبالَ
والعصيّ .

وإذا كان في إمكانِ العاداتِ كان ذلك ممّا قد عُلِمَ بالتواترِ ، وأنتم
أيضًا قائلونَ به في مواضع كثيرة .
وإذا كان الجماداتُ يمكنُ اتصافُها بالحياةِ وتوابعِ الحياةِ ثبتَ أن
جميعَ الموجوداتِ يمكنُ اتصافُها بذلك ، فيكونُ الخالقُ أولى بهذا
الإمكانِ .

وإن عنيتمُ الإمكانَ الذهنيَّ ، وهو عدمُ العلمِ بالامتناعِ فهذا حاصلٌ في
حقِّ الله ، فإنه لا يُعلمُ امتناعُ اتصافِهِ بالسَّمْعِ والبَصَرِ والكلامِ .
الوجهُ السادسُ : أن يُقالَ : هبْ أنه لا بدَّ من العلمِ بالإمكانِ الخارجيِّ ،
فإمكانُ الوصفِ للشيءِ يُعلمُ تارةً بوجودِهِ له ، أو بوجودِهِ لنظيره ،
أو بوجودِهِ لما هو الشيءُ أولى بذلك منه .

ومعلومٌ أن الحياةَ والعلمَ والقُدرةَ والسَّمْعَ والبَصَرَ والكلامَ ثابتةٌ
للموجوداتِ المخلوقةِ ، وممكنةٌ لها ، فإمكانُها للخالقِ تعالى أولى
وأخرى ، فإنها صفاتُ كمالٍ ، وهو قابلٌ للاتصافِ بالصفاتِ ، وإذا



كَانَتْ مُمَكِّنَةً فِي حَقِّهِ فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَا تَصِفَ بِأَضْدَادِهَا .
الْوَجْهُ السَّابِعُ : أَنْ يُقَالَ : مُجَرَّدُ سَلْبِ هَذِهِ الصِّفَاتِ نَقْصٌ لِدَاتِهِ ،
سَوَاءٌ سُمِّيَتْ عَمَى وَصَمَمًا وَبِكَمًا ، أَوْ لَمْ تُسَمَّ ، وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ
ضَرُورِيٌّ ، فَإِنَّا إِذَا قَدَرْنَا مَوْجُودَيْنِ ، أَحَدُهُمَا يَسْمَعُ وَيُبْصِرُ وَيَتَكَلَّمُ ،
وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، كَانَ الْأَوَّلُ أَكْمَلَ مِنَ الثَّانِي .

ولهذا عاب الله سبحانه من عبد ما تنتفي فيه هذه الصفات ، فقال تعالى
عن إبراهيم الخليل : ﴿ يَتَّابَتْ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ
شَيْئًا ﴾ [مريم: ٤٢] ، وقال أيضًا في قصته : ﴿ فَتَتَلَوْهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾
[الأنبياء: ٦٣] ، وقال تعالى عنه : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَ كَمَا إِذ تَدْعُونَ ﴾ (٧٢) أَوْ يَفْعَلُونَ
أَوْ يُضَرُّونَ ﴾ (٧٣) قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (٧٤) قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ (٧٥)
أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴾ (٧٦) فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِيَ الْآرَبِ الْعَلِيلِينَ ﴾ [الشعراء] .

وكذلك في قصة موسى في العجل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلُمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ
سَبِيلًا أَخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٨] ، وقال تعالى :
﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ
عَلَى مَوْلَاهُ إِنَّمَا يُوَجِّهُهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى
صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: ٧٦] ، فقابل بين الأبكم العاجز وبين الأمر
بالعدل الذي هو على صراط مستقيم . اهـ .



فَصْلٌ

وَأَمَّا الْأَصْلُ الثَّانِي : وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي الْعِبَادَاتِ ، الْمُتَضَمِّنُ
لِلْإِيمَانِ بِالشَّرْعِ وَالْقَدَرِ جَمِيعًا فَنَقُولُ : إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِيمَانِ
بِخَلْقِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ .

فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِأَنَّهُ :

خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَرَبُّهُ ، وَمَلِكُهُ .

وَأَنَّهُ : عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَأَنَّهُ : مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ
يَكُنْ ، وَلَا ^(١) حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

وَقَدْ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ، وَقَدَّرَ الْمَقَادِيرَ .

وَكَتَبَهَا حِينَ ^(٢) شَاءَ كَمَا شَاءَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ
يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾
[الحج : ٧٠] .

وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ
الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، وَ«ش» : «فلا» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «د» ، وَ«ع» .

(٢) فِي «د» ، وَ«ع» : «حيث» .

وكان عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»^(١) .

ويحبُّ الإيمانُ بأنَّ اللهَ تعالى أمرَ بعبادتهِ وحَدَه لا شريكَ له ،
كما خلقَ الإنسَ والجنَّ لعبادتهِ ، وبذلك أَرْسَلَ رُسُلَهُ ، وَأَنْزَلَ
كُتُبَهُ .

وعبادتهُ تتضمَّنُ : كمالَ الذِّلِّ لهُ ، والحبَّ لهُ ، وذلكَ يتضمَّنُ
كمالَ طاعتهِ ، و﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] .

وقد قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ
اللَّهِ ﴾ [النساء : ٦٤] .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾
[آل عمران : ٣١] .

وقد قال تعالى : ﴿ وَسَأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ
دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف : ٤٥] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٢٥] .

وقال تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا
إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ
كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الشورى : ١٣] .

(١) رواه مسلم (٤/٢٠٤٤ رقم ٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه .

وقال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّهَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝٨١ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةُ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون] .

فأمر الرُّسُلَ بإقامة الدين وألا يتفرَّقوا فيه ، ولهذا قال ﷺ في الحديث الصحيح : «إِنَّا مَعَاشِرُ^(١) الْأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ ؛ الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ ، وَإِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ لَأَنَا ؛ إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ»^(٢) .

وهذا الدينُ هوَ دينُ الإسلام ، الذي لا يقبلُ اللهُ دينًا غيرَهُ ، لا مِنَ الْأَوَّلِينَ ولا مِنَ الْآخِرِينَ ، فَإِنَّ جَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ ، قال تعالى عن نوح : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوَّمُ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكَّرِ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس : ٧١-٧٢] .

وقال عن إبراهيم : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٠-١٣٢]^(٣) .

(١) في الأصل : «معشر» ، والمثبت من البقية .

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٦٧ رقم ٣٤٤٣) ، ومسلم (٤/ ١٨٣٧ رقم ٢٣٦٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه . وأما لفظ : «إنا معشر الأنبياء ديننا واحد» فليس في «الصحيحين» ، بل لم أقف عليه مسندًا !

(٣) اختلفت النسخ في آيات يونس والبقرة اختلافًا يسيرًا ، فلذلك أعرضتُ عنه .

وقال عن موسى: ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَقَوْمُ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُّسْلِمِينَ ﴾ [يونس : ٨٤] .

وقال في خبر المسيح^(١): ﴿ وَإِذَا أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِى وَبِرَسُولِى قَالُوا ءَامَنَّا وَأَشْهَدُ بِأَنَّنَا مُّسْلِمُونَ ﴾ [المائدة : ١١١] .

وقال فيمن تقدّم من الأنبياء: ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ [المائدة : ٤٤] .

وقال عن^(٢) بلقيس أنها قالت: ﴿ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [النمل : ٤٤] .

فالإسلامُ يتضمّن: الاستسلامَ لله وخدّه، فمن استسلم^(٣) له ولغيره كان مُشركًا، ومن لم يستسلم له كان مُستكبرًا^(٤) عن عبادته، والمُشركُ به والمُستكبرُ عن عبادته كافرٌ .

والاستسلامُ له وخدّه يتضمّن: عبادته وخدّه، وطاعته وخدّه .

فهذا دينُ الإسلامِ الذي لا يقبلُ اللهُ غيرَهُ، وذلك إنّما يكونُ بأنْ يُطاعَ في كلِّ وقتٍ بفعلٍ ما أَمَرَ به في ذلك الوقتِ، فإذا أَمَرَ في أوّل الأمرِ باستقبالِ الصَّخرةِ، ثمَّ أَمَرَ ثانيًا باستقبالِ الكعبةِ،

(١) في «د»: «عن قوم عيسى» .

(٢) في «ش»: «في» .

(٣) في الأصل: «أسلم» .

(٤) في الأصل، و«ش»: «متكبرًا» .

كَانَ كُلٌّ مِنَ الْفِعْلَيْنِ - حِينَ أَمَرَ بِهِ - دَاخِلًا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ .
 فَالِدِّينُ : هُوَ الطَّاعَةُ وَالْعِبَادَةُ لَهُ فِي الْفِعْلَيْنِ ، وَإِنَّمَا تَنَوَّعَ بَعْضُ
 صُورِ الْفِعْلِ وَهِيَ وَجْهَةُ الْمُصَلِّي ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ دِينُهُمْ وَاحِدٌ ،
 وَإِنْ تَنَوَّعَتِ الشَّرْعَةُ وَالْمِنْهَاجُ وَالْوِجْهَةُ وَالْمَنْسُكُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ
 لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ وَاحِدًا ، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ فِي شَرِيعَةِ
 الرَّسُولِ الْوَاحِدِ .

وَاللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ مِنْ دِينِ الرُّسُلِ أَنْ أَوَّلَهُمْ مُبَشِّرٌ بِآخِرِهِمْ
 وَيُؤْمِنُ بِهِ ، وَآخِرُهُمْ يُصَدِّقُ ^(١) بِأَوَّلِهِمْ وَيُؤْمِنُ بِهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
 ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ
 جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ
 وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ
 الشَّاهِدِينَ ﴾ [آل عمران : ٨١] .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : «لَمْ يَبْعَثِ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا أَخَذَ عَلَيْهِ الْمِيثَاقَ لئِنْ
 بُعِثَ مُحَمَّدٌ وَهُوَ حَيٌّ لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ وَلِيَنْصُرُنَّهُ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ
 الْمِيثَاقَ عَلَىٰ أُمَّتِهِ لئِنْ بُعِثَ مُحَمَّدٌ وَهُمْ أَحْيَاءُ لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ
 وَلِيَنْصُرُنَّهُ» ^(٢) .

(١) فِي الْأَصْلِ : «مُصَدِّقٌ» .

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ (٥/٥٣٩) ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ (١/٢٧٠ رَقْم ٦٥٣) ،
 وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٢/٦٩٣ رَقْم ٣٧٥٧) فِي تَفَاسِيرِهِمْ مُخْتَصَرًا .

وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة : ٤٨] .

وجعل الإيمان بهم متلازمًا ، وكفر من قال : إنه آمن ببعض وكفر ببعض ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضِ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ﴾ [النساء] .

وقال تعالى : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ أَلْقَيْنَا بِرُذُونٍ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة : ٨٥] .

وقد قال لنا : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ۝١٣٦ فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِمْ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة] .

فأمرنا أن نقول : آمنا بهذا كله ونحن لله مسلمون ، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلمًا ولا مؤمنًا ،

بل يكون كافراً وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن .

كما ^(١) ذكرُوا أنه لما أنزل الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران : ٨٥] قالت اليهود والنصارى : فنحن مسلمون ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، [فقالوا : لا نحج] ^(٢) . فقال تعالى : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٣) .

فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حج البيت ، كما قال ﷺ : «بُني الإسلام على خمسٍ : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت» ^(٤) .

ولهذا لما وقف النبي ﷺ بعرفة أنزل الله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ

(١) في «ش» : «بل كما» .

(٢) من «د» ، و«ع» .

(٣) رواه الشافعي في «الأم» (١٠٩/٢) ، وسعيد بن منصور في «تفسيره»

(٣/١٠٦٣ رقم ٥٠٦) ، والعدني في «الإيمان» (٧٦ رقم ٩) ،

والطبري (٥٥٦/٥) ، وابن المنذر (٢٧٧/١ رقم ٦٧١) ،

وابن أبي حاتم (٢/٦٩٩ رقم ٣٧٨٨) في تفاسيرهم ، والبيهقي في

«الكبرى» (٩/١٩٧ رقم ٨٦٨١) عن عكرمة .

(٤) رواه البخاري (١/١١ رقم ٨) ، ومسلم (١/٤٥ رقم ١٦/١٩-٢٢)

عن ابن عمر رضي الله عنهما .

أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴿١﴾
[المائدة: ٣].



وقد تنازع النَّاسُ فِيمَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أُمَّةٍ مُوسَى وَعِيسَى هَلْ هُمْ
مُسْلِمُونَ أَمْ لَا ؟

وهو ^(٢) نزاعٌ لفظيٌّ ، فإنَّ الإسلامَ الخاصَّ الذي بعَثَ اللهُ به
مُحَمَّدًا ﷺ ، المتضمَّنَ لشرِيعَةِ القرآنِ ليسَ عليه إِلَّا أُمَّةُ
مُحَمَّدٍ ﷺ ، والإسلامُ اليومَ عندَ الإِطلاقِ يتناولُ هذا .

وأما الإسلامُ العامُّ ، المتناولُ لكلِّ شريعةٍ بعَثَ اللهُ بها نبيًّا ^(٣)
فإنَّه يتناولُ إسلامَ كُلِّ أُمَّةٍ مُتَّبِعَةٍ لِنَبِيِّ ^(٤) مِنْ الْأَنْبِيَاءِ .

ورأى الإسلامُ مُطلقًا : شهادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وبها بعَثَ اللهُ
جميعَ الرُّسلِ ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا
أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] .

(١) رواه البخاري (١/ ١٨ رقم ٤٥) ، ومسلم (٤/ ٢٣١٢ رقم ٣٠١٧)
من حديث عمر رضي الله عنه .

(٢) في «د» : «وهذا» .

(٣) في «الأصل» : «نبيِّنا» . والمثبت من «د» ، و«ش» .

(٤) في «ش» : «لكلِّ نبيٍّ» .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٢٥] .

وقال عن الخليل : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف] .

وقال تعالى عنه : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء] .

وقال تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ ﴾ [الممتحنة : ٤] .

وقال تعالى : ﴿ وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف : ٤٥] .

وذكر عن رُسُلِهِ : كنوح وهود وصالح وغيرهم أنهم قالوا لقومهم : ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف : ٥٩] .

وقال عن أهل الكهف : ﴿ إِنَّهُمْ فَتِيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴿١٤﴾ هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ

أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴿ [الكهف] .

وقد قال سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨ ، ١١٦] [ذَكَرَ] ^(١) ذلك في موضعين من كتابه .

وقد بين في كتابه : الشُّرْكُ بالملائكة ، و [الشُّرْك] ^(٢) بالأنبياء ، والشُّرْكُ بالكواكب ، والشُّرْكُ بالأصنام ، - وأصل الشُّرْكِ ، الشُّرْكُ ، الشُّرْكُ بالشیطان - .

فقال عن النصارى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة : ٣١] .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴿١٣﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة] .

(١) من بقية النسخ ، وفي الأصل : «وذلك» فقط .

(٢) من «د» ، و«ع» .

وقال تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُوتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ (٧٨) وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا [أَيْ أَمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ] ﴿ [آل عمران] ، فَبَيَّنَ أَنَّ اتِّخَاذَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا] ^(١) كُفْرٌ .

ومعلومٌ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْخَلْقِ لَمْ يَزْعَمْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ ^(٢) أَوْ مَرِيَمَ شَارَكُوا اللَّهَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، بَلْ وَلَا زَعَمَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ الْعَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ مُتَكَافِئَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ ، بَلْ وَلَا أَثَبَتَ أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ إِلَهًا مُسَاوِيًّا لِلَّهِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ ، بَلْ عَامَّةُ الْمُشْرِكِينَ بِاللَّهِ مُقَرَّرُونَ بِأَنَّهُ لَيْسَ شَرِيكُهُ مِثْلَهُ ، بَلْ عَامَّتُهُمْ مُقَرَّرُونَ ^(٣) أَنَّ ^(٤) الشَّرِيكَ مَمْلُوكٌ لَهُ سِوَاءً ^(٥) كَانَ مَلَكًا أَوْ نَبِيًّا أَوْ كَوَكَبًا أَوْ صَنَمًا ، كَمَا كَانَتْ مُشْرِكُو الْعَرَبِ يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَّتِهِمْ : «لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل بسبب انتقال نظر الناسخ ، وهو من بقية النسخ .

(٢) في «د» : «أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَوْ ... أَوْ» . وفي «ش» مثل ما في الأصل لكن «أَوْ» بدل «و» .

(٣) في «ع» ، «ش» : «يَقَرُّونَ» .

(٤) في «د» : «بِأَنَّ» .

(٥) زاد في «ش» : «إِنَّ» .

إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ» (١) .

فأهلَّ رسولُ الله ﷺ بالتَّوْحِيدِ ، فَقَالَ : «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ،
لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ،
لَا شَرِيكَ لَكَ» (٢) .

وقد ذَكَرَ أربابُ المقالاتِ ما جَمَعُوا مِنْ مقالاتِ الأولينَ
والآخرينَ فِي الْمِلَلِ وَالنَّحْلِ والآراءِ والدياناتِ ، فلم يَنْقُلُوا عَنْ
أَحَدٍ إثباتَ شريكٍ مُشاركٍ لَهُ فِي خَلْقِ جَمِيعِ المخلوقاتِ ،
ولا مُماثلٍ لَهُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ ، بل مِنْ أعْظَمِ ما نَقَلُوا فِي ذَلِكَ
قَوْلُ الثَّنَوِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْأَصْلَيْنِ : النُّورِ وَالظُّلْمَةِ ، وَأَنَّ
النُّورَ خَلَقَ الْخَيْرَ ، وَالظُّلْمَةَ خَلَقَتِ الشَّرَّ ، ثُمَّ ذَكَرُوا لَهُمْ
فِي الظُّلْمَةِ قَوْلَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ ، فَتَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ المخلوقاتِ لَهُ .

والثَّانِي : أَنَّهَا قَدِيمَةٌ ، لَكِنَّهَا لَمْ تَفْعَلْ إِلَّا الشَّرَّ ، وَكَانَتْ (٣)

(١) جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : «كان المُشْرِكُونَ يَقُولُونَ :
لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، قال : فيقولُ رسولُ الله ﷺ : «وَيْلَكُمْ قَدْ ، قَدْ» ،
فيقولون : إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ ، يقولون هذا وهم
يطوفون بِالْبَيْتِ» . رواه مسلم (٢/٨٤٣ رقم ١١٨٥) .

(٢) رواه البخاري (٢/١٣٨ رقم ١٥٤٩) ، ومسلم (٢/٨٤١ رقم
١١٨٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) في «د» ، و«ش» : «فَكَانَتْ» .

ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور .

وقد أخبر الله سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه في كتابه ، فقال ^(١) تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر : ٣٨] .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ^(٨٥) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ^(٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْقِطُ ^(٨٧) قُلْ مَنْ يُدِيرُ الْمَلَكُوتَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ^(٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿ ، إلى قوله : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ^(٩١) ﴾ [المؤمنون] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف : ١٠٦] .



(١) في «ش» : «قال» .

وبهذا وغيره يُعرَفُ ما وَقَعَ مِنَ الغَلَطِ فِي مُسَمَّى «التَّوْحِيدِ» ؛
فإنَّ عَامَّةَ المُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يُقَرَّرُونَ التَّوْحِيدَ فِي كُتُبِ الكَلَامِ
وَالنَّظَرِ غَايَتُهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا التَّوْحِيدَ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ ، فيقولون :

هو وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا قَسِيمَ ^(١) لَهُ .

ووَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا شِبْهَ لَهُ .

ووَاحِدٌ فِي أَعْمَالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ ^(٢) .

وَأَشْهُرُ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَهُمْ هُوَ الثَّالِثُ ^(٣) : وهو «توحيدُ
الأفعالِ» ، وهو تَبْيَانُ أَنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ وَاحِدٌ ، وَهُمْ يَحْتَجُّونَ عَلَى
ذَلِكَ بِمَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ دَلَالَةِ التَّمَانُعِ ^(٤) وَغَيْرِهَا ، وَيُظَنُّونَ أَنَّ هَذَا

(١) فِي «د» ، وَ«ش» : «قَسَمَ ... شَبِيهَ لَهُ» .

(٢) انْظُرْ فِي تَقْسِيمِهِمْ لِلتَّوْحِيدِ : «الْإِرْشَادُ» لِلْجَوِينِيِّ (٥٢) ، وَ«الْمَلَلُ

وَالنَّحْلُ» (٤٢ / ١) ، وَ«نَهَايَةُ الْإِقْدَامِ» (٩٠) لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ .

وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ كُتُبِ الْمُؤَلِّفِ : «الْفَتَاوَى» (١١٢ / ٦) ، (٢٠٣ / ١٣) ،

(١٧ / ٤٤٩) ، وَ«التَّسْعِينِيَّةُ» (٣ / ٧٨٠ ، ٧٩١) ، وَ«الدَّرْعُ» (١ / ٢٢٥ -

٢٢٨) ، (٩ / ٣٤٥) ، وَ«الصَّفْدِيَّةُ» (٢ / ٢٢٩) .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، وَ«ش» : «الْأَنْوَاعُ عِنْدَهُمْ فِي الثَّلَاثَةِ هُوَ الثَّالِثُ» .

(٤) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي دَلِيلِ التَّمَانُعِ : «أَنَّهُ : لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ لَكَانَ

أَحَدُهُمَا إِذَا أَرَادَ أَمْرًا وَأَرَادَ الْآخَرُ خِلَافَهُ ، مِثْلَ أَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا

إِطْلَاعَ الشَّمْسِ مِنْ مَشْرِيقِهَا ، وَيُرِيدَ الْآخَرُ إِطْلَاعَهَا مِنْ مَغْرِبِهَا أَوْ مِنْ

جِهَةٍ أُخْرَى ، اِمْتَنَعَ أَنْ يَحْصَلَ مُرَادُهُمَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ الضَّدِّيَيْنِ

هو التَّوْحِيدُ المطلوبُ ^(١)، وأنَّ هذا هو معنى قولنا : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
حتى قد يجعلون معنى الإلهية هو : القدرة على الاختراع !

[والضَّدان لا يجتمعان] ، فَيَلْزَمُ إِمَّا أَنْ لَا يَحْصُلَ مُرَادُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ،
فَلَا يَكُونُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا رَبًّا [لأنه عاجزٌ ، والعاجزُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا] ،
وَإِمَّا أَنْ يَحْصُلَ مُرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَيَكُونُ الَّذِي حَصَلَ مُرَادُهُ
هُوَ الرَّبُّ دُونَ الْآخَرِ . «منهاج السنة» (٣/ ٣٠٤-٣٠٥) . وما بين
المعقوفات مني للتوضيح والشرح .

ويرى شيخ الإسلام أنه : «برهانٌ صحيحٌ عقليٌّ» . «الدرء» (٩/ ٣٥٤) .
وانظر الكلام عليه بتوسع في : «الدرء» (٩/ ٣٤٨-٣٧٧) .
وانظر في دليل التمانع من كتب المتكلمين : «الإنصاف» (٣٤) ،
و«التمهيد» (٢٥) للباقلائي ، و«الإرشاد» للجويني (٥٣) ، و«أصول الدين»
للبغدادى (٨٥) ، و«شرح الأصول الخمسة» للقاضي (٢٧٧، ٢٨٥) .

(١) قال العلامة ابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وكثيرٌ من
أهل النَّظَرِ يزعمون أنَّ دَلِيلَ التَّمانُعِ هو معنى قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا
إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ؛ لاعتقادِهِمْ أنَّ توحيدَ الرُّبُوبِيَّةِ الذي قَرَّرُوهُ هو
توحيدُ الإلهية الذي بيَّنَهُ الْقُرْآنُ ، ودَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ ﷺ ، وليس
الأمْرُ كذلك ، بل التوحيدُ الذي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ ، ونَزَلَتْ بِهِ الْكُتُبُ : هو
توحيدُ الإلهيةِ الْمُتَضَمِّنُ توحيدَ الرُّبُوبِيَّةِ ، وهو عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ ، فَإِنَّ الْمَشْرِكِينَ مِنَ الْعَرَبِ كَانُوا يُقَرِّونَ بِتوحيدِ الرُّبُوبِيَّةِ ،
وَأَنَّ خَالِقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاحِدٌ ، كما أخبر تعالى عنهم بقوله :
﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ ، وقوله : ﴿قُلْ لَّيْنِ
الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨١) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (٨٥) ،
ومثل هذا كثيرٌ في القرآن . «شرح الطحاوية» (١/ ٢٨-٢٩) .

ومعلومٌ أَنَّ المُشْرِكِينَ مِنَ الْعَرَبِ ^(١) الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدٌ ﷺ ^(٢) لَمْ يَكُونُوا يَخَالِفُونَهُ ^(٣) فِي هَذَا ، بَلْ كَانُوا يَقْرَأُونَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، حَتَّى إِنَّهُمْ كَانُوا يُقْرَأُونَ بِالْقَدَرِ أَيْضًا ، وَهُمْ مَعَ هَذَا مُشْرِكُونَ .

وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ لَيْسَ فِي الْعَالَمِ ^(٤) مَنْ يُنَازِعُ ^(٥) فِي أَصْلِ هَذَا الشَّرْكِ ، وَلَكِنْ غَايَةٌ مَا يُقَالُ : إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ بَعْضَ الْمَوْجُودَاتِ خَلْقًا لِغَيْرِ اللَّهِ ، كَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ ، لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يُقْرَأُونَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْعِبَادِ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ ، وَإِنْ قَالُوا : إِنَّهُمْ خَلَقُوا أَفْعَالَهُمْ .

وكَذَلِكَ أَهْلُ الْفَلَسَفَةِ ، وَالطَّبَعِ ^(٦) ، وَالنُّجُومِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ

(١) زَادَ فِي «ش» : «أَوْلَاء» .

(٢) فِي «د» ، وَ«ع» : «مُحَمَّدٌ ﷺ أَوْلًا» .

(٣) فِي «ش» : «يَخَالِفُونَهُ» .

(٤) فِي «ش» : «الْعِلْمُ» .

(٥) فِي «ش» : «تَنَازَعٌ» .

(٦) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ : «وَمِمَّا يُوضَّحُ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَؤُلَاءِ حَقِيقَةُ

قَوْلِهِمْ تَعْطِيلُ الصَّانِعِ ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ نَوْعَانِ : طَبَائِعِيُونَ ، وَالْهَيْثُونَ .

فَأَمَّا الطَّبَائِعِيُّونَ : فَلَا يُقْرَأُونَ بِوُجُودِ مَوْجُودٍ وَرَاءَ الْفَلَكَ وَمَا يَحْوِيهِ ،

وَحَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ : أَنَّ الْعَالَمَ وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ لَيْسَ لَهُ مُبْدِعٌ وَلَا فَاعِلٌ ،

وَهَذَا هُوَ التَّعْطِيلُ الَّذِي كَانَ يَعْتَقِدُهُ فِرْعَوْنُ» . «الصفدية» (١/ ٢٤٢) .

وَانْظُرْ : «الصفدية» (١/ ٢٣٦-٢٣٧) ، وَ«الْمُنْقِذُ مِنَ الضَّلَالِ» (٦١) .

بَعْضُ الْمَخْلُوقَاتِ مُبْدِعَةٌ لِبَعْضِ الْأُمُورِ ^(١) ، هُمْ مَعَ الْإِقْرَارِ

(١) الْمُتَفَلِّسِفَةُ يَقُولُونَ : إِنَّ الْعُقُولَ - الَّتِي يُسَمِّيهَا مَنْ يَتَظَاهَرُ بِالْإِسْلَامِ مِنْهُمْ مَلَائِكَةً - مَعْلُومَةٌ مُتَوَلَّدَةٌ عَنِ اللَّهِ ، لَمْ يَخْلُقْهَا بِمَشِئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّهَا هِيَ رَبُّ الْعَالَمِ وَهِيَ قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ ، فَاللَّهُ خَلَقَ الْعَقْلَ الْأَوَّلَ - لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَصُدْرْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ كَمَا سَيَأْتِي - وَهَذَا الْعَقْلُ أَبَدَعُ الْعَقْلَ الثَّانِي ، وَالثَّانِي أَبَدَعُ الثَّالِثَ وَعَقْلٌ ثُمَّ عَقْلٌ إِلَى تَمَامِ عَشْرَةِ عَقُولٍ ، وَالْعَاشِرُ هُوَ «الْعَقْلُ الْفَعَّالُ» - وَعِنْدَ مَدْعَى الْإِسْلَامِ مِنْهُمْ هُوَ جَبْرِيلُ - ، الْمُتَعَلِّقُ بِفَلَكَ الْقَمَرِ ، يَقُولُونَ : إِنَّهُ أَبَدَعُ مَا تَحْتَ الْفَلَكَ ، فَهُوَ عِنْدَهُمُ الْمُبْدِعُ لِمَا تَحْتَ السَّمَاءِ مِنْ هَوَاءٍ ، وَسَحَابٍ ، وَجِبَالٍ ، وَحَيَوَانٍ ... إلخ ، وَمِنْهُ يَفِيضُ الْوَحْيُ وَالْعِلْمُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ ! فَهُمْ يَقُولُونَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ وَأَبْدِيَّتِهِ ، وَأَنَّ الْعَقْلَ الْفَعَّالَ هُوَ الْخَالِقُ الْمُدَبِّرُ .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ : «وَهَذَا كَفَرٌ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ كُفَّارِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَمَشْرُوكِي الْعَرَبِ» . «الْفَتَاوَى» (١٠٤ / ٩) .

انظر : «الصفدية» (١ / ٨-٩ ، ٢٤٩) ، (٢ / ٢٠١-٢٠٩ ، ٢٥١ ، ٢٨٦) ، و«الفتاوى» (٦ / ٥٤٠) ، (٩ / ١٠٤) ، (١٢ / ١٢٠ ، ١٦٣ ، ٢٤٤ ، ٥١٦) ، و«الرد على الشاذلي» (١٠٩ ، ١٨١) ، و«النبوات» (١ / ٤٣٢ ، ٥٠٥) ، (٢ / ٦٩٦-٧٠١) وحواشيها ، و«الدرء» (٢ / ٣٠٤) ، (٩ / ٢٥٣-٢٥٨ ، ٤٠١) ، و«بغية المرتاد» (٢٤١-٢٥٥ ، ٢٨٤ ، ٣٢٦ ، ٣٥٧) ، و«منهاج السنة» (١ / ٣٤٢) ، (٢ / ٣٥٩) ، و«الرد على المنطقيين» (١٩٦ ، ٢٧٥) ، و«النونية» لابن القيم (٢ / ٢٣٩ رقم ٧٨٦-٨١٤) وشروحها .

وَمِنْ كُتُبِ الْفَلَسَفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ : «النَّجَاةُ» لِابْنِ سِينَا (٢٧٣) ، و«آراء أهل المدينة الفاضلة» لِلْفَارَابِيِّ (٥٥ ، ٥٧-٥٨ ، ٦١ ، ١١٢) ، و«الملل والنحل» لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ (١ / ٢٤٣) ، (٢ / ٦٥ ، ١٢٤ ، ١٩٤) ، و«تهافت الفلاسفة» لِلْغَزَالِيِّ (١٣٤ ، ١٤٢-١٤٥) .

بالصَّانِعِ يجعلونَ هذه الفاعِلاتِ مَصْنُوعَةً مخلُوقَةً ، لا يقولونَ
إِنَّهَا غَنِيَّةٌ عَنِ الْخَالِقِ ، مَشَارَكَةٌ لَهُ فِي الْخَلْقِ .

فَأَمَّا ^(١) مَنْ أَنْكَرَ الصَّانِعَ فَذَلِكَ جَا حِدٌ مُعْطَلٌ للصَّانِعِ ، كَالْقَوْلِ
الَّذِي أَظْهَرَهُ فِرْعَوْنُ ، وَالْكَلَامُ الْآنَ مَعَ الْمَشْرِكِينَ بِاللَّهِ الْمُقَرِّينَ
بُوجُودِهِ .

فَإِذَا ^(٢) هَذَا التَّوْحِيدُ الَّذِي قَرَّرُوهُ لَا يُنَازِعُهُمْ فِيهِ هَؤُلَاءِ
الْمَشْرِكُونَ ، بَلْ يُقَرِّرونَ بِهِ ^(٣) - مَعَ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ - ، كَمَا ثَبَتَ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ، وَكَمَا عَلِمَ بِالْاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ .

وَكَذَلِكَ النَّوْعُ الثَّانِي ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ : لَا شَبِيهَ لَهُ فِي صِفَاتِهِ ،
فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْأُمَمِ مَنْ أَثْبَتَ قَدِيمًا مُمَازِلًا لَهُ فِي ذَاتِهِ سِوَاءُ قَالَ : إِنَّهُ
شَارِكُهُ ، أَوْ قَالَ : إِنَّهُ لَا فَعَلَ لَهُ ، بَلْ مَنْ شَبَّهَ بِهِ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ
فَإِنَّمَا يَشَبِّهُهُ بِهِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ .

وَقَدْ عَلِمَ بِالْعَقْلِ امْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ فِي ^(٤) الْمَخْلُوقَاتِ
يُشَارِكُهُ ^(٥) فِيمَا يَحِبُّ أَوْ يَجُوزُ أَوْ ^(٦) يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ،

(١) فِي «ش» : «وَأَمَّا» .

(٢) فِي «ع» : «فَإِنْ» .

(٣) فِي «ش» : «يَقَرُّونَهُ» .

(٤) فِي «ش» : «مَنْ» .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، وَ«ش» : «مَشَارَكُهُ» ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «د» ، وَ«ع» .

(٦) فِي «د» : «أَنْ» .

فإن^(١) ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدّم .

وعُلمَ أيضًا بالعقل : أن كُلَّ موجودَيْنِ قائمينِ بأنفسهما فلا بدَّ بينهما مِنْ قَدَرٍ^(٢) مُشْتَرَكٍ ، كاتِّفَاقهما في مُسمًى «الوجود» ، و«القيام بالنفس» ، و«الذات» ونحو ذلك ، وأنَّ نَفْيَ ذلك يَقْتَضِي التَّعْطِيلَ المَحْضَ ، وأنَّه لا بدَّ مِنْ إِبْطَالِ خِصَائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ ، وقد تقدّم الكلامُ على ذلك .

ثم إنَّ^(٣) الجهميَّةَ - من المعتزلة وغيرهم - : أَدْرَجُوا^(٤) نَفْيَ الصِّفَاتِ في مُسمًى «التَّوْحِيدِ»^(٥) ، فَصَارَ مَنْ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عِلْمًا أَوْ قُدْرَةً ، أَوْ أَنَّهُ يُرَى ، أَوْ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ يَقُولُونَ : إِنَّهُ مُشَبَّهٌ لَيْسَ بِمَوْحِدٍ .

وزَادَ عَلَيْهِمُ غُلَاةُ الْفَلَاسِفَةِ وَالْقَرَامِطَةِ فَنَفَوْا أَسْمَاءَهُ الْحُسْنَى ، وَقَالُوا : مَنْ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ، فَهُوَ مُشَبَّهٌ لَيْسَ بِمَوْحِدٍ .

وزَادَ غُلَاةُ الْغُلَاةِ ، وَقَالُوا^(٦) : لَا يَوْصَفُ بِالنَّفْيِ وَلَا الْإِثْبَاتِ ؛

(١) في «ش» : «لأنَّ» .

(٢) في «ش» : «بقدر» .

(٣) في الأصل : «وأن» فقط ، والمثبت من البقية .

(٤) في «ش» : «أَوْجَبُوا» .

(٥) في «د» ، و«ع» : «ذلك» بدل كلمة : «التوحيد» !

(٦) في «د» : «بأن قالوا» . و«ش» : «فقالوا» .

لأنَّ في كُلِّ منهما تشبيهاً له .

وهؤلاء كلُّهم وقَعُوا مِنْ جِنْسِ التَّشْبِيهِ فيما هوَ شَرٌّ ممَّا فَرَّوْا مِنْهُ ، فَإِنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِالْمُمْتَنِعَاتِ والمَعْدُومَاتِ والجَمَادَاتِ ^(١) فرَارًا مِنْ تشبيهِهم - بزَعْمِهِم - له بالأَحْيَاءِ .

ومعلومٌ أنَّ هذه الصِّفَاتِ الثَّابِتَةَ لِلَّهِ لَا تَثْبُتُ لَهُ عَلَى حَدِّ مَا تَثْبُتُ لِمَخْلُوقٍ أَصْلًا ، وهو ^(٢) سُبْحَانَهُ وتَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَعْمَالِهِ ، وَلَا ^(٣) فَرْقَ بَيْنَ إِبْثَاتِ الذَّاتِ وإِبْثَاتِ الصِّفَاتِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِبْثَاتِ الذَّاتِ إِبْثَاتٌ مُمَّاثِلَةٌ لِلذَّوَاتِ ^(٤) لَمْ يَكُنْ فِي إِبْثَاتِ الصِّفَاتِ إِبْثَاتٌ مُمَّاثِلَةٌ لَهُ فِي ذَلِكَ .

فصَارَ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةُ الْمُعْطَلَّةُ يَجْعَلُونَ هَذَا تَوْحِيدًا ، وَيَجْعَلُونَ مُقَابِلَةَ ذَلِكَ التَّشْبِيهِ ، وَيَسْمُونَ نُفُوسَهُم «الْمُوحِّدِينَ» !
وكذلك النُّوعُ الثَّالِثُ - وهو قَوْلُهُمْ : هو ^(٥) وَاحِدٌ لَا قِسِيمَ ^(٦) لَهُ

(١) فِي «الأَصْل» ، و«ش» : «والجَمَادَاتِ» . والمُثْبِتُ مِنْ «د» ، و«ع» .

(٢) فِي «ش» : «تَثْبُتُ لِلْمَخْلُوقِ إِذْ هُوَ» .

(٣) فِي «ع» : «فَلَا» .

(٤) فِي «د» : «لِلذَّاتِ» . و«ش» : «الذَّاتِ» .

(٥) «هُوَ» مِنْ «د» ، و«ع» .

(٦) فِي «د» : «قِسِمٌ» .

في ذاته ، أو لا جزء له ، أو لا بعض له - لفظٌ مُجْمَلٌ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ
سُبْحَانَهُ أَحَدٌ صَمَدٌ لم يلدْ ولم يولدْ ولم يكنْ له كُفْوًا أَحَدٌ ،
فيمتنعُ عليه أن يتفرَّق ، أو يتجزَّأ ، أو يكونَ قد رُكِبَ من أجزاءٍ ،
لكنَّهم يُدرِجونَ في هذا اللَّفْظِ نَفْيَ عُلُوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ ، ومُبَايَنَتِهِ
لخَلْقِهِ ، وامْتِيازِهِ عَنْهُمْ ، ونحوِ ذلكَ مِنَ المعاني المُستلزمةِ لِنَفْيِهِ
وتعطيلِهِ ، ويجعلونَ ذلكَ مِنَ التَّوْحِيدِ .

فقد تبينَ أَنَّ ما يُسمُّونه «توحيدًا» : فيه ما هو حقٌّ ، وفيه ما هو
باطلٌ ، ولو كان جميعُهُ حقًّا ؛ فَإِنَّ المشركينَ إذا أقرُّوا بذلكَ
[كُلِّهِ] ^(١) لم يخرُجُوا مِنَ الشَّرِكِ الَّذِي وَصَفَهُم بِهِ فِي الْقُرْآنِ ،
وقاتَلَهُم عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ ، بل لا بُدَّ أَنْ يَعْتَرِفُوا أَنَّهُ ^(٢) :
لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

وليسَ المرادُ «بالإله» هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ ، كما ظنَّ مَنْ
ظنَّه من أئمةِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، حيثُ ظنَّ أَنَّ الإِلَهِيَّةَ هِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى
الْإِخْتِرَاعِ ، وَأَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ دُونَ غَيْرِهِ
فقد شهدَ أَنَّهُ ^(٣) لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَإِنَّ المشركينَ كانوا يقرُّونَ بهذا

(١) من «ع» ، و«ش» .

(٢) في الأصل : «إن لم يعترفوا بأنه» والمثبت من «د» ، و«ع» . وفي «ش» :
«بل لا بدَّ بأن يعترفوا بأنه» .

(٣) في «د» ، و«ع» : «أن» .

وَهُمْ مُشْرِكُونَ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ ^(١).

بل الإله الحقُّ هو الذي ^(٢) يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ ، فهو «إلهٌ» بمعنى مألوهٍ ، لا «إلهٌ» بمعنى آله ^(٣).

والتَّوْحِيدُ : أَنْ يُعْبَدَ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، والإِشْرَاكُ : أَنْ يُجْعَلَ مع الله إلهًا آخَرُ .

وإذا تَبَيَّنَ أَنَّ غَايَةَ مَا يَقَرَّرُهُ هَؤُلَاءِ النَّظَارُ ، أَهْلُ الْإِثْبَاتِ لِلْقَدْرِ ، الْمُتَنَسِّبُونَ إِلَى السُّنَّةِ ، إِنَّمَا هُوَ تَوْحِيدُ الرَّبُّوبِيَّةِ ، وَأَنَّ اللهَ رَبُّ

(١) انظر كتب أهل الكلام : «السنوسية» (٩) ، و«نهاية الإقدام» (٩١) ، و«الملل والنحل» (١٠٠/١) ، و«أصول الدين» للبغدادى (١٢٣) .
وانظر هذا الكلام في كتب شيخ الإسلام ورده عليهم : «الاعتضاء» (٢/٨٥٤-٨٥٦) ، و«الدرء» (١/٢٢٦-٢٢٨) ، (٩/٣٧٧) ، و«الفتاوى» (٨/١٠١ ، ٣٧٨) ، (١٣/٢٠٣) ، و«جامع المسائل» (٨/١٧٣) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/١٤٢) ، (٥/٢٥٠) ، و«بغية المرتاد» (٢٦١) .

وانظر -للأهمية- في آثار قولهم هذا وخطره : «منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله» د. خالد عبد اللطيف (١/١٤٢-٢١٢) ، و«جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» لشيخنا شمس الدين الأفغانى -رَحِمَهُ اللهُ- (١/١٧٥) وما بعدها .
(٢) في «د» : «الذي هو» .

(٣) انظر : «تهذيب اللغة» للأزهري (٦/٤٢٣-٤٢٤) ، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (١/١٢٧) ، و«المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (٤/٢٥٨-٢٥٩) .

كُلِّ شَيْءٍ ، وَمَعَ هَذَا فَالْمُشْرِكُونَ كَانُوا مُقَرَّرِينَ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ .

فكَذَلِكَ ^(١) طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ ، الْمُتَنَسِّبِينَ ^(٢) إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيدِ : غَايَةُ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ شُهُودُ هَذَا التَّوْحِيدِ ، وَهُوَ : أَنْ يَشْهَدَ أَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ، وَمَلِكُهُ ، وَخَالِقُهُ ، لَا سِيَّمَا إِذَا غَابَ الْعَارِفُ بِمَوْجُودِهِ عَنْ وُجُودِهِ ، وَبِمَشْهُودِهِ عَنْ شُهُودِهِ ، وَبِمَعْرُوفِهِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ ، وَدَخَلَ فِي فَنَاءِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ ، بَحِثٌ يَفْنَى مَنْ لَمْ يَكُنْ ، وَيَبْقَى مَنْ لَمْ يَزَلْ ، فَهَذَا عِنْدَهُمْ هُوَ الْغَايَةُ الَّتِي لَا غَايَةَ وَرَاءَهَا ^(٣) .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا هُوَ تَحْقِيقُ مَا أَقَرَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ مِنَ التَّوْحِيدِ ، وَلَا يَصِيرُ الرَّجُلُ بِمَجَرَّدِ هَذَا التَّوْحِيدِ مُسْلِمًا ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا [لِلَّهِ] ^(٤) ، أَوْ مِنْ سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ .

وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَالْمَعْرِفَةِ : يَقَرَّرُونَ هَذَا التَّوْحِيدَ مَعَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ ، فَيَبْقُونَ ^(٥) فِي تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مَعَ إِثْبَاتِ الْخَالِقِ

(١) فِي «ع» : «وَكَذَلِكَ» .

(٢) زَادَ فِي «د» ، وَ«ع» : «وَالْمُتَنَسِّبِينَ» .

(٣) سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنْوَاعُ الْفَنَاءِ وَبَيَانُ وَجْهِ الضَّلَالِ فِي بَعْضِهَا .

(٤) مِنْ «د» ، وَ«ع» ، وَ«ش» .

(٥) فِي «ش» : «فَيَنْفُونَ» .

للعالمِ المُباينِ لمخلوقاتِهِ^(١) .

وآخرونَ : يَضمُّونَ هذا إلى نفي الصِّفاتِ فيَدْخُلونَ في التَّعطيلِ مع هذا .

وهذا شرٌّ من حالِ كثيرٍ من المُشركينَ .

وكان جهنُّ ينفي الصِّفاتِ ، ويقولُ بالجبرِ ، فهذا تحقيقُ قولِ جهنِّ ، لكنَّه إذا أثبتَ الأمرَ والنَّهيَّ ، والثَّوابَ والعقابَ ، فارقَ المُشركينَ من هذا الوجهِ ، لكنَّ جهنَّاً ومَن اتَّبَعَهُ يقولُ بالإرجاءِ ، فَضَعَفَ^(٢) الأمرُ والنَّهيَّ والثَّوابُ والعقابُ عنده .

والنَّجاريَّةُ والضَّراريَّةُ^(٣) وغيرُهُم : يَقرُّبونَ من جهنِّ في مسائلِ القدرِ والإيمانِ ، مع مقاربتهم أيضًا له في نفي الصِّفاتِ .

والكَلابيَّةُ والأشعريَّةُ خيرٌ من هؤلاءِ في بابِ الصِّفاتِ ، فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ لِلَّهِ الصِّفاتِ العَقليَّةَ ، وَأَثْمَتَهُمْ يُثْبِتُونَ الصِّفاتِ

(١) انظر في كلام هذه الطائفة وإثباتها للصفات : «الحموية» (٢٢٧-٢٢٨ ،

٢٣١-٢٨٩) وقد ذكرتُ هناك ما ذكره المؤلف عنهم في بقية كتبه .

(٢) في بقية النسخ : «يفضعُ» ، وكلمة : «الثواب» سقطت من الأصل !

(٣) «الضرارية» أتباع ضرار بن عمرو ، و«النجارية» أتباع الحسين بن

محمد النجار ، وكلاهما هلك في القرن الثالث ، وهما من المعتزلة . انظر :

«الملل والنحل» (١/٨٨-٩١) ، و«الفرق بين الفرق» (٢٠٧ ، ٢١٣) ،

و«السير» (١٠/٥٤٤ ، ٥٥٤) ، و«أصول الدين» للجيلاني (٣٧٤) .

الخبريّة أيضًا كما قد فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع^(١).
وأما في بابِ القَدَرِ ، ومسائلِ الأسماءِ والأحكامِ فأقوالهم
مُتقاربةٌ .

والكَلَابِيَّةُ : [هم]^(٢) أتباعُ أبي مُحَمَّدٍ عبدِ اللهِ بنِ سعيدِ بنِ
كَلَابٍ ، الذي سَلَكَ الأشعريُّ^(٣) خلفه .

وأصحابُ ابنِ كَلَابٍ ، كالحارثِ المحاسبِي وأبي العباسِ
القلانسيّ ونحوهما - خيرٌ من الأشعريّة في هذا وهذا وهذا^(٤) ،
فكلّما كان الرَّجُلُ إلى السَّلفِ والأئمّةِ أَقْرَبَ كان قولُهُ أَعْلَى
وأفْضَلَ .

والكَرَّامِيَّةُ : قولهم في الإيمان قولٌ مُنكَرٌ لم يسبقهم إليه أحدٌ ،
حيثُ جَعَلُوا الإيمانَ قولٌ باللسانِ [وإن كان]^(٥) مع عدمِ

(١) نقلها في : «المسألة الحموية» (٢١٨ ، ٢٣١-٢٨٨ ، ٢٩٢-٣٢٣) ،
و«درء التعارض» (١١٥-٥/٢) ، (١٩٣/٦) وما بعدها ، وعامة الجزء
الخامس من «بيان تلبيس الجهمية» ، و«الفتاوى» مليئة بالنقل عنهم .

(٢) ما بين المعقوفتين من «د» ، و«ع» .

(٣) في «ش» : «الأشعريّة» .

(٤) انظر : «الفتاوى» (٥٥/٦) ، (٣٤٨-٣٤٩) ، (٢٢٢/١٥) ،

و«الاستقامة» (١٠٥/١) ، و«النبوات» (٢٦٦-٢٧١ ، ٥٨٠) ،

و«بغية المرتاد» (٤٢٦) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣٨٦/١) . وانظر

رسالة : «آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية» .

(٥) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

تصديق القلب ، فيجعلون المنافق مؤمناً ؛ لكنه مُخَلَّدٌ في النَّارِ ،
فخالفوا الجماعة في الاسمِ دُونَ الْحُكْمِ .

وأما في الصِّفَاتِ ، والقَدَرِ ، والوَعِيدِ ، فَهُمْ أَشْبَهُ مِنْ أَكْثَرِ
طَوَائِفِ الْكَلَامِ الَّتِي فِي أَقْوَالِهَا مَخَالَفَةٌ لِلسُّنَّةِ ^(١) .

وأما المعتزلةُ فَهُمْ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ ، ويقاربون قولَ جهم ،
لكنَّهُمْ يَنْفُونَ الْقَدَرَ ، فَهُمْ وَإِنْ عَظَّمُوا الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ ، والوَعْدَ
والوَعِيدَ ، وَغَلَّوْا فِيهِ ، فَهُمْ يَكْذِبُونَ بِالْقَدَرِ ، ففيهم نوعٌ مِنَ الشَّرِكِ
مِنْ هَذَا الْبَابِ .

والإقرارُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، والوَعْدِ وَالْوَعِيدِ ، مع إنكارِ الْقَدَرِ ،
خَيْرٌ مِنَ الْإِقْرَارِ بِالْقَدَرِ مع إنكارِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ والوَعْدِ وَالْوَعِيدِ ؛
ولهذا لم يَكُنْ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَنْ يَنْفِي الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ ،
والوَعْدَ وَالْوَعِيدَ ، وكان قد نبغَ فِيهِمُ الْقَدَرِيَّةُ ، كما نبغَ ^(٢) فِيهِمُ

(١) انظر : «الفتاوى» (١٤٠-١٤١ ، ٢١٦ ، ٥٠٩) ، (٢٠/٨) ،
و«الدرء» (٢/٢٠٥) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/١٥٤ ، ٢٥١ ، ٢٦٩) ،
(٣/٥٥٥) ، (٥/٣٥٩-٣٦٢) ، و«منهاج السنة» (٢/٥٩٩) ،
(٣/٤٦٢) ، و«النبوات» (١/٥٨٠ ، ٥٨٢) .

ومن كتب الفرق والمقالات : «مقالات الإسلاميين» (١/٢٣٣ ،
٢٥٧) ، و«الفرق بين الفرق» (٢١٥-٢٢٥) ، و«الملل والنحل»
(١٠٨-١١٣) .

(٢) في «ش» في هذا الموضع والذي قبله : «نبغ» .

الخوارجُ الحروريةُ ، وإنما يظهرُ من البدعِ أولاً ما كان أخفَّ ،
وكُلِّما ضَعُفَ مَنْ يقومُ بنورِ النبوةِ قويتِ البدعةُ^(١) .

فهؤلاءِ الْمُتَصَوِّفُونَ الذين يَشْهَدُونَ الحقيقةَ الكونيةَ ، مع
إِعْراضِهِمْ عن الأمرِ والنَّهي شَرُّ مِنَ القدريةِ الْمُعْتَزَلَةِ ونحوِهِمْ ؛
أولئك يُشَبَّهُونَ بالمجوسِ ، وهؤلاءِ يُشَبَّهُونَ بالمشركينَ الذين
قالوا : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾
[الأنعام : ١٤٨] ، والمُشْرِكُونَ شَرُّ مِنَ المجوسِ .

فهذا أَصْلُ عَظِيمٌ ، على المُسْلِمِ أَنْ يَعْرِفَهُ ، فَإِنَّهُ أَصْلُ الإسلامِ
الذي يَتَمَيَّزُ به أَهْلُ الإِيْمَانِ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ ، وهو الإِيْمَانُ
بالوحدانيةِ والرَّسالةِ : شهادةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ .

وقد وَقَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي الإِخْلَالِ بِحَقِيقَةِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ ،
أو أَحَدِهِمَا ، مع ظَنِّهِ أَنَّهُ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ والتَّوْحِيدِ والعِلْمِ
والمعرفةِ ، فإِقْرَارُ المرءِ بَأَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ومَلِيكُهُ وخَالِقُهُ
لَا يُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ الإِقْرَارُ بِأَنَّهُ^(٢) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،

(١) انظر : «شرح الأصبهانية» (٦٧٥) ، و«الفتاوى» (٢٥٥/١٣) ،
(٤٨٩/٢٨) .

(٢) في «د» ، و«ع» : «إقراره بأن» ، وفي «ع» : «بأنه» .

فلا يستحقُّ العبادةَ أحدٌ إلَّا هوَ ، وأنَّ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ ، فيجبُ
تصديقُه فيما أخبرَ ، وطاعتهُ فيما أمرَ ، فلا بدَّ مِنَ الكلامِ في
هذينِ الفصلينِ .



الفصل الأول: توحيد الله جليلة

فإنه سبحانه أخبر عن المشركين - كما تقدّم - بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله يدعونهم ويتخذونهم شفعاء بدون [إذن] ^(١) الله؛ قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَنَبَّؤُونَ أَنَّ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ، وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، فأخبر أن هؤلاء [الذين] ^(٢) اتخذوا هؤلاء الشفعاء: مشركون ^(٣).

وقال تعالى عن مؤمن «يس»: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ^(٤) «أَتَأْخُذُ مِنْ دُونِهِ» الهكّة إن يُردن الرّحمن بضّر لا تُغن عني شفعتهم شيئاً ولا يُنقذون ^(٥) إني إذا لفي ضلال مبين ^(٦) إني آمن بربكم فأسمعون ^(٧) [يس].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكُمُ

(١) من بقية النسخ.

(٢) من «د»، و«ش»، وهذا السطر ساقط من «ع».

(٣) انظر في كلام المؤلف حول شرك من اتخذ بينه وبين الله وسائط

يدعوهم: «الفتاوى» (١/١٢١-١٣٨)، (١٥/٢٢٦)، (٢٧/٦٤)

وما بعدها، و«قاعدة جليّة» (٢٠-٢٥، ٤٩)، و«الإخائية» (٢٠٧)،

و«منهاج السنة» (٣/٣٣٠-٣٣٢)، و«جامع المسائل» (٢/٧٨)،

(٣/١٥١)، و«قاعدة عظيمة» (١٢٠)، و«القواعد النورانية» (١/٤١٢).

مَا خَوَّلْتَكُمْ وِرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ [الأنعام : ٩٤] ،
فَأَخْبَرَ عَنْ شُفَعَائِهِمْ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ فِيهِمْ شُرَكَاءُ .

وقال تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَٰئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٩٣﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٩٤﴾ [الزمر] .

وقال تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴿٩٥﴾ [السجدة : ٤] .

وقال تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴿٩٦﴾ [الأنعام : ٥١] .

وقد قال تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴿٩٧﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٩٨﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٩٩﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنَ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿١٠٠﴾ [الأنبياء] .

وقال تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَائِكَةٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ﴿١٠١﴾ [النجم : ٢٦] .

وقال تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴾ (٢٢) وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ، ﴿ [سبا] (١) .

وقال تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴾ (٥٦) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿ [الإسراء] .

قال طائفة من السلف : « كان أقوامٌ يدعون العزيرَ والمسيحَ والملائكةَ ، فأنزلَ اللهُ هذه الآيةَ بينَ فيها أنَّ الملائكةَ والأنبياءَ يتقربون إلى اللهِ ويرجون رحمته ويخافون عذابه » (٢) .

ومن تحقيقِ التوحيدِ : أن يُعلمَ أنَّ اللهَ تعالى أثبتَ له حقًّا لا يشركُهُ فيه مخلوقٌ ، كالعبادةِ والتَّوَكُّلِ والخوفِ والتَّقوى ، قال تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُومًا مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٢] .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ (٢) أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴿ [الزمر] .

(١) أتم في «د» الآية إلى قوله : ﴿ حَقَّ إِذَا فُرِغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ .

(٢) انظر : التفسير التالية - فقد ذكروا ذلك عن جماعة من السلف - :
الطبري (١٤/ ٦٢٧-٦٣١) ، وابن كثير (٥/ ٨٨-٨٩) ، و«الدر المنثور» للسيوطي (٩/ ٣٨٣-٣٨٥) .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ [الزمر : ١١] .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَنيَ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ (٦٤) وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٦٥) بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [الزمر] .

وكلُّ [مَنْ أُرْسِلَ] ^(١) مِنَ الرُّسُلِ يَقُولُ : ﴿ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف : ٥٩] .

وقد قال في التَّوَكُّلِ : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : ٢٣] ، ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [إبراهيم : ١٢] .

[وقال] ^(٢) : ﴿ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر : ٣٨] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴾ [التوبة : ٥٩] .

فقال في الإيتاء : ﴿ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ .

وقال في التَّوَكُّلِ : ﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ (١٧٣) [آل عمران] ، ولم يقل : و«رسوله» ؛ لأنَّ الإيتاء : هو الإعطاء الشرعي ، وذلك يتضمَّن الإباحة والإحلال الذي بلغه الرسول ،

(١) من «ع» .

(٢) من «ع» .

فَإِنَّ الْحَلَالَ مَا حَلَّلَهُ ، وَالْحَرَامَ مَا حَرَّمَهُ ، وَالِدِّينَ مَا شَرَعَهُ .

قال تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾

[الحشر : ٧] .

وأما الْحَسْبُ^(١) فهو الكافي ، والله وحده كافٍ عبده ، كما قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] ، فهو وحده حسبهم كُلِّهِمْ .

وقال تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤] أي : حَسْبُكَ وحسبُ مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ هو الله ، فهو كافيكُم كُلِّكُمْ ، وليس المرادُ أَنَّ اللهَ والمؤمنينَ حَسْبُكَ ، كما يظنه بعضُ الغالِطِينَ^(٢) ؛ إذ هو وحده كافٍ نبيِّه وهو حسبه ، ليس معه مَنْ يكونُ هو وإيَّاهُ حَسْبًا لِلرَّسُولِ^(٣) ، وهذا في اللُّغَةِ

(١) في «ش» ، و«ع» : «الحسب» .

(٢) انظر : «منهاج السنة» (٧/ ٢٠١-٢٠٦) ، و«قاعدة عظيمة» (١٧-١٨) ، و«قاعدة جلية» (٢٢١ ، ٢٣٨) ، و«الرد على الشاذلي» (٣٨-٣٩) ، و«جامع الرسائل» (١/ ٨٩) ، و«جامع المسائل» (٢/ ١١٤) ، (٤/ ٢٩٨) ، و«الفتاوى» (١/ ٢٩٣ ، ٣٠٦) ، (١٠/ ١٥٤) ، (١١/ ٤٩٨) ، و«الإخائية» (٤٨٧) ، و«رسالة في إهداء الثواب للنبي ﷺ» (١١٩) .

(٣) انظر التفاسير التالية : «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤١٧) ، والطبري (١١/ ٢٥٩-٢٦١) ، ورموز الكنوز» للرسعني الحنبلي (٢/ ٤٦٥-٤٦٦) ، و«العذب النمير» للشنقيطي (٥/ ١٦٨-١٧٤) .

كقول الشاعر :

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ^(١)

وتقول العرب : حَسْبُكَ وَزَيْدًا ذِرْهَمٌ ، أي : يكفيك وزيدًا جميعًا ذِرْهَمٌ^(٢) .

وقال في الخوف والخشية والتقوى : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ [النور : ٥٢] .

فأثبت الطاعة لله والرسول^(٣) ، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده .

كما قال نوح عليه السلام : ﴿ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾^(٤) أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا^(٥) [نوح] فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة له ، فإنه : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] .

وقد [قال تعالى] : ﴿ فَلَا تَخْشَوْا النَّكَاسَ وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا

(١) عجزُ بيت صدره : «إذا كانت الهيجاء وانشقتِ العصا ...» . أي : يكفيك ويكفي الضحَّاكَ .

انظر : «معاني القرآن» للفراء (١ / ٤١٧) ، و«ذيل الأمالي» لأبي علي القالي (١٤٠) ، و«تهذيب اللغة» للأزهري (٤ / ٣٣١) .

(٢) انظر : «تهذيب اللغة» (٤ / ٣٣٠-٣٣١) ، و«لسان العرب» لابن منظور (١ / ٣١٢) .

(٣) في «ش» : «وللرسول» .

يَأْتِيَنِي ثَمَنًا قَلِيلًا ﴿ [المائدة : ٤٤] ﴾ ^(١) .

وقال تعالى : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ١٧٥] .

وقال الخليل عليه السلام : ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ
أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ
بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام : ٨١] .

وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ
الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام : ٨٢] .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود [أنه قال] ^(٢) : «لَمَّا نَزَلَتْ
هَذِهِ الْآيَةُ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا : أَيُّنَا لَمْ يَظْلَمْ
نَفْسُهُ ؟

فقال النبي ﷺ : «إِنَّمَا هُوَ الشَّرْكُ ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الْعَبْدِ
الصَّالِحِ : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ » ^(٣) .

وقال تعالى : ﴿ فَإِنِّي فَازَهُبُونَ ﴾ [النحل : ٥١] ، ﴿ وَإِنِّي فَأَنقُوتُ ﴾
[البقرة : ٤١] .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو من بقية النسخ .

(٢) ما بين المعقوفتين من «د» ، و«ع» .

(٣) رواه البخاري (١ / ٥ رقم ٣٢) ، ومسلم (١ / ١١٤ رقم ١٢٤) .

ومن هذا الباب أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ : « مِنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ ، وَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا »^(١) .

وقال : « لَا تَقُولُوا : مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ ؛ وَلَكِنْ قُولُوا : مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ »^(٢) .

ففي الطَّاعَةِ قَرَنَ اسْمَ الرَّسُولِ بِاسْمِهِ بِحَرْفِ «الواو» ، وفي المَشِيئَةِ أَمَرَ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ بِحَرْفِ «ثُمَّ» ؛ وذلك^(٣) لِأَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ طَاعَةٌ لِلَّهِ^(٤) ، فَمَنْ يُطِيعِ^(٥) الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ،

- (١) رواه مسلم (٥٩٤ / ٢) رقم (٨٧٠) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه .
 (٢) رواه أحمد (٢٩٦ / ٣٤) رقم (٢٠٦٩٤) ، وابن أبي شيبة في «المسند» (١٦٥ / ٢) رقم (٦٥٢) ، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣٦٣ / ٤) ، وابن ماجه (٦٨٤ / ١) رقم (٢١١٨) ، والدارمي (١٧٦٩ / ٣) رقم (٢٧٤١) ، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٣ / ٥) رقم (٢٧٤٣) ، والبزار (٢٥٢ / ٧) رقم (٢٨٣٠) ، وأبو يعلى (١١٨ / ٨) رقم (٤٦٥٥) ، والطبراني في «الكبير» (٣٢٤ / ٨) رقم (٨٢١٤ ، ٨٢١٥) .
 والحديث صحيحٌ ، صحَّحه البوصيري في «مِصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» (١٥٢ / ٢) ، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣٦١ / ٥) ، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢١٦ / ١) رقم (١٣٨) . وللتوسع انظر تخريجي لـ «كتاب التوحيد» (٢٧٩-٢٧٨) .

(٣) في الأصل : «وكذلك» ، والمثبت من البقية ، وفي «ع» : «بأنَّ» .

(٤) في الأصل ، و«ش» : «الله» ، والمثبت من البقية .

(٥) في «ع» : «أطاع» .

وطاعةُ الله طاعةٌ للرَّسولِ ^(١) ، بخلافِ المشيئةِ ، فليستُ مشيئةُ
أحدٍ منَ العبادِ مَشِيئةَ اللهِ ، ولا مشيئةُ اللهِ مُستلزمةٌ لمشيئةِ العبادِ ،
بل ما شاء الله كان ، وإن لم يشأِ النَّاسُ ، وما شاء النَّاسُ لم يكنِ
إن لم يشأِ اللهُ .



(١) في «د» : «الرَّسولِ» .

الفصل^(١) الثاني: حمّو الرسول ﷺ

فعلينا : أن نُؤْمِنَ به ، ونُطِيعَهُ ، ونُتَّبِعَهُ ، ونُزْضِيَهُ ، ونُحِبَّهُ ،
ونَسْتَسِلِمَ لِحُكْمِهِ ، وأمثال ذلك ، قال تعالى : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ
فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۖ ﴾ [النساء : ٨٠] .

وقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ۖ ﴾ [التوبة : ٦٢] .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ
وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ
تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ
فَتَرَبَّصُوا ۖ ﴾ [التوبة : ٢٤] ^(٢) .

وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا
شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا
تَسْلِيمًا ۖ ﴾ [النساء : ٦٥] .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ۖ
[آل عمران : ٣١] . وأمثال ذلك .



(١) في الأصل ، و«د» : «والفصل» ، والمثبت من البقية .

(٢) في «د» : ﴿ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَكُمُ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۖ ﴾ .

فَصْلٌ

وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا : فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِخَلْقِ اللَّهِ
وَأَمْرِهِ بِقَضَائِهِ وَشَرْعِهِ .

وَأَهْلُ الضَّلَالِ الْخَائِضُونَ فِي الْقَدْرِ انْقَسَمُوا إِلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ :
مَجُوسِيَّةٍ ، وَمُشْرِكِيَّةٍ ، وَإِبِلِيسِيَّةٍ ^(١) .

فَالْمَجُوسِيَّةُ : الَّذِينَ كَذَّبُوا بِقَدْرِ اللَّهِ ، وَإِنْ آمَنُوا بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ ،
فَغُلَّاتُهُمْ : أَنْكَرُوا الْعِلْمَ وَالْكِتَابَ ، وَمُقْتَصِدَتُهُمْ أَنْكَرُوا عُمُومَ
مَشِيئَتِهِ وَخَلْقِهِ وَقُدْرَتِهِ ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُعْتَزَلَةُ وَمَنْ وَاظَفَهُمْ .

وَالْفِرْقَةُ الثَّانِيَّةُ : الْمُشْرِكِيَّةُ ، الَّذِينَ أَقْرَأُوا بِالْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ ،
وَأَنْكَرُوا الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ ، قَالَ ^(٢) اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا
لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٤٨] .

فَمَنْ احْتَجَّ عَلَى تَعْطِيلِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِالْقَدْرِ فَهُوَ مِنْ هَؤُلَاءِ ،

(١) انظر في أقوال الفِرَق في القَدْر : «الفتاوى» (٨/ ٥٩ ، ٧٣-٧٤ ، ١٠٧ ، ٢٢٨ ، ٢٥٦-٢٦١ ، ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ٣٥٣-٣٥٥ ، ٣٧٤-٣٧٥ ، ٤٤٤-
٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠) ، (١٦/ ٢٣٠٣٤٣) ، (١٧/ ٦٣ ، ٢٠٤) ،
و«منهاج السنة» (١/ ٣٩٧) ، (٣/ ٥٥-٦٦ ، ٧٧) ، (٥/ ٩٦ ، ٣٠٢) ،
و«الاستقامة» (٢/ ١٣٩) .

(٢) في الأصل ، و«د» ، و«ش» : «وقال» ، وحذف الواو من «ع» .

وهذا قد كثرَ فيمن ^(١) يدَّعي الحقيقةَ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ .

والفرقةُ الثالثةُ : الإِبِلِيسِيَّةُ ، وهم الذين أقرُّوا بالأمرين ، لكن جعلُوا هذا تناقُضًا مِنَ الرَّبِّ سبحانه وتعالى ، وطعنُوا في حِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ ، كما يُذَكِّرُ مثْلُ ذَلِكَ عن إبليسَ مُقَدِّمِهِمْ ، كما نَقَلَهُ أَهْلُ المَقَالَاتِ ، ونُقِلَ عن أَهْلِ الكِتَابِ .

والمقصودُ [أَنَّ ^(٢) هذا مِمَّا يَقُولُهُ ^(٣) أَهْلُ الضَّلَالِ .

وَأَمَّا أَهْلُ الهدى والفلاح : فيؤمنون بهذا وهذا ، ويؤمنون بأنَّ اللهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِكُهُ ، ما ^(٤) شاءَ اللهُ كان وما لم يشأْ لم يكنْ ، وهو على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ ، أَحاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ، وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَاهُ في إِمَامٍ مُبِينٍ .

وَيَتَضَمَّنُ هذا الأَصْلُ : مِنْ إِبْثَاتِ عِلْمِ اللهِ ، وَقُدْرَتِهِ ، وَمَشِئَتِهِ ، وَوَحْدَانِيَّتِهِ في ^(٥) رَبُوبِيَّتِهِ ، وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِكُهُ ما هُوَ مِنَ أَصُولِ الإِيْمَانِ .

ومع هذا لا يُنْكَرُ ^(٦) ما خَلَقَهُ اللهُ مِنَ الأسبابِ ، التي يَخْلُقُ بها

(١) زادَ في «د» : «فيمن احتجَّ على تعطيل الأمرِ والنهي بالقدر» .

(٢) في الأصل : «في» مكانها ، وأُثْبِتَ ما في بقية النسخ .

(٣) في «ع» : «تقوله» .

(٤) في «ع» : «وما» .

(٥) في «د» : «وفي» ، وفي «ع» : «وربوبيته» .

(٦) في «ع» : «ننكر» .

المُسَبِّبَاتِ ، كما قال تعالى : ﴿ حَقَّ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا ثَقَالًا سُفِنَتْهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَاهُ إِلَيْنَا مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [الأعراف : ٥٧] .

وقال : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ [المائدة : ١٦] .

وقال تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾ [البقرة : ٢٦] فأخبر أنه يفعل بالأسباب^(١) .

ومن قال : يفعل عندها لا بها ، فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر ما خلقه الله من القوى والطبائع^(٢) ، وهو شبيه بإنكار

(١) انظر في كلام المؤلف حول إثبات أهل السنة للأسباب ، انظر : «الفتاوى» (٨/ ١١٨-١٢١، ١٦٧) ، و«الصفدية» (١/ ١٥٨، ٢١٦) ، و«الدرء» (٩/ ٢٩، ٣٤٠) ، و«منهاج السنة» (١/ ١٢٧، ٤٠٤-٤٠٦ ، ٤٥٨-٤٦٠) ، (٢/ ٢٩٦-٢٩٨) .

(٢) القرآن مملوءٌ بذكر إضافة أفعال العباد إليهم ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَیَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ ﴾ [التوبة : ١٠٥] الآية . وقوله : ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت] ، وقوله : ﴿ جَزَاءُ يَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأحقاف : ١٤] .

والشرع والعقل مُتَقَيَّانِ على أن العبد يُحَمَّدُ ويُذَمُّ على فعله ، ويكون حسنة له أو سيئة عليه ، فلو لم يكن إلا فعل غيره لكان ذلك الغير هو المحمود أو المذموم .

وما ذكره المصنّف يُشير به إلى «كسب الأشعري» ، وهو من عجائب الكلام - كما تقدّم - ، فحقيقة الكسب عندهم : أن الله الخالق للفعل ،

القوى التي خلقها الله^(١) في الحيوان ، التي يفعل الحيوان بها
مثل قدرة العبد^(٢) .

كما أن مَنْ جعلها هي المبدعة لذلك فقد أشرك بالله ،
وأضاف فعله إلى غيره .

وذلك : أنه ما من سببٍ من الأسبابِ إلَّا وهو مُفتقرٌ إلى
سببٍ آخرٍ في حصولِ مُسبِّبه ، ولا بدَّ له من مانعٍ يمنعُ مُقتضاه

ومكسوبًا للعبدِ بمعنى : مُقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون
هناك منه تأثيرٌ أو مدخلٌ في وجوده سوى كونه محلًّا له .
ولذلك كل «باء» للسببية في القرآن جعلوها للمصاحبة ! فالإنسان
يشبع عند الأكل لا بالأكل ، فليس الأكل سببًا للشبع ! وهذا من
عجائب الكلام التي لا حقيقة لها ، ولذلك قيل :

مِمَّا يُقَالُ وَلَا حَقِيقَةَ تَحْتَهُ مَعْقُولَةٌ تَدْنُو إِلَى الْأَفْهَامِ
الْكَسْبُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَالْحَالُ عِنْدَ الْبَهْشَمِيِّ وَطَفَرَةُ النَّظَامِ
انظر : «منهاج السنة» (١/ ٤٥٩) ، (٢/ ٢٩٧) ، و«الدرء» (٣/ ٤٤٤) ،
(٨/ ٣٢٠) ، و«الفتاوى» (٨/ ١٢٨ ، ٤٦٧) والحاشيتان التي قبل وبعد .

- (١) في «د» ، و«ع» : «إنكار ما خلقه الله من القوى التي في الحيوان» .
(٢) أول مَنْ أنكر الأسبابَ وقال بالجبرِ الجهم بن صفوان ، ثم تبعه
الأشاعرةُ بعد ذلك ، انظر : «جامع المسائل» (٣/ ٢٢٢) ، و«منهاج
السنة» (٣/ ٧٤ ، ١١٢) ، و«جامع الرسائل» (١/ ٨٧) ، (٢/ ٢١٤) ،
و«الفتاوى» (٤/ ١٩٢ ، ٤٦٧) ، (٨/ ١٧٥ ، ٤٣٠) ، (٣٥/ ١٦٨) ،
و«الأصبهانية» (١٧٢-١٨٠ ، ٤٠٥) ، و«القواعد النورانية في
اختصار الدرر المضيئة» (١/ ٤٠٨-٤٠٩) .

إذا لم يدفعه الله عنه ، فليس في الوجود شيءٌ واحدٌ يفعل شيئاً^(١)
إلا الله وحده ، قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ
تَذَكَّرُونَ ﴾ [الذاريات] أي : فتعلمون أن خالق الأزواج واحدٌ .

ولهذا من قال : إن الله لا يصدر عنه إلا واحدٌ ؛ لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ - كان جاهلاً^(٢) ، فإنه ليس في الوجود

(١) في «ع» : «شيئاً إذا شاء ..» .

(٢) هذا قول الفلاسفة ، ويريدون منه : تجريد الله تعالى من صفاته وعدم إثبات شيءٍ منها ؛ لأن هذا الأصل - الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ - إنما يتم بزعمهم إذا أثبتوا موجوداً مجرداً لا صفة له ولا نعت ، وهو الوجود المطلق .

فالخالق تعالى إذا كان موصوفاً بصفاتٍ متنوعة : كالعلم والقدرة والكلام والرحمة ، وبأفعالٍ متنوعة كالخلق والاستواء ونحو ذلك لم يكن واحداً عند المتفلسفة ، بل كان مركباً ، وبالتالي ممكناً .

فهم يُقسّمون الوجود إلى واجبٍ وممكنٍ ، ولا يتم إثبات الواجب [الله] إلا بالاستدلال بالممكن [المخلوق] على الواجب .

وممكن الوجود له خصائص ، منها : قبوله للوجود والعدم ، وقبوله للتركيب ، والله واجب الوجود فهو ليس مركباً إذا ؛ لأن التركيب من علامات الأجسام وخصائص الممكنات ، وهذا دليل «التركيب» الذي يريدون به نفي الصفات عن الربّ ﷻ .

وأخص وصف للربّ عندهم أنه واجب الوجود ، والوحدانية تعني عندهم البساطة وعدم التركيب ، ويسمّون الموصوف مركباً ، ويسمّون الصفات أجزاءً !

=

ثم ينفون اتصاف الله بصفاته العُلا لزعمهم أنها لا تقوم إلا بمركب .
وقد ردَّ شيخ الإسلام على أصلهم هذا -الواحد لا يصدر عنه إلا واحد-
وبيّن جهلهم وتناقضهم في مواضع كثيرة من كُتُبهِ .

وقولهم هذا باطلٌ من وجوه :

الأول : أنَّ هذا القول لا يُتصوَّر وجوده إلا في الأذهان ، ويمتنع
وجوده في الأعيان ، وتوحيدهم هذا هو غاية التعطيل .

الثاني : أنَّ هذا القول مُخالفٌ للكتاب والسنة ولما بعث الله به رُسُلُهُ ،
ولأقوال سلف الأمة ، ولتوحيد المسلمين جمعياً ، وللغة .

الثالث : مُناقضة هذا القول لما في العالم من كثرة ، فهذا القول يلزم
منه أنَّ الواحد الثاني لا يصدر عنه إلا واحدٌ ، وهكذا حتى يتسلسل
الأمر ، ويكون كل ما في العالم إنما هو واحدٌ عن واحدٍ ، وبطلان هذا
مِمَّا يُعَلَم بالضرورة .

فكيف صدرت عنه هذه الموجودات المتكاثرة ؟ إذ لا يُمكن القول
بأنها صدرت جميعاً مرتبة بعضها على بعض ، أي : أنَّ الواحد صدرَ
عنه واحدٌ ، والواحد صدرَ عنه آخر ، وهكذا ؛ لأنَّ هذا مُخالفٌ
للحس ضرورةً .

فالله -تعالى وتقدس عن كُفْرِهِم- لم يخلق شيئاً كان معدوماً ، وهذه
المخلوقات المُشاهدة ليست مفعولة له ، بل لم يصدر عنه إلا شيءٌ
واحدٌ ، هو العقل الأول -على قولهم- ، وحتى هذا العقل ليس
صادرًا عن الله من كل وجهٍ ، بل من جهةٍ وجوبه فقط ، وأما إمكانه
فمن ذاتٍ لا من الله ، ثم توالى الموجودات عن ذلك العقل -لا عن
الله- ، وكل ذلك الكفر والتعطيل هرباً من القول بكثرة الباري وتعدد
صفاته ! - كما يزعمون - .

=

الرابع : مُناقضةُ هذا القولِ لِمَا في العالمِ مِنْ صُدُورِ الواحدِ عن اثنين ، كما ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هنا في المتن ، فالإحراقُ -مثلاً- لا يمكنُ أن يَصْدُرَ فقط مِنَ النارِ ، بل لا بُدَّ مِنْ شَيْئَيْنِ : مِنْ نارٍ تُحْرِقُ ، وَمِنْ شَيْءٍ قَابِلٍ لِلإحْتِرَاقِ ، وإِلَّا لو أُتِيَتْ لِلنَّارِ بما لا يَقْبَلُ الإحْتِرَاقَ لَمَّا أَحْرَقَتْ كَالسَّمْنَدِلِ والياقوتِ .

ثم ذهبَ الفلاسفةُ بعد إنكارِ الصِّفَاتِ إلى أنَّ القوَى والطبائعَ مُستقلةٌ بالتَّصَرُّفِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؛ لأنَّ الواحدَ لا يَصْدُرُ عنه إِلَّا واحدٌ ، فاللهُ لا يعلمُ بالجزئِيَّاتِ ، ولا إرادةَ وقْدرةَ لَهُ عليها ، ولا يجوزُ له أن يُوَجِدَ الموجودَ على النَّحوِ الذي يشاؤُهُ هو كفاعلٍ ، بل على النَّحوِ الذي يَجِبُ أن يكونَ عليه الموجودُ كمفعولٍ ، ولذلك ذَكَرَ الشيخ قولهم هنا .

انظر نقض المؤلف لقول الفلاسفة هذا في : «بيان تلبيس الجهمية» (٢١١/٥ ، ٢٦٢) ، و«الأصبهانية» (١٧٤ ، ٤٦٥) ، و«الفتاوى» (٣٦/٢) ، (١٢٩/٤) ، (١٣٣/٨) ، (٣٤٤/١٢) ، (٢٨٨/١٧) ، و«الصفدية» (٢١٦/١) ، و«الدرء» (١٤٣/٥) ، (١٢٧/٧) ، (٣٧٠ ، ١٩٠/٨) ، (٢٤٧-٢٤٨ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨) ، (٢٠٦/٩) ، (٣٣٧-٣٤٨) .

ومن الكتب المعاصرة التي استفدتُ منها ، وفيها تحريرٌ للمسألة : «الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات» (٣/١١١-١٢٦ ، ٢٦٤-٢٦٩) ، و«قلب الأدلة على الطوائف المضلة» (٢/٨٩٠-٩٠٥) ، و«موقف ابن تيمية من آراء الفلاسفة» (٣٧١ ، ٤٣٤-٤٥٢) .

وانظر في كتب الفلاسفة والمتكلمين : «آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابي (٤٤-٤٥ ، ٤٦ ، ٥٥-٥٦ ، ٦١-٦٢) ، و«النجاة» لابن سينا (٢٥١ ، ٢٧٣) ، و«الملل والنحل» (٢/١٢٤ ، ١٨٧) ، و«مصارعة الفلاسفة» للشهرستاني (٥٩) ، و«تهافت الفلاسفة» للغزالي (١٤٣) .

وَاحِدٌ صَدَرَ عَنْهُ وَحْدَهُ شَيْءٌ ، لَا وَاحِدٌ وَلَا اثْنَانِ ، إِلَّا اللَّهُ : ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣١) ﴿ [يسر] ، فالنَّارُ التي جَعَلَ اللَّهُ فِيهَا حَرَارَةً ، لَا يَحْصُلُ الْإِحْرَاقُ إِلَّا بِهَا وَبِمَحَلٍّ ^(١) يَقْبَلُ الْإِحْرَاقَ ، فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَى السَّمْنَدِلِ ^(٢) وَالْيَاقُوتِ ^(٣) وَنَحْوَهُمَا لَمْ تَحْرِقْهُمَا ^(٤) ، وَقَدْ يُطْلَى الْجِسْمُ بِمَا يَمْنَعُ إِحْرَاقَهُ ، وَالشَّمْسُ التي يَكُونُ عَنْهَا الشُّعَاعُ لَا بَدَّ مِنْ جِسْمٍ يَقْبَلُ انْعِكَاسَ الشُّعَاعِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا حَصَلَ ^(٥) حَاجِزٌ مِنْ سَحَابٍ أَوْ سَقْفٍ لَمْ يَحْصُلِ الشُّعَاعُ تَحْتَهُ ، وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهُ : لَا بَدَّ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِالْقَدَرِ مِنْ تَمَامِ التَّوْحِيدِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : «الْإِيمَانُ

(١) فِي «ش» : «وَمَحَلٌّ» .

(٢) السَّمْنَدِلُ : طَائِرٌ يَسْقُطُ فِي النَّارِ فَلَا يَحْتَرِقُ رِيشُهُ ! انْظُرْ : «الْحَيَوَانَاتُ»

لِلْجَاوِظِ (٣٠٩/٥) ، (٤٣٤/٦) ، وَ«حَيَاةُ الْحَيَوَانَاتِ الْكُبْرَى»

لِلدِّمِيرِيِّ (٥٦٨/٢) ، وَ«تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ (١٥٩/١٣) .

(٣) الْيَاقُوتُ : جَوْهَرٌ صَبُورٌ عَلَى النَّارِ . انْظُرْ : «مُفِيدُ الْعُلُومِ وَمُبِيدُ

الْهَمُومِ» لِلْخَوَارِزْمِيِّ (٢٠٦) ، وَ«نَفْحُ الطَّيِّبِ» (١٤٢/١) ، وَ«حَيَاةُ

الْحَيَوَانَاتِ الْكُبْرَى» (٢٣٩/٣) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «تَحْرِيقُهَا» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْبَقِيَّةِ .

(٥) فِي «ش» : «جَعَلَ» .

بِالْقَدَرِ^(١) : نِظَامُ التَّوْحِيدِ^(٢) .

فَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ وَآمَنَ بِالْقَدَرِ تَمَّ تَوْحِيدُهُ ، وَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ وَكَذَّبَ
بِالْقَدَرِ نَقَضَ تَكْذِيبُهُ تَوْحِيدَهُ .

وَلَا بَدَّ مِنَ الْإِيمَانِ بِالشَّرْعِ ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ،
وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ ، كَمَا بَعَثَ اللَّهُ بِذَلِكَ رُسُلَهُ ، وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ .

وَالْإِنْسَانُ مُضْطَرٌّ إِلَى شَرْعٍ فِي حَيَاتِهِ الدُّنْيَا ؛ لِأَنَّهُ^(٣) لَا بَدَّ لَهُ
مِنْ حَرَكَةٍ يَجْلِبُ بِهَا مَنَفَعَتُهُ^(٤) ، وَحَرَكَةٍ يَدْفَعُ بِهَا مَضَرَّتَهُ ،
وَالشَّرْعُ هُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْفَعُهُ ، وَالْأَفْعَالِ الَّتِي
تَضُرُّهُ ، وَهُوَ عَدْلُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ ، وَنُورُهُ بَيْنَ عِبَادِهِ ، فَلَا يُمَكِّنُ
الْأَدَمِيِّينَ أَنْ يَعِيشُوا بِلا شَرْعٍ يُمَيِّزُونَ بِهِ [بَيْنَ]^(٥) مَا يَفْعَلُونَهُ
وَيَتْرُكُونَهُ^(٦) .

(١) في «د» ، و«ع» : «ابن عباس : هو نظام» .

(٢) رواه عبد الله في «السنة» (٢/٤٢٢ رقم ٩٢٨) ، والفريابي في «القدر»

(١٤٣ رقم ٢٠٥) ، وابن بطة في «الإبانة» (٢/١٥٩ رقم ١٦١٩)

القدر) ، والآجري في «الشرعة» (٢/٨٧٥ رقم ٤٩٦) ، و«الأربعين»

(٣٢) ، واللالكائي (٤/٧٤٢ رقم ١٢٢٤) .

(٣) في «د» ، و«ع» : «فإنه» . وفي «ش» : «ولأنه» .

(٤) في «الأصل» : «منفعة» . والمثبت من بقية النسخ .

(٥) من «د» ، و«ع» .

(٦) في «د» : «وبين ما يتركونه» .

وليس المراد بالشرع مُجَرَّد العدلِ بينَ النَّاسِ في مُعاملاتهم ، بل الإنسانَ المُنْفَرِدُ لا بدَّ له مِن فعل وتَرْكٍ ، فَإِنَّ الإنسانَ هَمَامٌ حَارِثٌ ، كما قال النَّبِيُّ ﷺ : «أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ حَارِثٌ وَهَمَامٌ»^(١) .

وهو معنى قولهم : متحرِّكٌ بالإرادةِ ، فإذا كان له إرادةٌ هو^(٢) متحرِّكٌ بها ، فلا بدَّ أن يعرفَ ما يريدُه هل هو نافعٌ له أو ضارٌّ^(٣) ؟ وهل يُصلِحُه أو يُفسِدُه ؟

وهذا قد يَعْرِفُ بَعْضُهُ النَّاسُ بِفِطْرَتِهِمْ ، كما يعرفون انتفاعهم بالأكلِ والشُّربِ ، وكما يعرفون ما يعرفون مِنَ العلومِ الضَّرُورِيَّةِ بِفِطْرَتِهِمْ ، وبعضُهم يعرفونه بالاستدلالِ الذي يَهْتَدُونَ به بعقولِهِمْ ، وبعضُهُ لا يعرفونه إِلَّا بتعريفِ الرُّسُلِ وبيانِهِمْ لهم ، وهدايتِهِمْ إِيَّاهُمْ .

وفي هذا المقامِ تكلَّم النَّاسُ في أَنَّ الْأَفْعَالَ هل يُعْرِفُ حُسْنُهَا

(١) رواه أحمد (٣٧٧/٣١) رقم (١٩٠٣٢) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٨٣) رقم (٨١٤) وأبو داود (١٤٩/٥) (٤٩٥٠) ، والنسائي (٣٥٦٥) ، وأبو يعلى (١١٤/١٣) رقم (٧١٦٩) ، والطبراني في «الكبير» (٣٨٠/٢٢) رقم (٩٤٩) ، والبيهقي في «الكبرى» (٣٩٨/١٩) رقم (١٩٣٣٤) ، و«الآداب» (٢٠٢) رقم (٥١٦) ، من حديث أبي وهب الجُشَمي رحمته الله .

(٢) في «د» : «فهو» .

(٣) زاد في «ش» : «له» .

وَقُبْحُهَا بِالْعَقْلِ ، أَمْ لَيْسَ لَهَا حَسَنٌ وَقَبِيحٌ يُعْرَفُ بِالْعَقْلِ ^(١) ؟

كما قد بُسِطَ في غيرِ هذا الموضعِ ، وبَيَّنَّا ما وَقَعَ في هذا الموضعِ مِنَ الاشتباهِ ، فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كَوْنَ الْفَعْلِ يَلَاثِمُ الْفَاعِلَ أَوْ يُنَافِرُهُ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ سَبَبًا لِمَا يُحِبُّهُ الْفَاعِلُ وَيَلْتَذُّ بِهِ ، وَسَبَبًا لِمَا يُبْغِضُهُ وَيُؤْذِيهِ .

(١) هذا ما يُعْرَفُ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّ -بأن يُحْكَمَ عَلَى الشَّيْءِ بأنه حسنٌ أو قبيحٌ- ، وقد اختلفَ النَّاسُ فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ حَكَاهَا الْمُؤَلِّفُ هُنَا :

الأولُ : أَنَّ التَّحْسِينَ وَالتَّقْبِيحَ عَقْلِيَيْنِ ، أَي : إِنَّمَا يُعْرَفَانِ بِالْعَقْلِ فَقَطْ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ .

الثاني : أَنَّهُمَا لَا يُعْرَفَانِ إِلَّا بِالشَّرْعِ فَقَطْ ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْعَقْلِ فِيهِمَا ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ .

والثالثُ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِي حَكَاهُ هُنَا وَفَصَّلَهُ : أَنَّ بَعْضَهُ يُعْرَفُ بِالْعَقْلِ ، وَبَعْضُهُ بِالشَّرْعِ ، وَبَعْضُهُ بِهِمَا جَمِيعًا -كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا - .

انظر : «الفتاوى» (٨/٤٢٨-٤٣٦) ، (١١/٣٥٣) ، (١٦/٤٩٨) ،

و«منهاج السنة» (٢/٢٨ ، ١٧٩ ، ٢٩٥) ، و«الأصبهانية» (٧٠٣-

٧٠٦) ، و«الرد على المنطقيين» (٤٢٠-٤٣٠) ، و«النبوات»

(١/٤٥٢-٤٦٠) ، و«الدرء» (٧/٣٤٣ ، ٤٥٧) ، (٨/٢٢ ، ٤٩٢) .

وانظر في حكاية أقوال المخالفين : «رسالة لأهل الثغر» للأشعري

(٢٤٣) ، و«الإنصاف» للباقلاني (٤٨) ، و«الإرشاد» للجويني

(٢٥٨) ، و«الاقتصاد» للغزالي (٣١٢) ، و«شرح الأصول الخمسة»

للقاضي عبد الجبار (٥٦٤) .

وهذا القَدْرُ يُعَلِّمُ بالعقل تارةً ، وبالشرع أخرى ، وبهما جميعاً أخرى ، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال من السَّعادة والشَّقاوة في الدَّارِ الآخرة لا يُعَلِّمُ إِلَّا بالشرع ، فما أَخْبَرْتُ به الرُّسُلُ مِنْ تفاصيلِ اليومِ الآخرِ ، وَأَمَرْتُ به مِنْ تفاصيلِ الشَّرائعِ لا يَعَلِّمُهُ النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ ، كما أَنَّ ما أَخْبَرْتُ به الرُّسُلُ مِنْ تفاصيلِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وصفاته لا يَعَلِّمُهُ النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ ، وإن كانوا قد يَعَلِّمُونَ بِعُقُولِهِمْ جُمْلَ ذلك .

وهذا التَّفصيلُ الذي يَحْصُلُ به الإيمانُ ، وجاء به الكتابُ هو ما ^(١) دَلَّ عليه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا أَلْكَتُبُ وَلَا الْإِيمَنُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى : ٥٢] .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَفِئْتُ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ [سبا : ٥٠] .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ ﴾ [الأنبياء : ٤٥] ^(٢) .

(١) في «د» : «مما» .

(٢) قال شُخُّ الإسلام مُفَصِّلاً مسألة التَّحسينِ والتَّقبيحِ عند أهل السُّنة : «وقد ثَبَتَ بِالخِطَابِ والحِكمةِ الحاصِلَةِ مِنَ الشَّرائعِ ، ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يكون الفعل مُشْتَمِلًا عَلَى مصلحةٍ ، أو مفسدةٍ ، ولو لم يَرِدِ الشَّرْعُ بذلك ؛ كما يُعْلَمُ أَنَّ العدلَ مُشْتَمِلٌ عَلَى مصلحةِ العالمِ ، والظلمَ يَشْتَمِلُ عَلَى فسادِهِمْ . فهذا التَّوَعُّ هو حَسَنٌ وَقَبِيحٌ . وقد يُعْلَمُ بالعقل والشَّرْعُ قُبْحُ ذلك ، لا أَنَّهُ أَثْبَتَ للفعل صفةً لم تكن . لكن لا يلزَمُ مِنْ حُصُولِ هذا القُبْحِ أن يكونَ فاعِلُهُ مُعاقِبًا فِي الآخِرَةِ إِذَا لم يَرِدْ شَرْعٌ بذلك . وهذا مِمَّا غَلِطَ فِيهِ غَلَاةُ القائلينَ بالتَّحْسِينِ والتَّقْبِيحِ ؛ فَإِنَّهُمْ قالوا : إِنَّ العبادَ يُعاقَبُونَ عَلَى أفعالِهِم القبيحةِ ، ولو لم يَبْعَثْ إِلَيْهِم رَسُولًا . وهذا خِلافُ النَّصِّ ؛ قال تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (١٥) ...

النوعُ الثاني : أَنَّ الشَّارِعَ إِذَا أَمَرَ بِشيءٍ صارَ حَسَنًا ، وَإِذَا نَهَى عَنْ شيءٍ صارَ قَبِيحًا ، واكْتَسَبَ الفعلُ صفةَ الحُسْنِ والقُبْحِ بِخِطَابِ الشَّارِعِ .
والنوعُ الثالثُ : أن يَأْمُرَ الشَّارِعُ بِشيءٍ لِيَمْتَحِنَ العبدُ ، هل يُطِيعُهُ أَمْ يَعِصِيهِ ، ولا يكونُ المرادُ فِعْلَ المأمورِ بِهِ ؛ كما أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ بِذَبْحِ ابْنِهِ ، ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ (١٣) ﴿ حَصَلَ المقصودُ ، فَفَدَاهُ بِالذَّبْحِ . وكذلك حديثُ : «أَبْرَصٌ ، وَأَقْرَعٌ ، وَأَعْمَى» لَمَّا بَعَثَ اللهُ إِلَيْهِمْ مَنْ سَأَلَهُم الصَّدَقَةَ ؟ فَلَمَّا أَجَابَ الْأَعْمَى ، قال المَلَكُ : «أَمْسِكْ عَلَيْكَ مَالَكَ ، فَإِنَّمَا ابْتَلَيْتُمُ ، فَرَضِي عَنْكَ ، وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ» .
فالحِكْمَةُ مَنْشُؤُهَا مِنْ نَفْسِ الْأَمْرِ ، لا مِنْ نَفْسِ المأمورِ بِهِ . وهذا النوعُ والذي قَبْلَهُ لم يفهمهُ الْمُعْتَزِلَةُ ، وَزَعَمَتْ أَنَّ الحُسْنَ والقُبْحَ لا يكونُ إِلَّا لِمَا هو مُتَّصِفٌ بِذلك بِدُونِ أَمْرِ الشَّارِعِ . والأشْعَرِيَّةُ ادَّعَوْا أَنَّ جَمِيعَ الشَّرِيعَةِ مِنْ قِسْمِ الامْتِحَانِ ، وَأَنَّ الْأَفْعَالَ لَيْسَتْ لَهَا صِفَةٌ ، لا قَبْلَ الشَّرْعِ ، ولا بِالشَّرْعِ . وَأَمَّا الْحُكَمَاءُ وَالْجُمْهُورُ ، فَأَثْبَتُوا الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ . وهو الصَّوَابُ . «الفتاوى» (٨ / ٤٣٤-٤٣٦) .

ولكن طائفة: توهمت أن للحسن^(١) والقبح معنى غير هذا ،
وأنه يُعلم بالعقل .

وقابلتهم طائفة أخرى : ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن
والقبح يخرج عن هذا .

فكلا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين
أو الشرعيين وأخرجتا عن هذا القسم غلطت .

ثم إن^(٢) كلتا^(٣) الطائفتين لما كانت تنكر أن يوصف الله
بالمحبة والرضا والسخط والفرح ونحو ذلك مما جاءت به
النصوص الإلهية ، ودلت عليه الشواهد العقلية تنازعوا - بعد
اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح - ، هل ذلك مُمتنع
لذاته ، وأنه لا تُصور قدرته على ما هو قبيح ، أو أنه سبحانه منزّه عن
ذلك لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه ؟ على قولين^(٤) .

(١) في «ش» : «الحسن» .

(٢) في «ش» : «عطلت أن» .

(٣) في «الأصل» : «كل» . والمثبت من بقية النسخ .

(٤) المراد : هل الله ﷻ لا يقدر على فعل القبيح ، أو أنه منزّه عنه مع
قدرته عليه !

وقوله بعدها : «القولين المتقدمين» ، يعني بهما : قول الجبرية ،
والقدرية .

انظر أقوالهم : «رسالة لأهل الثغر» (٢٤٠-٢٤٢، ٢٥٣) ، و«التمهيد»
(٣٠٨) ، و«أصول الدين» (١٣١) ، و«الملل والنحل» (٤٥ / ١) .

والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين^(١) .

أولئك : لم يفرّقوا في خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار ، وأهل الجنة وأهل النار ، والرحمة والعذاب ، فلا جعلوه محموداً على ما فعله من العدل^(٢) أو تركه من الظلم ، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة وتركه [من]^(٣) التعذيب والنقمة .

والآخرون : نزّهوه بناءً على القبح العقلي الذي أثبتوه ، ولا حقيقة له ، وسوّوه بخلقهم فيما يحسن ويقبح ، وشبّهوه بعبادته فيما يأمر به وينهى عنه .

فمن نظر إلى القدر فقط ، وعظم الفناء في توحيد الربوبية ، ووقف عند الحقيقة الكونية ، لم يميّز بين العلم والجهل ، والصدق والكذب ، والبرّ والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرّشاد والغيّ ، وأولياء الله

(١) انظر : «الفتاوى» (٨/٩١ ، ١٢٥ ، ٣٨٧) ، (١٨/١٣٦-٢٠٩) ،
و«جامع الرسائل» (١/١٢٧-١٣١) ، و«منهاج السنة» (١/١٣٤) ،
(٢/٣٠٤) ، (٥/٩٦ ، ١٠٣) ، و«النبوات» (١/٤٦٣ ، ٤٧٢) ،
و«الأصبهانية» (٧٠٦) .

(٢) في «ع» : «العذاب» .

(٣) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

وأعدائِهِ ، وأهلِ الجَنَّةِ وأهلِ النَّارِ ^(١) .

وهؤلاءِ مع أَنَّهُم مُخَالِفُونَ بِالضَّرُورَةِ لِكُتُبِ ^(٢) اللَّهِ وَدِينِهِ
وشرائِعِهِ ، فهم مُخَالِفُونَ أَيضًا لَضَرُورَةِ الْحَسِّ وَالذَّوْقِ ،
وَضَرُورَةِ ^(٣) الْعَقْلِ وَالْقِيَاسِ ، فَإِنَّ أَحَدَهُمْ لَا بَدَّ أَنْ يَلْتَذَّ بِشَيْءٍ
وَيَتَأَلَّمَ بِشَيْءٍ ، فَيُمَيِّزُ بَيْنَ مَا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ ، وَبَيْنَ مَا لَا يُؤْكَلُ

(١) هؤلاء الذين يَفْنُونَ في «توحيد الربوبية» ويقفون عند «الحقيقة الكونية»
لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ ... إلخ لماذا ؟ لأنهم يرون أَنَّ الْكُلَّ
بتقديرِ اللَّهِ ، وما قَدَرَهُ اللَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ ، ويدخلُ الواحدُ إلى مقامِ الْجَمْعِ
والفناءِ فَلَا يَشْهَدُ فَرْقًا ! وبعضُهم جعلَهُ مُنتَهَى سِيرِ الْعَارِفِينَ !
وَالْمُؤْمِنُ يَنْظُرُ إِلَى هَذَا الْكَوْنِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَلَقَ اللَّهُ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
فِيهِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وفيهِ مَا يَكْرَهُهُ ، فَيُمَيِّزُ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ كَوْنًا وَخَلْقًا ،
وبَيْنَ كَوْنِهِ شَرْعًا وَرَضًا وَكَرَاهِيَةً ، فيفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ الْكَوْنِيَّةِ ، وَبَيْنَ
الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَيُوفِّقُ بَيْنَهُمَا ، حَتَّى لَا يَقَعَ فِي الْهَلَاكِ وَالْكَفْرِ بِاسْتِباحَةِ
الْمُحَرَّمَاتِ ، وَسُلُوكِ مَسَلِكِ الْحُلُولِيَّةِ وَالْإِتِّحَادِيَّةِ ، وهؤلاءِ هم الذين
سَمَّاهُمُ الشَّيْخُ بِـ«الْمُشْرِكِيَّةِ» كَمَا تَقَدَّمَ ، وَيُسَمَّى حَالَهُمْ بِـ«فَنَاءِ الشُّهُودِ» .
انظر : «الفتاوى» (٢/٤٥٧) ، (٨/١٠١) ، (٣٦٩) ، (٤٣٣-٤٣٤) ،
(١٠/٦٦٨-٦٧١) ، (١١/٢٤٥-٢٤٧) ، و«الرد على الشاذلي»
(١١٨-١٢٣) ، و«الرد على البكري» (٢/٧٤٠-٧٥٥) ، و«شرح
العقيدة التدمرية» لابن عثيمين (٤٩٦-٤٩٧) ، وللبراك (٥٨٢-
٥٨٤) ، و«شرح الرسالة التدمرية» للخميس (٤٠٢-٤٠٣) .

(٢) في «ع» : «لكتاب» .

(٣) في «ش» : «ولضرورة» .

ولا يُشْرَبُ ، وبينَ ما يُؤْذِيهِ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ ، وما لَيْسَ كَذَلِكَ ،
وهذا التَّمْيِيزُ بينَ ما يَنْفَعُهُ وَيُضُرُّهُ : هُوَ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ الدِّينِيَّةُ .

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْبَشَرَ يَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ يَسْتَوِي عِنْدَهُ الْأُمْرَانِ دَائِمًا
فَقَدْ افْتَرَى ، وَخَالَفَ ضَرُورَةَ الْحَسِّ ، وَلَكِنْ قَدْ يَعْزِضُ لِلْإِنْسَانِ
بَعْضُ الْأَوْقَاتِ عَارِضٌ كَالسُّكْرِ وَالْإِغْمَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا ^(١)
يَشْغَلُهُ عَنِ الْإِحْسَاسِ بِبَعْضِ الْأُمُورِ ، فَأَمَّا أَنْ يَسْقُطَ إِحْسَاسُهُ
بِالْكَلِيَّةِ مَعَ وُجُودِ الْحَيَاةِ فِيهِ فَهَذَا مُمْتَنِعٌ ؛ فَإِنَّ النَّائِمَ لَمْ يَسْقُطْ
إِحْسَاسُ نَفْسِهِ ، بَلْ يَرَى فِي مَنَامِهِ مَا يَسُرُّهُ تَارَةً وَمَا يَسُوؤُهُ أُخْرَى ،
فَالْأَحْوَالُ الَّتِي يُعَبِّرُ عَنْهَا بِالْأَصْطِلَامِ وَالْفَنَاءِ وَالسُّكْرِ ^(٢) وَنَحْوِ

(١) فِي «د» : «ما» .

(٢) الْأَصْطِلَامُ : نَعْتُ وَلَيْهِ يَرُدُّ عَلَى الْقَلْبِ تَحْتَ سُلْطَانِ الْقَهْرِ .
وَالْفَنَاءُ : زَوَالٌ وَذَهَابٌ ، وَهُوَ : عَدَمُ الْإِحْسَاسِ بِعَالَمِ الْمَلَكُوتِ ، وَهُوَ
بِالْإِسْتِغْرَاقِ فِي عَظَمَةِ الْبَارِي .

وَالسُّكْرُ : غَيْبَةٌ بَوَارِدٍ قَوِيٍّ ، وَهُوَ يُعْطِي الطَّرْبَ وَاللْتِذَاذَ .
وَالثَّلَاثَةُ تَجْتَمِعُ فِي أَنَّهَا : حَالَةٌ يَفْقَدُ فِيهَا التَّمْيِيزَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ .
ثُمَّ اتَّكَأ الصُّوفِيَّةُ عَلَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي اخْتَرَعُوهَا - وَمَا كَانَ مِنْ بَابِهَا -
فِي تَبْرِيرِ مَا يَأْتُونَ وَمَا يَذَرُونَ ، حَتَّى اعْتَذَرُوا لَشَيْوْخِهِمْ بِمَا أَتَوْا
وَتَكَلَّمُوا مِنْ مُؤَبَّاتٍ بِأَنَّهُ قَالَهُ فِي حَالَةِ سُكْرِهِ وَفَنَائِهِ ... إِلَى آخِرِ
أَعْذَارِهِمُ الْوَاهِيَةِ .

انْظُرْ : «التعريفات» (١٥٩ ، ٢١٧) ، و«اللمع» للطوسي (٣٠١) ،
٤٦٣ ، (٥٠١) ، و«التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي (٦٨) ،
٤٠٩ ، (٥٦٥) ، و«الموسوعة الصوفية» (٧٩١ ، ١٠٣٣ ، ١١٩٢) .

ذلك إنما تتضمنُ عدمَ الإحساسِ ببعضِ الأشياءِ دُونَ بعضٍ ،
فهِيَ مع نقصِ صاحبِها لضعفِ تَمييزِهِ لا تَتَهِى إلى حَدٍّ
يَسْقُطُ فِيهِ التَّمييزُ مُطْلَقًا .

وَمَنْ نَفَى التَّمييزَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُطْلَقًا وَعَظَّمَ هَذَا الْمَقَامَ ،
فَقَدْ غَلِطَ فِي الْحَقِيقَةِ الْكُونِيَّةِ وَالِدِّينِيَّةِ ، غَلِطَ قَدْرًا وَشَرَعًا : غَلِطَ
فِي خَلْقِ اللَّهِ وَفِي أَمْرِهِ ، حَيْثُ ظَنَّ وُجُودَ هَذَا ، وَلَا وُجُودَ لَهُ ، وَحَيْثُ
ظَنَّ أَنَّهُ مَمْدُوحٌ ، وَلَا مَدْحَ فِي عَدَمِ التَّمييزِ وَالْعَقْلِ وَالْمَعْرِفَةِ .

فَإِذَا ^(١) سَمِعْتَ بَعْضَ الشُّيُوخِ يَقُولُ : أُرِيدُ أَنْ لَا أُرِيدَ ، أَوْ أَنَّ
الْعَارِفَ لَا حَظَّ لَهُ ، أَوْ ^(٢) أَنَّهُ يَصِيرُ كَالْمَيِّتِ بَيْنَ يَدَيِ الْغَاسِلِ ،
وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَهَذَا إِنَّمَا يُمَدِّحُ مِنْهُ سَقُوطُ إِرَادَتِهِ الَّتِي لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا ،
وَعَدَمُ حَظِّهِ الَّذِي لَمْ يُؤْمَرْ بِطَلْبِهِ ، وَأَنَّهُ كَالْمَيِّتِ فِي طَلَبِ مَا لَمْ
يُؤْمَرْ بِطَلْبِهِ ، وَتَرِكَ دَفْعَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِدَفْعِهِ .

وَمَنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ تَبَطَّلُ إِرَادَتُهُ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْسُ بِاللَّذَّةِ
وَالْأَلَمِ ، وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ ، فَهَذَا مُخَالِفٌ لِمُضْرُورَةِ الْحَسِّ وَالْعَقْلِ ،
وَمَنْ مَدَّحَ هَذَا فَهُوَ مُخَالِفٌ لِمُضْرُورَةِ الدِّينِ وَالْعَقْلِ .



(١) فِي «ش» ، وَ«ع» : «وَإِذَا» .

(٢) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَالَّذِي قَبْلَهُ فِي «ش» ، وَ«ع» : «و» بَدَلِ «أَوْ» .

والفناء يُراد به ثلاثة أمور^(١):

(١) الفناء على نوعين : ممدوح ومذموم ، والممدوح على نوعين :
الأول : فناء القلب عن إرادة ما سوى الله ﷻ ، وهو للكاملين ،
وحقيقته إفراذ الرب سبحانه بالمحبة ، والخوف والرجاء ، والتعظيم
والإجلال ، وألا يُحب إلا في الله ولا يُبغض إلا فيه ، وهذا يُسمى
بالفناء في مشهد الألوهية .

والثاني : فناء في شهود الربوبية ، فيشهد تفرّد الرب تعالى بالقيومية
والتدبير ، والخلق والرّزق ، والعطاء والمنع ، والضّر والنفع وأن
جميع الموجودات لا تملك من ذلك شيئاً .

وأما الفناء المذموم فهو فناء الشهود ، وفناء الوجود ، والأول منهما
هو : أن يفنى عن شهود فعل الرب حتى لا يستحسن حسنة ولا يستقبح
سيئة - وقد تقدّم كلام المؤلف عليهم حيث سمّاهم بـ«المشركية» - .

وفناء الوجود : وهو الفناء عن وجود السّوى ، فجعلوا الموجود
واحداً ، ووجود كل مخلوق هو عين وجود الحق ، وحقيقة الفناء
عندهم ألا يرى إلا الحق ، وهو الرّائي والمرئي ، والعابد والمعبود ،
والذاكر والمذكور ، والناكح والمنكوح . وكلا الفناءين مذموم ،
إلا أن الثاني منهما أشدّ فهو قول أهل الوحدة ، والأول وسيلة إليه .

هذا ولفظ الفناء ليس في كتاب الله ﷻ ، ولا سنة رسوله ﷺ ، فليس
هو من الأسماء الشرعية التي تُمدح ، فيجب أن يُستغنى عنه بالفاظ
الشرع ، وإنما ذكرناه تنزيلاً .

انظر : «الفتاوى» (٣١٣-٣١٤ ، ٣٦٩) ، (١٠/٢١٨-٢٢٥) ،
(٣٣٧-٣٤٣) ، و«الرد على المنطقيين» (٥١٨-٥٢١) ، و«الاستقامة»
(١٤٢/٢) لابن تيمية ، و«جامع المسائل» (٧/١٩٢) ، و«الرد على
البكري» (٢/٧٤٠) ، و«الرد على الشاذلي» (١٥٠-١٥٥) ، و«مدارج
الساكنين» لابن القيم (١/١٤٨-١٦٩) ، (٣/٣٦٨-٣٨٣) .

أحدها : وهو الفناء الدِّينِيّ الشرعيّ ، الذي جاءت به الرُّسُلُ ، وأنزلت به الكُتُبُ ، وهو أن يفنَى عَمَّا لم يأمر الله به بفعل^(١) ما أمر الله به ، فيفنى عن عبادةٍ غيره بعبادته ، وعن طاعةٍ غيره بطاعته وطاعةٍ رسوله ، وعن التَّوَكُّلِ على غيره بالتَّوَكُّلِ عليه ، وعن محبةٍ ما سواه بمحبته [ومحبته رسوله]^(٢) ، وعن خوفٍ غيره بخوفه ، بحيث لا يتَّبِعُ العبدُ هواه بغير هُدًى من الله ، وبحيث يكون الله ورسوله أحبَّ إليه ممَّا سواهما ، [كما]^(٣) قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرُسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ [التوبة : ٢٤] ، فهذا كُلُّهُ هو ممَّا أمر الله به ورسوله .

وأما الفناء الثَّانِي : وهو الذي يذكره بعض الصُّوفِيَّةِ ، وهو أن يفنَى عن شُهودٍ ما سوى الله ، فيفنى بمعبودِهِ عن عبادته ، وبمذكوره عن ذكره ، وبمعروفِهِ عن معرفته ، بحيث قد يغيبُ عن شُهودِهِ^(٤) بنفسِهِ وبما سوى الله - فهذا حالٌ ناقِصٌ ، قد يعرِضُ لبعض السَّالِكِينَ ، وليس هو من لوازم طريق الله ، ولهذا

(١) في «د» : «يفعل» . وفي «ش» : «ويفعل» .

(٢) من بقية النسخ .

(٣) من بقية النسخ .

(٤) في «د» : «شُهوره» ، وفي «ع» : «شعور» .

لم يعرض مثل هذا للنبي ﷺ والسابقين الأولين .

وَمَنْ يَجْعَلْ ^(١) هذا نهاية السالكين فهو ضالٌّ ضالًّا مُبِينًا ،
وكذلك مَنْ جَعَلَهُ من لوازم طريق الله فهو مُخْطِئٌ ، بل هو من
عوارض طريق الله التي تعرض لبعض الناس دُونَ بعضٍ ، ليس
هو مِنَ اللّوَاظِمِ التي تحصل لكلّ سالكٍ .

وَأَمَّا الثَّالِثُ : فهو الفناء عن وجودِ السَّوَى ، بحيث يرى أَنَّ
وجودَ المخلوق هو عينُ وجودِ الخالق ، وأنَّ الوجودَ واحدٌ
بالعين ، فهذا قولُ أهلِ الإلحادِ والاتِّحادِ ، الذين هم من أَضَلِّ
العباد .

وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ لَضَرُورَةِ الْعَقْلِ وَالْقِيَاسِ ، فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ
هؤُلاءِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَطْرُدَ قَوْلَهُ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مُشَاهِدًا لِلْقَدَرِ مِنْ غَيْرِ
تَمْيِيزٍ بَيْنَ الْمَأْمُورِ وَالْمَحْذُورِ ^(٢) ، فَعَوِملَ بِمَوْجِبِ ذَلِكَ [مِثْلُ :
أَنْ يُضْرَبَ وَيُجَاعَ] ^(٣) حَتَّى يُبْتَلَى بِأَعْظَمِ ^(٤) الْأَوْصَابِ وَالْأَوْجَاعِ ،
فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ بِهِ وَعَابَهُ فَقَدْ نَقَضَ قَوْلَهُ ، وَخَرَجَ عَنْ أَصْلِ
مَذْهَبِهِ ، وَقِيلَ لَهُ : هَذَا الَّذِي فَعَلَهُ مَقْضِيٌّ مَقْدُورٌ ^(٥) ، فَخَلَقَ اللَّهُ

(١) في «د» ، و«ع» : «جَعَلَ» .

(٢) في «الأصل» ، و«ش» : «والمحذور» . والمثبت من «د» ، و«ع» .

(٣) من «د» ، و«ش» ، و«ع» .

(٤) في «د» ، و«ع» : «بعظيم» .

(٥) في «د» : «مُقَدَّرٌ» .

وَقُدْرَتُهُ وَمَشِئَتُهُ مُتَنَاولٌ لَكَ وَلَهُ ، وَهُوَ يَعْمُكُمَا ^(١) ، فَإِنْ كَانَ الْقَدَرُ حُجَّةً لَكَ فَهُوَ حُجَّةٌ لِهَذَا ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ لَكَ وَلَا لَهُ .
فقد تبينَ بضرورة العقلِ فسادُ قولِ مَنْ ينظرُ إلى القدرِ ،
ويُعرضُ عن الأمرِ والنهي .



والمؤمنُ مأمورٌ بأن يفعلَ المأمورَ ، ويتركَ المحظورَ ،
وَيَصْبِرَ عَلَى الْمَقْدُورِ ، كما قال اللهُ تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا
لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾ [آل عمران : ١٢٠] .

وقال تعالى في قصة يوسفَ : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ
لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٠] .

فالتَّقْوَى : فِعْلٌ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ ، وَتَرَكَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ ، ولهذا قال
تعالى : ﴿ فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لَذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ
رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ [غافر : ٥٥] ، فَأَمَرَهُ مَعَ الْإِسْتِغْفَارِ
بِالصَّبْرِ ، فَإِنَّ الْعِبَادَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ أَوَّلَهُمْ وَآخِرَهُمْ ،
قال ﷺ في الحديثِ الصَّحِيحِ : «أَيُّهَا النَّاسُ تَوَبُّوا إِلَى رَبِّكُمْ ،
فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ

(١) في الأصل ، و«ش» : «متناول ذلك وله وهو فيعمكما» ، وفي «د» :
«... لك وله فيعمكما» ، والمثبت من «ع» .

مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»^(١) .

وقال : «إِنَّهُ لِيُغَانُ عَلَى قَلْبِي ، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِثَّةَ مَرَّةٍ»^(٢) .

وكان يقول : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي ، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَزْلِي وَجِدِّي ، وَخَطِيئِي وَعَمْدِي ، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»^(٣) .

وقد ذَكَرَ عَنْ آدَمَ - أَبِي الْبَشَرِ - أَنَّهُ : اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَتَابَ إِلَيْهِ ، فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى^(٤) .

وعن إبليس - أَبِي الْجَنِّ - أَنَّهُ : أَصَرَ مُتَعَلِّقًا بِالْقَدَرِ ، فَلَعَنَهُ وَأَقْصَاهُ .

فَمَنْ أَذْنَبَ وَتَابَ وَنَدِمَ فَقَدْ أَشْبَهَ أَبَاهُ ، وَ«مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا

(١) رواه البخاري (٦٧/٨ رقم ٦٣٠٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وينحوه عند مسلم (٢٠٧٦/٤ رقم ٢٧٠٢/٤٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) رواه مسلم (٢٠٧٥/٤ رقم ٢٧٠٢) عن الْأَعْرَضِيِّ رضي الله عنه .

(٣) رواه البخاري (٨٥/٨ رقم ٦٣٩٨) ، ومسلم (٢٠٨٧/٤) رقم

٢٧١٩ عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٤) في «د» ، و«ع» : «وهدهاه» .

ظَلَمَ»^(١)، قال الله تعالى : ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَنُ إِنَّهُ، كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾^(٢)
لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ
اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢].

ولهذا قرن سبحانه بين التَّوْحِيدِ والاستغفار في غير آية^(٣) ،
كما قال تعالى : ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكَ
وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [محمد: ١٩].

[وقال تعالى : ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا إِلَيْهِ وَأَسْتَغْفِرُوا ﴾ [فصلت: ٦]]^(٤).

وقال تعالى : ﴿ الرَّاكِبُ أَخَذَ مِنْهُ، ثُمَّ فَضَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ
خَيْرٍ ۝ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ۚ إِنِّي لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۝ ﴾^(٥) وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ
ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [هود].

(١) هذا مثلٌ مشهورٌ ، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٣/ ٣١٢) :
«أي : لم يضع الشَّبه في غير موضعه ؛ لأنه ليس أحدٌ أولى به منه بأن
يُشَبَّهه» .

(٢) قال مثله في «الفتاوى» (٨/ ١٠٧-١٠٨) .

(٣) انظر : «الفتاوى» (١/ ٥٦) ، (١٠/ ٢٦٢) ، (١١/ ٦٩٦-٦٩٨) ،
(٢٤/ ٢٤١) ، (٢٨/ ٣٤) ، و«جامع المسائل» (٣/ ٥٥) ، (٦/ ٢٧٣) ،
(٢٧٧) .

(٤) من «ع» ، و«ش» . واستدلَّ بهذه الآية في مثل هذه المسألة في
«الفتاوى» (١٠/ ٨٩ ، ٢٦٢) ، (٢٤/ ٢٤١) .

وفي الحديث الذي رواه ابنُ أبي عاصمٍ وغيره : «يقولُ الشَّيْطَانُ^(١) : أَهْلَكْتُ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ ، وَأَهْلَكُونِي بِإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ وَالِاسْتِغْفَارِ ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ بَشْتُ فِيهِمُ الْأَهْوَاءَ ، فَهُمْ يُذْنِبُونَ وَلَا يَتُوبُونَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا»^(٢) .

وقد ذَكَرَ سُبْحَانَهُ عَنْ ذِي النُّونِ أَنَّهُ نَادَى فِي الظُّلُمَاتِ : ﴿ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ، قال [الله] ^(٣) تعالى : ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُشَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء : ٨٨] .

قال النَّبِيُّ ﷺ : «دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ

(١) في «د» : «أَنَّ الشَّيْطَانَ قَالَ» .

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٤٠ رقم ٧) ، وأبو يعلى في «المسند» (١/ ١٢٣ رقم ١٣٦) ، و«المعجم» (٣١٨ رقم ٢٩١) .

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٠٧) : «رواه أبو يعلى ، وفيه عثمان بن مطر ، وهو ضعيف» .

قلتُ : وفي إسناده عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي : «متروك» .

وأبو رجاء - مولى لأبي بكر - : «مجهول» .

انظر : «الكامل» لابن عدي (٥/ ٣٢٩) ، و«التقريب» لابن حجر (١١٤٥ رقم ٨١٥٤) .

(٣) من «د» .

إِلَّا فَرَجَ اللَّهُ كُزْبَتَهُ» (١) .



وَجَمَاعُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بَدَّ لَهُ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَصْلَيْنِ ، وَلَا بَدَّ لَهُ فِي الْقَدْرِ مِنْ أَصْلَيْنِ :

فَفِي الْأَمْرِ :

عليه : الاجتهادُ في امتثالِ الأمرِ عِلْمًا وَعَمَلًا ، فلا يزالُ يَجْتَهِدُ في العلمِ بما أَمَرَ اللهُ به ، والعملِ بذلك .

ثُمَّ عَلَيْهِ : أَنْ يَسْتَغْفِرَ وَيَتُوبَ مِنْ تَفْرِيطِهِ فِي الْمَأْمُورِ ، وَتَعَدِّيهِ فِي الْحُدُودِ (٢) .

ولهذا كان مِنَ الْمَشْرُوعِ أَنْ تُخْتَمَ جَمِيعُ الْأَعْمَالِ بِالِاسْتِغْفَارِ ، وَكَانَ (٣) النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا (٤) .

(١) رواه أحمد (٦٦/٣ رقم ١٤٦٢) ، والترمذي (٥/٤٨٤ رقم ٣٥٠٥) ، والنسائي في «الكبرى» (٩/٢٤٣ رقم ١٠٤١٧) ، والبزار (٣/٣٦٣ رقم ١١٦٣) ، وأبو يعلى (٢/١١٠ رقم ٧٧٢) ، والطبراني في «الدعاء» (٢/٨٣٨ رقم ١٢٤) ، والحاكم (١/٥٠٥) ، والضياء في «المختارة» (٣/٢٣٥ رقم ١٠٤٢) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

(٢) في «د» : «للحدود» .

(٣) في «ش» ، و«ع» : «فكان» .

(٤) رواه مسلم (١/٤١٤ رقم ٥٩١) من حديث ثوبان رضي الله عنه .

وقد قال الله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧] ،
فقاموا الليلَ ثُمَّ خَتَمُوهُ بِالْأَسْتِغْفَارِ .

وَأَخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ ^(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ
وَالْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾
فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٣﴾﴾ [الفتح] .

وفي الصَّحِيح : أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي
رُكُوعِهِ [وَسُجُودِهِ] ^(٢) : «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ
اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ ^(٣) .

وَأَمَّا فِي الْقَدَرِ :

فَعَلَيْهِ : أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ فِي فِعْلٍ مَا أَمَرَ بِهِ ، وَيَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ ،
وَيَدْعُوهُ ، وَيَرْغَبَ إِلَيْهِ ، وَيَسْتَعِذَّ بِهِ ، فَيَكُونَ مُفْتَقرًا إِلَيْهِ فِي طَلَبِ
الْخَيْرِ وَتَرْكِ الشَّرِّ .

وعليه : أَنْ يَصْبِرَ عَلَى الْمَقْدُورِ ، وَيَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ
لِيُخْطِئَهُ ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ ، وَإِذَا آذَاهُ النَّاسُ عَلِمَ أَنَّ
ذَلِكَ مُقَدَّرٌ عَلَيْهِ .

(١) فِي «ش» : «أُنْزِلَتْ» .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ بَقِيَةِ النُّسخِ .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١/ ١٦٣ رَقْم ٨١٧) ، وَمُسْلِمٌ (١/ ٣٥٠ رَقْم ٤٨٤)

عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ احْتِجَاجُ آدَمَ وَمُوسَى ، لَمَّا قَالَ : « يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتُهُ ، لِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ ؟

فَقَالَ لَهُ آدَمُ : أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اضْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ [وَكَتَبَ لَكَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ] ^(١) ، فَبِكَمْ وَجَدْتَ مَكْتُوبًا عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ، فَغَوَى ﴾ ^(٢) [طه] ؟

قال : بِكَذَا وَكَذَا سَنَةٍ . قال : فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ^(٣) .

وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب ، فإن آدم كان قد تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ؛ ولكن لأجل المصيبة التي لحقتهم من ذلك ، وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر في المصائب ، وأن يستغفروا من المعائب ، كما قال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ﴾ [غافر : ٥٥] ^(٤) .

(١) ما بين المعقوفتين من «د» ، ومصادر التخريج .

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٥٨ رقم ٣٤٠٩) ، ومسلم (٤/ ٢٠٤٢ رقم ٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) انظر في الجواب عن هذا الحديث ، والفرق بين الاحتجاج بالذنب على المصائب والمعائب : «الفتاوى» (٢/ ١٠٨ ، ٣٢٥) ، (٤/ ٣٤٩) ، (٨/ ١٧٨-١٨٠ ، ٣٢٤-٣٣٣ ، ٤٥٣) ، (١٠/ ١٦٠) ، (١١/ ٢٥٨-٢٥٩) ، و«منهاج السنة» (٣/ ٧٨-٨٤) ، (٥/ ١٣٥) ، و«الرد على البكري» (٢/ ٧٣٩-٧٦٢) .

فَمَنْ رَاعَى الْأَمْرَ وَالْقَدَرَ - كَمَا ذُكِرَ - كَانَ عَابِدًا لِلَّهِ ، مُطِيعًا لَهُ ، مُسْتَعِينًا بِهِ ، مُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ ، مِنَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، [وَحَسُنُ أُولَئِكَ رَفِيقًا] ^(١) .

وقد جَمَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ^(٢) ، كَقَوْلِهِ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

وقوله : ﴿ فَأَعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ﴾ [مريم : ٦٥] .

وقوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [الشورى : ١٠] ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق] .

فالعبادة له ، والاستعانة به ^(٤) .

(١) في «ع» .

(٢) الأصلان هما : العبادة والاستعانة ، انظر : «الفتاوى» (١/ ٣٥) ،

(١٦٦/ ٨) ، (٣٢٥/ ١١) ، (٨/ ١٤) ، (٩) ، و«جامع الرسائل»

(٥٧/ ٢) ، و«قاعدة جامعة في توحيد الله» (٥١) .

(٣) قال شيخ الإسلام : «فإن التوكل هو الاستعانة» . «الفتاوى» (٥٥/ ١٦) .

(٤) قال شيخ الإسلام : «بسطنا الكلام على هذا في مواضع ، وبيننا تعلقُ العبادة بالالهية ؛ فإنَّ الإله هو المعبودُ ، وتعلقُ الاستعانة بربوبيته ؛

وكان ﷺ يقول عند الأضحى : «اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ» (١) .

فما لم يكن بالله لا يكون ، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله ،
وما لم يكن لله لا ينفع ولا يدوم .



فإن ربَّ العباد الذي يُربِّيهم ، وذلك يتضمَّن أنه الخالق لكلِّ ما فيهم
ومنهم . والإلهية هي العلة الغائية ، والرُّبوبية هي العلة الفاعلية ،
والغائية هي المقصودة ، وهي علة فاعلية للعلة الفاعلية ، ولهذا قدَّم
قوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وتوحيد الإلهية يتضمَّن
توحيد الرُّبوبية . «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٥٣٣) .

قلتُ : العلة الغائية : ما يوجد الشيء لأجله . والعلة الفاعلية هي :
ما يوجد الشيء بسببه . «التعريفات» (٢٠٢) .

(١) رواه أحمد (٢٦٧/٢٣ رقم ١٥٠٢٢) ، وأبو داود (١٥٨/٣ رقم ٢٧٩٥) ، وابن ماجه (١٠٤٣/٢ رقم ٣١٢١) ، والدارمي (١٢٣٩/٢ رقم ١٩٨٩) ، وابن خزيمة (٤٨٧/٤ رقم ٢٨٩٩) ،
والحاكم (٤٦٧/١) ، والبيهقي في «الكبرى» (٣٣٧/١٩ رقم ١٩٢١١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

ولا بدَّ في عبادتِهِ مِنْ أَصْلِينَ^(١) :

أَحَدُهُمَا : إِخْلَاصُ الدِّينِ لَهُ .

وَالثَّانِي : مُوَافَقَةُ^(٢) أَمْرِهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ .

ولهذا كان عمرُ بنُ الخطَّابِ ~~رضي الله عنه~~ يقولُ في دُعَائِهِ : «اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلِي كُلَّهُ صَالِحًا ، واجْعَلْهُ لوجهِكَ خَالصًا ، ولا تجعلْ لأحدٍ فيه شيئًا»^(٣) .

وقال الفضيلُ بنُ عياضٍ في قوله تعالى : ﴿لِبَلْوَكُمْ أَتَكْتُمُونَ﴾

(١) قال شيخ الإسلام : «فإنَّ هذينِ الأصلينِ هُما دينُ الإسلامِ الذي ارتضاهُ اللهُ ؛ كما قال : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ ؛ فالذي أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ : هو الذي يُخْلِصُ نِيَّتَهُ لِلَّهِ ، وِيبْتَغِي بِعَمَلِهِ وَجْهَ اللَّهِ . وَالْمُحْسِنُ : هو الذي يُحْسِنُ عَمَلَهُ ؛ فيَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ . وَالْحَسَنَاتُ : هي الْعَمَلُ الصَّالِحُ . وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ : هو ما أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ ؛ مِنْ وَاجِبٍ وَمُسْتَحَبٍّ . فَمَا لَيْسَ مِنْ هَذَا وَلَا هَذَا ، لَيْسَ مِنَ الْحَسَنَاتِ ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ ، فَلَا يَكُونُ فَاعِلُهُ مُحْسِنًا . «النبوات» (٤١٦/١) .

وانظر في هذينِ الأصلينِ : «الفتاوى» (١٤٨/٢٧) ، (٢٣/٢٨) ، و«منهاج السنة» (٢٥٣/٥) ، و«شرح حديث لا يزني الزاني» (٤٨) ، و«جامع الرسائل» (٢٥٧/١) ، (٢٢٦/٢) .

(٢) في الأصل ، و«د» : «مُوافَقَةٌ» . والمثبت من «ع» ، و«ش» .

(٣) رواه أحمد في «الزهد» (١١٨) ، وأبو نعيم في «طبقات المُحدثين بأصبهان» (٢٦٢/٤) رقم (١٠١٨) .

عَمَلًا ﴿[الملك : ٢] ، قال : أَخْلَصَهُ وَأَصَوَّبَهُ .

[قالوا ^(١) : يا أبا علي ، ما أَخْلَصَهُ وَأَصَوَّبَهُ ؟] ^(٢) .

قال : إِنَّ الْعَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصًا وَلَمْ ^(٣) يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يُقْبَلْ ،
[وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ] ^(٤) حَتَّى يَكُونَ
خَالِصًا صَوَابًا ، وَالْخَالِصُ : أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ ، وَالصَّوَابُ : أَنْ يَكُونَ
عَلَى السُّنَّةِ ^(٥) .

ولهذا ذَمَّ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ [فِي الْقُرْآنِ] ^(٦) عَلَى اتِّبَاعِ مَا شَرَعَ
لَهُمْ شُرَكَائُهُمْ مِنَ الدِّينِ الَّذِي لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ مِنْ عِبَادَةٍ غَيْرِهِ ،
وَفِعَلَ مَا لَمْ يَشْرَعْهُ مِنَ الدِّينِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ
شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى : ٢١] ، كَمَا ذَمَّهُمْ
عَلَى أَنَّهُمْ حَرَّمُوا مَا لَمْ يَحَرِّمْهُ اللَّهُ ، وَالدِّينُ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا حَرَامَ

(١) فِي «ش» : «قِيلَ لَهُ» ، وَفِي «ع» : «قِيلَ» فَقَطْ .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ بَقِيَةِ النِّسْخِ .

(٣) فِي «الأصل» : «أَوْ لَمْ» . وَالْمُثَبَّتُ مِنْ بَقِيَةِ النِّسْخِ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ «د» ، وَ«ع» .

(٥) رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٨ / ٩٥) ، وَالبُغْوِيُّ فِي «التفسيره»

(٨ / ١٧٦) ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (١٢ / ٢٣٦ رَقْم ٦٤٥٦) ،

وَالْمَقْدِسِيُّ فِي «الحجة على تارك المحجة» (١ / ١٤٣) .

(٦) مِنْ «د» ، وَ«ع» .

إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ ، وَلَا دِينَ إِلَّا مَا شَرَعَهُ اللَّهُ .



ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ فِي عِبَادَتِهِ وَاسْتِعَانَتِهِ [عَلَى] ^(١) أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ^(٢) :

فَالْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّقُونَ هُمْ لَهُ وَبِهِ ، يَعْبُدُونَهُ وَيَسْتَعِينُونَهُ .

وِطَائِفُهُ تَعْبُدُهُ ^(٣) مِنْ غَيْرِ اسْتِعَانَةٍ وَلَا صَبْرٍ ، فَتَجِدُ عِنْدَ أَحَدِهِمْ تَحَرُّيًا لِلطَّاعَةِ وَالْوَرَعِ ، وَلُزُومَ السُّنَّةِ ، لَكِنْ لَيْسَ لَهُمْ تَوَكُّلٌ وَاسْتِعَانَةٌ [وَصَبْرٌ ، بَلْ فِيهِمْ عَجْزٌ وَجَزَعٌ .

وِطَائِفُهُ فِيهِمْ اسْتِعَانَةٌ ^(٤) وَصَبْرٌ وَتَوَكُّلٌ مِنْ غَيْرِ اسْتِقَامَةٍ عَلَى الْأَمْرِ وَلَا مُتَابَعَةٍ لِلسُّنَّةِ ، فَقَدْ يُمَكِّنُ أَحَدُهُمْ ، وَيَكُونُ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الْحَالِ ^(٥) بَاطِنًا أَوْ ظَاهِرًا ، وَيُعْطَى مِنَ الْمُكَاشَفَاتِ وَالتَّأَثِيرَاتِ مَا لَمْ يُعْطَهُ الصَّنْفُ الْأَوَّلُ ، وَلَكِنْ لَا عَاقِبَةَ لَهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مَنْ

(١) من «ع» .

(٢) انظرها في : «الفتاوى» (٣٦/١) ، (٣٥-٣٢/١٠) ، (٦٧٣-٦٧١) ،

(٣١-٢٩/١١) ، (٣٢٣/١٣) ، (١٤/١٠-١١) ، «قاعدة جامعة في

توحيد الله» (٥٢-٥٣) .

(٣) في «د» : «يَعْبُدُونَهُ» .

(٤) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٥) في «د» : «الجمال» .

المُتَّقِينَ ، والعاقبةُ لِلتَّقْوَى ^(١) .

فَالْأَوَّلُونَ : لهم دينٌ ضعيفٌ ، لكنَّهُ مُسْتَمِرٌّ باقٍ إن لم يُفْسِدْهُ
صاحِبُهُ بِالْجَزَعِ والعَجْزِ .

وهؤلاء : لأحدهم حالٌ وقوةٌ ، ولكن لا يَبْقَى ^(٢) له إلا ما وافقَ

(١) قال شيخ الإسلام : «ما كان من الخوارق من «باب العلم» : فتارة بأن يُسْمَعَ العبد ما لا يَسْمَعُهُ غيره ، وتارة بأن يرى ما لا يَرَاهُ غيره يَقْظَةً ومنامًا ، وتارة بأن يَعْلَمَ ما لا يَعْلَمُ غيره وحيا وإلهاما ، أو إنزال علمٍ ضروريٍّ ، أو فِرَاسَةٍ صادِقَةٍ ، وَيُسَمَّى كَشْفًا ، ومُشَاهَدَاتٍ ، ومُكَاشَفَاتٍ ، ومُخَاطَبَاتٍ : فَالَسَّماعُ مُخَاطَبَاتٌ ، والرُّؤْيَا مُشَاهَدَاتٌ ، والعِلْمُ مُكَاشَفَةٌ ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ كُلُّهُ : «كَشْفًا» و«مُكَاشَفَةً» أي : كَشَفَ لَهُ عَنْهُ . وما كان من «باب القدرة» فهو : التَّأثيرُ ، وقد يكونُ هِمَّةً وَصِدْقًا ودعوةً مُجَابَةً ، وقد يكونُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ الَّذِي لا تأثيرَ لَهُ فِيهِ بِحَالٍ ، مِثْلُ : هَلَاكِ عَدُوِّهِ بِغَيْرِ أَثَرٍ مِنْهُ كَقَوْلِهِ : «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ ...» . وَمِثْلُ : تَذَلُّلِ النُّفُوسِ لَهُ وَمَحَبَّتِهَا إِيَّاهُ ، ونحو ذلك . وكذلك ما كان من «باب العلم والكشف» ، قد يُكْشَفُ لغيرِهِ مِنْ حَالِهِ بعضُ أُمُورٍ كما قال النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمُبَشِّرَاتِ : «هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ» ، وكما قال : النَّبِيُّ ﷺ : «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» .

وَكُلُّ وَاحِدٍ «مِنَ الْكَشْفِ وَالتَّأثيرِ» قد يكونُ قَائِمًا بِهِ ، وقد لا يكونُ قَائِمًا بِهِ ، بَلْ يَكْشِفُ اللَّهُ حَالَهُ وَيَصْنَعُ لَهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ ، كما قال يونسُ بْنُ أَسْبَاطٍ : «ما صَدَقَ اللَّهُ عَبْدٌ إِلَّا صَنَعَ لَهُ» . «الفتاوى» (١١/٣١٣-٣١٤) .

(٢) في الأصل : «لم يبق» ، والمثبت من البقية .

فيه الأمر^(١) ، وَاتَّبَعَ فِيهِ السُّنَّةَ .

وَشَرُّ الْأَقْسَامِ : مَنْ لَا يَعْبُدُهُ وَلَا يَسْتَعِينُهُ ، فَهُوَ لَا يَشْهَدُ [أَنْ]^(٢)
عَمَلَهُ لِلَّهِ ، وَلَا أَنَّهُ بِاللَّهِ .

فَالْمُعْتَزَلَةُ - وَنَحْوُهُمْ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ أَنْكَرُوا الْقَدَرَ - : هُمْ
فِي تَعْظِيمِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ
الْجَبَرِيَّةِ^(٣) الَّذِينَ يُعْرِضُونَ عَنِ الشَّرْعِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ .

وَالصُّوْفِيَّةُ : هُمْ فِي الْقَدَرِ وَمُشَاهَدَةِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ خَيْرٌ مِنَ
الْمُعْتَزَلَةِ ، وَلَكِنْ فِيهِمْ مَنْ فِيهِ بَدْعٌ مَعَ^(٤) إِعْرَاضٍ عَنْ بَعْضِ الْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ ، وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ ، حَتَّى يَجْعَلُوا الْغَايَةَ هِيَ مُشَاهَدَةُ
تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْفَنَاءِ فِي ذَلِكَ ، وَيَصِيرُونَ أَيْضًا مُعْتَزَلِينَ
لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَسُنَّتِهِمْ ، فَهُمْ مُعْتَزَلَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٥) .

(١) فِي «ش» : «الْأَثَر» .

(٢) مِنْ بَقِيَةِ النِّسْخِ .

(٣) زَادَ فِي «ع» ، وَ«ش» : «الْقَدَرِيَّة» .

(٤) «بَدْعٌ مَعَ» لَيْسَتْ فِي «د» ، وَ«ع» ، وَفِي «ع» مَكَانُهَا «نَوْع» .

(٥) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ : «وَالْمُعْتَزَلَةُ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْكَشْفِ
وَالْخَوَارِقِ ، وَيَذُمُّونَهَا وَيَعْيُبُونَهَا» .

وَكَذَلِكَ يُبَالِغُونَ فِي ذَمِّ النَّصَارَى أَكْثَرَ مِمَّا يُبَالِغُونَ فِي ذَمِّ الْيَهُودِ ،
وَهُمْ إِلَى الْيَهُودِ أَقْرَبُ كَمَا أَنَّ الصُّوْفِيَّةَ وَنَحْوَهُمْ إِلَى النَّصَارَى أَقْرَبُ ؛
فَإِنَّ النَّصَارَى عِنْدَهُمْ عِبَادَةٌ ، وَزُهْدٌ ، وَأَخْلَاقٌ بَلَا مَعْرِفَةٍ وَلَا بَصِيرَةٍ

وقد يكون ما وقَعُوا فيه مِنَ البدعةِ شرًّا مِنْ بدعةِ أولئك
المعتزلةِ ، وكلا الطائفتين نشأت مِنَ البصرة^(١) .

وإنَّما دينُ الله ما بعثَ به رُسُلُهُ ، وأنزَلَ به كُتُبَهُ ، وهو الصِّراطُ
المستقيمُ ، وهو طريقةُ أصحابِ رَسولِ الله ﷺ ، خيرِ القرونِ ،
وأفضلِ الأُمَّةِ ، وأكرمِ الخلقِ على الله بعدَ النَّبيينَ ، قال تعالى :
﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْأُولَئِكَ هُمُ الْمُفَوَّضُونَ وَالَّذِينَ تَبِعُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَنْتَظِرُونَ ﴾ [التوبة : ١٠٠] ، فرَضِيَ عنِ السَّابِقينَ
الأوَّلِينَ رضا مُطلقاً ، ورَضِيَ عنِ التابعينَ لهم بإحسانٍ .

وقد قال رسولُ الله ﷺ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ : « خَيْرُ
الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِينَ بُعِثَتْ فِيهِمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ
يَلُونَهُمْ »^(٢) .

فَهُمْ ضَالُّونَ ، واليهودُ عندهُمْ عِلْمٌ ونَظَرٌ بلا قصدٍ صَالِحٍ ، ولا عِبَادَةٍ ،
ولا زُهْدٍ ولا أخلاقٍ كريمةٍ ، فهم مغضوبٌ عليهم ، والنَّصارى
ضالُّونَ . «الفتاوى» (١٣/٩٩-١٠٠) [«الفرقان بين الحق
والباطلان» (٣٩٤)] بتصرف يسير .

(١) انظر : «الفتاوى» (٧/٣٨٤، ٣٨٦)، (١١/٦، ١٦)، (٢٨/٢٠٦، ٢١٢)،

و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/٢١١)، و«القواعد النورانية» (٢/٤٢٨) .

(٢) رواه البخاري (٥/٢ رقم ٣٦٥٠)، ومسلم (٤/١٩٦٤ رقم ٢٥٣٥)

من حديثِ عمران بن حصين رضي الله عنه .

وكان عبد الله بن مسعود يقول : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ ، فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، أَبَرُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا ، وَأَعَمَّقُهَا عِلْمًا ، وَأَقْلَهَا تَكَلُّفًا ، قَوْمٌ اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ ، وَإِقَامَةِ دِينِهِ ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ ، وَتَمَسَّكُوا بِهِدْيِهِمْ ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ » (١) .

وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه : « يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ ، اسْتَقِيمُوا وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ اتَّبَعْتُمُوهُمْ لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا ، وَلَئِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا » (٢) .

وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا ، وَخَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ (٣) ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ ، وَهَذِهِ سُبُلٌ ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ . ثُمَّ قَرَأَ : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ

-
- (١) رواه ابن عبد البر في «الجامع» (٢/٩٤٧ رقم ١٨١٠) ، والهروي في «ذم الكلام» (٤/٢٨٨ رقم ٧٤٦) ، وذكره الأصبهاني في «الحجة» (٢/٤٨٣) ، والبخاري في «شرح السنة» (١/٢١٤ رقم ١٠٥) .
- (٢) رواه البخاري (٩/٩٣ رقم ٧٢٨٢) .
- (٣) في «د» : «وعن شماله» .

فَفَرَّقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴿١﴾ [الأنعام: ١٥٣] .

وقد أَمَرَنَا اللهُ سُبْحَانَهُ أَنْ نَقُولَ فِي صَلَاتِنَا : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ [الفاتحة] .

وقال النَّبِيُّ ﷺ : «الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ ، وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ» (٢) .

وذلك أَنَّ الْيَهُودَ عَرَفُوا الْحَقَّ وَلَمْ يَتَّبِعُوهُ ، وَالنَّصَارَى عَبَدُوا اللَّهَ بغيرِ عِلْمٍ .

ولهذا كان يُقَالُ : «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْعَالِمِ الْفَاجِرِ وَالْعَابِدِ

(١) رواه أحمدُ (٢٠٨/٧ رقم ٤١٤٢) ، والنسائي في «الكبرى» (١٠/٩٥ رقم ١١١٠٩، ١١١١٠)، والدارمي (١/٢٨٥ رقم ٢٠٨)، وابن أبي عاصم (١/٤٧ رقم ١٧)، والبرار (٥/٢٥١ رقم ١٨٦٥)، والشاشي (٢/٥٠ رقم ٥٣٦، ٥٣٧)، وابن حبان (١/١٨٠ رقم ٦)، والآجري (١/٢٩٠ رقم ١١، ١٢)، والحاكم (٢/٣١٨) . وصحَّحه الحاكمُ، ووافقه الذهبيُّ، والألبانيُّ .

(٢) رواه أحمد (٣٢/١٢٤ رقم ١٩٣٨١) ، والترمذي (٥/٦٩ رقم ٢٩٥٣) ، وسعيد بن منصور (٢/٥٣٧ رقم ١٧٩) ، وابن حبان (١٦/١٨٤ رقم ٧٢٠٦) ، والطبراني في «الكبير» (١٧/٩٩ رقم ٢٣٦، ٢٣٧) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه .

الجاهل ، فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِّكُلِّ مَفْتُونٍ» (١) .

وقال تعالى : ﴿ فَأَمَّا يَا نِينَصَ كُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاى
فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ [طه : ١٢٣] . قال ابن عباس رحمهما الله : «تكفل
الله لمن قرأ القرآن ، وعمل بما فيه : ألا يضل في الدنيا ،
ولا يشقى في الآخرة» ، وقرأ هذه الآية (٢) .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ ۙ ﴾ ① ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى
لِّلْمُتَّقِينَ ② الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ③
وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ④
أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ⑤ ﴿ [البقرة] ،

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٨/٢) رقم ٧٥ زيادات نعيم) ،
وأحمد في «العلل» (١١٨/٣) رقم ٤٥٠١ ، وابن أبي حاتم في
«الجرح والتعديل» (٩١/١) ، والآجري في «أخلاق العلماء»
(١/٢٦٠) رقم ٩٣ ضمن الجامع لكتبه) ، وأبو نعيم في «الحلية»
(٣٦/٧) ، والبيهقي في «الشعب» (٣/٣١٤) رقم ١٧٥٢ ،
و«المدخل» (٢/٩٢) رقم ٥٤٤ .

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٠-٢١/٢) ، و«مصنفه» (٣/٣٨٢)
رقم ٦٠٣٣ ، وابن أبي شيبه في «المصنف» (١٥/٤٤٦) رقم
٣٠٥٧٥ ، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٦/٢٨١) رقم
١٤٤١ ، والطبري في «تفسيره» (١٦/١٩١) ، والحاكم (٢/٣٨١) ،
والبيهقي في «الشعب» (٣/٤٠٠) رقم ١٨٧١ ، والخطيب في
«الفقيه والمتفقه» (١/١٩٦) رقم ١٩٣ بنحوه .

فَأَخْبَرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ مُهْتَدُونَ مُفْلِحُونَ ، وَذَلِكَ خِلَافُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمُ وَالضَّالِّينَ .

فَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَهْدِيَنَا وَسَائِرَ إِخْوَانِنَا صِرَاطَهُ الْمُسْتَقِيمَ ،
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ [اللَّهُ] ^(١) عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ
وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ^(٢) .

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .
وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .



(١) ما بين المعقوفتين من «د» .

(٢) في «ع» : «وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ،
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا» .

فهرس الموضوعات

٥	مقدمة المحقق
٩	المطلب الأول : تعريف موجز بالمؤلف
١٣	المطلب الثاني : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف
١٦	المطلب الثالث : اسم الكتاب وتاريخ تأليفه
٢١	المطلب الرابع : موضوع الكتاب وسبب تأليفه
٢٨	المطلب الخامس : أهمية الكتاب وشروحه
٣٢	المطلب السادس : النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق
٣٩	المطلب السابع : عملي في الكتاب
٤٣	نماذج من النسخ الخطية
٥١	مقدمة الناسخ
٥٣	بداية النص المحقق
٥٣	مقدمة المؤلف وفيها بيان سبب تأليف الكتاب
٥٤	الكلام في التوحيد والصفات من باب الخبر

- ٥٤ الكلام في الشرع والقدر من باب الطلب والإرادة
- ٥٥ أنواع التوحيد
- ٥٦ الأصل في باب توحيد الصفات
- ٥٧ طريقة السلف
- ٥٨ بعث الله رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل
- ٦٣ سبيل من زاغ عن طريق الرسل في باب الصفات
- ٦٣ الوجود المطلق
- ٦٥ النقيضان والضدان
- ٦٦ الصفات السلبية والإضافية
- ٦٨ يفسطون في العقلیات ويقرمطون في السمعیات
- ٧٠ في الوجود واجب بنفسه ومحدث
- ٧١ أسماء الله إذا أضيفت لله لا يشركه فيها غيره
- ٧١ لا يلزم من اتفاق الاسمين اتفاقهما
- ٧٢ القدر المشترك
- ٧٢ سمى الله نفسه بأسماء وسمى بعض عباده بها

- ٧٩ وصف الله نفسه بصفات ووصف بها بعض خلقه
- ٨٥ يتبين هذا بأصلين
- ٨٥ الأصل الأول : القول في بعض الصفات كالقول في بعضها
- ٨٥ الرد على الأشاعرة
- ٩٠ الرد على المعتزلة
- ٩١ الرد على الجهمية
- ٩٣ الرد على الباطنية
- ٩٦ الرد على من قال إن إثبات الصفات يلزم منه التركيب
- ٩٦ دليل التركيب والرد على المعطلة
- ٩٨ الرد على من جعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة
- ٩٩ لا ينفي معطل شيئاً فراراً مما هو محذور إلا وقع
- ١٠٠ الأصل الثاني : القول في الصفات كالقول في الذات
- ١٠٠ إذا قال السائل كيف استوى على العرش قيل له
- ١٠٢ لا يوجد للأشاعرة قانون مستقيم
- ١٠٢ تناقض الأشاعرة

- فصلٌ : هنا مثلاً مضر وبان ١٠٤
- ما أخبر الله به من نعيم الجنة «والقدر المشترك» ١٠٤
- كفر الباطنية ١٠٧
- أنواع القياس : التمثيل ، والشمول ، والأولى ١٠٧
- المثل الثاني : الروح التي فينا واختلاف الناس فيها ١١١
- الجوهر الفرد ١١٤
- خاتمة جامعة فيها قواعد مهمة في الصفات وهي لب الكتاب ... ١١٩
- القاعدة الأولى : أن الله موصوف بالإثبات والنفي ١١٩
- النفي المحض ليس مدحاً ١٢٠
- الرد على قولهم ليس بداخل العالم ولا خارجه ١٢٢
- الجهمية المحضة ينفون النقيضين ١٢٥
- القاعدة الثانية : ما أخبر به الرسول ﷺ يجب الإيمان به ١٢٧
- لفظ الجهة ١٢٩
- لفظ التحيز ١٣٠
- القاعدة الثالثة : ظاهر النصوص هل هو مراد ؟ ١٣٣

القاعدة الرابعة : المحاذير المترتبة على توهم التشبيه في

الصفات أو في بعضها ١٤٣

صفة العلو والاستواء ١٤٥

هل يلزم من استواء الله على عرشه حاجته له ١٤٧

القاعدة الخامسة : علم العباد بما أخبروا به من وجهٍ دون وجهٍ ١٥٢

التفسير على أربعة أوجه ١٥٣

الراسخون في العلم يعلمون تأويله ١٥٣

معنى التأويل واستعمالاته ١٥٤

أسماء الله مترادفة أو متباينة ١٦١

المحكم والمتشابه ١٦١

القياس الفاسد ١٦٦

الاتحاد والحلول ١٦٨

الواحد بالعين والواحد بالنوع ١٦٩

المتواطئ والمشارك ١٧٣

ذم الإمام أحمد لأهل البدع في تأويلهم ١٧٤

القاعدة السادسة : فيما يجوز وما لا يجوز على الله من

النفي والإثبات ١٧٩

الفرق بين التمثيل والتشبيه ١٨٠

القديم ومعناه وأخص وصف الإله ١٨١

أنواع صفات الله ١٨٤

هل الأجسام متماثلة ١٨٥

القدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر ١٩٢

هذا الموضع من فهمه جيداً زالت عنه عامة الشبهات ١٩٤

الأحوال ١٩٧

فصلٌ : نفاة الصفات ينزهون الله عن النقائص محتجين

بنفي الجسم ٢٠٠

بيان قصور هذا الطريق ٢٠٠

فصلٌ : طرق الإثبات لا يكفي فيها نفي التشبيه ٢٠٤

القرامطة نفوا النفي ٢٠٨

الدليل العقلي على نفي المثل عن الله ﷻ ٢١١

- الأصل الثاني : توحيد العبادة وتضمنه للشرع والقدر ٢٢٥
- أمر الله بعبادته وهي تتضمن ٢٢٦
- دين الرسل واحد وهو الإسلام ٢٢٧
- من تقدّم من أمة موسى وعيسى عليهما السلام هل هم مسلمون ؟ ٢٣٢
- رأس الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله ٢٣٢
- الشرك الذي جاءت الرسل بالنهي عنه ٢٣٤
- لم يقل أحد أن للعالم صانعان متكافئان في الصفات ٢٣٥
- إقرار المشركين بتوحيد الربوبية ٢٣٧
- أقسام التوحيد عند المتكلمين والكلام عليها ٢٣٨
- دليل التمانع ٢٣٨
- الخلل في تعريف كلمة التوحيد ٢٣٩
- اعتقاد الفلاسفة ٢٤١
- قول المتكلمين في توحيد الأسماء والصفات ٢٤٢
- ما يسميه المتكلمون بالتوحيد فيه حق وباطل ٢٤٥
- خطر تعريف الإله بالقادر على الاختراع ٢٤٥

٢٤٦	غاية النظّار توحيد الربوبية
٢٤٧	غاية طوائف المتصوفة
٢٤٨	عقيدة الجهم بن صفوان
٢٤٨	النجارية والضرارية
٢٤٨	الكلاية والأشاعة
٢٤٩	الكرامية
٢٥٠	المعتزلة
٢٥٠	لم يكن في زمن الصحابة من ينفي الأمر والنهي
٢٥١	يظهر من البدع أولاً ما كان أخف
٢٥١	أصل الإسلام
٢٥٣	الفصل الأول : توحيد الإلهية
٢٥٦	كل الرسل تدعو للتوحيد
٢٥٧	معنى قوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾
٢٥٨	الطاعة لله وللرسول ، والخشية والتقوى لله وحده
٢٦٢	الفصل الثاني : حق الرسول ﷺ

٢٦٣ فصلٌ : أهل الضلال الخائضون في القَدَرِ فِرَق
٢٦٣ المجوسية
٢٦٣ المشركية
٢٦٤ الإبليسية
٢٦٥ من قال يفعل عندها لا بها مُنْكَرٌ لما خلقه الله من القوى
٢٦٧ قول الفلاسفة إن الله لا يصدر عنه إلا واحد
٢٧٠ لا بد من الإيمان بالقدر لأنه نظام التوحيد
٢٧١ الإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا
٢٧٢ التحسين والتقبيح العقليين
٢٧٨ الفناء في توحيد الربوبية
٢٧٩ الاصطلام والفناء والسكر
٢٨١ أنواع الفناء
٢٨٤ ثمرات الإيمان بالشرع والقدر
٢٨٦ قرن الله بين التوحيد والاستغفار
٢٨٨ جماع ذلك لا بد له في الأمر من أصليين

- ٢٨٩ لا بد له في القدر من أصلين
- ٢٩٠ احتجاج آدم وموسى عليه السلام
- ٢٩٣ لا بد في العبادة من أصلين
- ٢٩٥ أنواع الناس في عبادة الله والاستعانة به
- ٢٩٦ المكاشفات والتأثيرات
- ٢٩٧ بين المعتزلة والصوفية
- ٢٩٨ دين الله ما بعث به رسله وأنزل به كتبه
- ٢٩٨ أتباع السلف
- ٣٠٠ الصراط المستقيم
- ٣٠٢ الخاتمة
- ٣٠٤ فهرس الآيات
- ٣١٣ فهرس الأحاديث
- ٣١٥ فهرس الآثار
- ٣١٦ فهرس الأعلام
- ٣١٨ فهرس الفرق والأديان